



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

آراء محمد محيي الدين عبد الحميد النحوية في كتاب عدة السالك إلى
تحقيق أوضح المسالك وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

(الجزء الأول والثاني)

(دراسة نحوية)

عمر محمد أحمد سراحنه

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1439هـ/2018م

آراء محمد محيي الدين عبد الحميد النحوية في كتاب عدة السالك إلى
تحقيق أوضح المسالك وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

(الجزء الأول والثاني)

(دراسة نحوية)

إعداد الطالب:

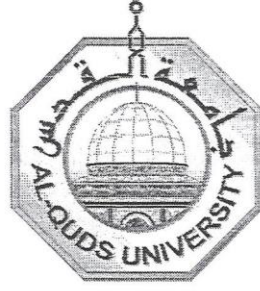
عمر محمد أحمد سراحنة

إشراف:

د. يوسف عبد الغافر رفاعي

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة
العربية وآدابها من عمادة الدراسات العليا/ جامعة القدس

1439هـ/2018م



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

دائرة اللغة العربية

إجازة رسالة

آراء محمد محيي الدين عبد الحميد النحوية في كتاب عدة السالك إلى
تحقيق أوضح المسالك وهو شرح كبير من ثلاثة شروح

(دراسة نحوية)

اسم الطالب: عمر محمد أحمد سراحنة

الرقم الجامعي: ٢١٢١٠٢٥٤

المشرف: د. يوسف عبد الغافر رفاعي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ / ٢٠١٨م من لجنة المناقشة المدرجة
أسمائهم وتوقيعاتهم:

التوقيع.....

١. رئيس لجنة المناقشة: د. يوسف عبد الغافر رفاعي

التوقيع.....

٢. ممتحنًا خارجيًا: د. يوسف عمرو

التوقيع.....

٣. ممتحنًا داخليًا: د. إبراهيم أبو غالية

القدس - فلسطين

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة.. رحمه الله.

إلى التي أنهلنتي حناناً في الطفولة والشباب...أمي.

إلى زوجي العزيزة، التي تحملت معي أعباء الحياة.

إلى إخوتي وأخواتي وأصدقائي..

إلى شوق قلبي الغالي ابني محمد ..

عمر سراحنه

الإقرار

أقرُّ أنا مقدم الرسالة أنَّها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنَّها نتيجة أبحاثي الخاصة، وأن هذه الرسالة أو أيَّ جزء منها لم يقدم لأي جامعة أخرى أو معهد لنيل أيَّ درجة علمية.

الاسم: عمر محمد سراحنه

التوقيع:

التاريخ: / / 2018م

شكر وعرّفان

قبل كل مشكور، وبعد كل مذكور، لا يسعني إلا أن أشكر الله تعالى، فهو الأول والآخر
فلولا منة وامتتانه ما كان لهذا العمل أن يرى النور، فالحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام
على سيد الخلق والمرسلين، سيدنا محمد عليه أفضل صلاة وأتمّ تسليم.

أتقدم بالشكر والعرّفان والتقدير إلى أستاذي المشرف الفاضل الدكتور يوسف عبد الغافر
رفاعي، وأدعو الله أن يطيل عمره ويزيد علمه، على ما شملني به من كرم بتفضله بقبول
الإشراف على هذه الرسالة، ولما أولانيه من رعاية وتوجيه خلال بحثي وعملي، حتى أصبح هذا
العمل ناجزًا، فكان نعم الأستاذ والمشرف.

كما أصل بالشكر إلى كل أساتذتي في قسم اللغة العربية، على جهودهم التي أوصلتني

إلى هنا.

الباحث

المخلص:

اتخذ الباحث من كتاب(عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، وهو شرح كبير من ثلاثة شروح الجزء الأول والثاني، طبعة دار الطلائع) ميداناً لهذه الدراسة، حيث سمي الباحث الدراسة بعنوان: (آراء محمد محيي الدين عبد الحميد النحوية في كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح)، دراسة نحوية، وقد جاءت هذه الدراسة في تمهيد وثلاثة فصول: أما التمهيد فقد تحدث فيه الباحث عن المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد، حياته، إنجازاته العلمية، وفي الفصل الأول: مهّد فيه الباحث عن حياة ابن مالك وابن هشام، ثم بدأ الباحث بدراسة آراء المحقق دراسة نحوية في الجزء الأول من كتاب أوضح المسالك، وفي الفصل الثاني: تناول الباحث آراء المحقق في الجزء الثاني من الكتاب، وأنهى الباحث الدراسة بالحديث عن منهج المحقق في تحقيقه للكتاب.

وهدف الباحث من هذه الدراسة إلى استخراج آراء محمد محيي الدين عبد الحميد، ودراسة كيفية تناوله للمسائل النحوية، ومعالجتها، والمدرسة النحوية التي ينتمي إليها المحقق، ومنهجه في تحقيقه للكتاب.

اعتمد الباحث منهجاً وصفيّاً تحليليّاً، حيث استخرج آراء المحقق الواردة في تعليقه على المسائل النحوية، ثم عرض آراء العلماء التي تخص المسألة، ثم درس رأي المحقق في المسألة، وفي النهاية أبدى الباحث رأيه في المسألة.

وفي ختام الدراسة خلص الباحث إلى عدة نتائج منها:

خلص الباحث إلى أهمية الجهد الذي بذله المحقق من خلال وضعه لكتاب (عدة السالك) على كتاب أوضح المسالك، وأن المحقق امتلك شخصية بحثية موضوعية علمية، والمحقق يبدي رأيه في المسائل النحوية دون التماشي مع أيّ رأي مهما بلغت قيمة قائله، ينتمي المحقق إلى المدرسة البصرية، ووافق المحقق البصريين كثيراً ووقف أيضاً مع الكوفيين في عدة مسائل.

ويوصي الباحث في نهاية الدراسة، الاهتمام بجهود المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد، ودراستها دراسة نحوية دلالية، ودراسة جهوده الأدبية، والاهتمام بدراسة منهج المحقق التي اتبعه في تحقيقه للكتب التي علق عليها وحققتها.

Abstract:

The researcher took from the book (clear the tract to the Millennium of Ibn Malik part I and II) a field for this study (views of Muhammad Mohieddin Abdul Hamid Al-Nahawi in the book explained the tract to the Millennium of Ibn Malik), a grammatical study, this study came in the preface and three chapters: In the first chapter, the researcher was searching for the life of Ibn Malik and Ibn Hisham. The researcher then began to study the researcher's views in a grammatical study in the first part. In the second chapter, the researcher took the views of the researcher Mohammed Mohieldin Abdul Hamid, Investigator In the second part of the book, the researcher ended the study by myself Hag investigates his achievement of the book.

Wikipedia of the Studios to Institute.

The researcher adopted a descriptive analytical approach. He extracted the interrogator's opinions in his commentary on grammatical issues, then presented the opinions of the scholars concerned with the matter, and then studied the investigator's opinion on the matter.

At the conclusion of the study, the researcher concluded several results, including:

The investigator concluded with the importance of the researcher's effort in commenting on the book "The clearest path", and that the interrogator possessed a scientific objective research personality. The investigator shows his opinion on the grammatical issues without meeting any opinion whatever the value of the researcher. The investigator belongs to the visual school. She also stood with the Kufis on several issues.

At the end of the study, the researcher recommends focusing on the efforts of the researcher Mohammed Mohieldin Abdul Hamid, and studying the study of grammatical grammar, studying his literary efforts, and interest in studying the researcher's approach that he followed in achieving the books that he commented on and realized.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الخلق والمرسلين، سيدنا محمد النبي المعلم الأول، عليه أفضل صلاة وأتم تسليم، أما بعد:

فإنّ هذا البحث قد تناول آراء محمد محيي الدين عبد الحميد النحوية في (كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، وهو شرح كبير من ثلاثة شروح، طبعة دار الطلائع، (2004) وتتكون طبعة دار الطلائع من أربعة أجزاء ، وقد درس الباحث آراء محمد محيي الدين عبد الحميد في الجزء الأول، والجزء الثاني دراسة نحوية ، وعلق الباحث على رأي المحقق، وكيفية تناوله للمسائل النحوية ومنهجه في تحقيق الكتاب.

وتتبع أهمية هذه الدراسة كونها تتناول آراء عالم أبدع في علم النحو في العصر الحديث، وكيفية دراسته للنحو العربي وتقديمه لطلاب العلم ليرتبط حاضرمهم بماضيهم.

وكان الدافع لاختياري هذا الموضوع، رغبتني في تقديم بحث يتناول حياة وآراء عالم سطع نجمه في علم النحو، فلا تكاد جامعة أو مكتبة علمية تخلو رفوفها من كتبه، وأضف إلى ذلك أنني لم أعتز على دراسة تناولت آراء محمد محيي الدين عبد الحميد النحوية، في كتاب (كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، وهو شرح كبير من ثلاثة شروح) رغم أهمية الكتاب لطلاب العلم.

أما الدراسات السابقة التي عثر عليها الباحث، فكانت تتحدث عن منهج محمد محيي الدين في التحقيق بشكل عام، وكانت الدراسة بعنوان: التحقيق النحوي ما بين عبد السلام هارون ومحمد محيي الدين عبد الحميد.

وقد اتبع الباحث في دراسته المنهج الوصفي، فعرف بالمحقق وابن هشام وابن مالك، وعرض الآراء، ثم استخدم الباحث المنهج التحليلي، فدرس آراء العلماء، وبعدها رأي المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد، ثم أبدى الباحث رأيه.

وقد جاءت الدراسة في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، حيث درس الباحث في التمهيد حياة المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد، ودوره العلمي الرائد، ثم تحدث الباحث في الفصل الأول

عن حياة ابن مالك وابن هشام، ثم استخرج الباحث آراء المحقق في الجزء الأول، ودرس الباحث في الفصل الثاني: آراء المحقق النحوية في الجزء الثاني من (كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، وهو شرح كبير من ثلاثة شروح)، وفي الفصل الثالث: درس الباحث منهج المحقق في تحقيقه لكتاب (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) الذي من خلاله ألف المحقق كتابه (كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، وهو شرح كبير من ثلاثة شروح).

اعتمد الباحث على عدد من المصادر والمراجع النحوية، مثل: (الكتاب)، (شرح ابن عقيل)، (الإنصاف في مسائل الخلاف)، (همع الهوامع)، (المفصل)، (ائتلاف النصرة)، (معاني النحو).

ويرجو الباحث بعد أن منّ الله عليه في إنجاز هذا البحث، أن يكون عمله خالصاً لوجه الله تعالى.

الباحث

فهرس المحتويات

الإقرار:	أ.....
شكر وعران:	ب.....
الملخص:	ت.....
المقدمة:	خ.....
التمهيد:	1
الفصل الأول:	12.....
التمهيد:	16
ترجمة ابن مالك:	16
ترجمة ابن هشام:	18
المبحث الأول: الكلام وما يتألف منه:	20
مسألة رقم(1): رأي المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد في (كلم): 20
مسألة رقم (2): رأي المحقق في مسألة (ليس وعسى):	24
المبحث الثاني: المبني والمعرب:	26
المسألة رقم (3): أن الاسم ضربان مبني ومعرب:	27
المسألة رقم (4): فعل الأمر:	29
المسألة رقم (5): باب إجراء سنين وبنين مجرى غسلين:	31
المسألة رقم(6): فتح نون المثنى:	33
المسألة رقم (7): الفعل المضارع المعتل الآخر:	35
المبحث الثالث: النكرة والمعرفة:	37

- المسألة رقم (8): ثبوت البنون مع لعل: 38
- المسألة رقم (9): رأي المحقق في اعتراض ابن هشام على تقسيم استتار الضمير عند ابن مالك وابن يعيش: 40
- المسألة رقم (10): فصل الضمير المرفوع: 41
- المسألة رقم (11): دخول نون الوقاية مع الحروف الناسخة: 43
- المسألة رقم (12): أي النونات تحذف إذا اتصلت مع الأفعال الناسخة: 44
- المبحث الرابع: العلم: 46
- المسألة رقم (13): تعريف الاسم العلم: 46
- المسألة رقم (14): إضافة الاسم للقب: 47
- المبحث الخامس: الموصول: 48
- المسألة رقم (15): الاسم الموصول (الذون) في حالة الرفع و(الذين) في حالة النصب والجر: 51
- المسألة رقم (16): (ماذا) وحق الصدارة: 52
- المبحث السادس: المعرف بأل: 54
- المسألة رقم (17): تعريف التمييز (بال): 56
- المبحث السابع: المبتدأ والخبر: 57
- المسألة رقم (18): الابتداء بالوصف يسبق بنفي أو استفهام: 59
- المسألة رقم (19): إجراء الخبر المشتق على غير من هو له: 61
- المسألة رقم (20): الوصف والفعل يستويان في توقع الإلباس: 63
- المسألة رقم (21): رأي المحقق أن الشاهد موضوع: في بنونا بنو أبائنا: 65
- المسألة رقم (22): ضربى زيدًا قائمًا: 66

- 69المبحث الثامن: باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر:
- 70المسألة رقم (23): رأي المحقق في إعراب (منجداً):
- 71المسألة رقم (24): تقديم خبر (مادام) على اسمها:
- 73المبحث التاسع: الحروف المشبهة بليس:
- 72.....المسألة رقم (25): نصب خبر (ما):
- 75المبحث العاشر: إن وأخواتها:
- 75.....المسألة رقم (26): عسى حرف أشبه لعل:
- 77الفصل الثاني:
- 79المبحث الأول: (لا) العاملة عمل(إن):
- 79المسألة رقم (1): تكرار اسم لا النافية للجنس إذا كانت معرفة:
- 82المسألة رقم (2): اسم (لا) إذا كان مثنى أو مجموعاً بين البناء والإعراب:
- 84المسألة رقم (3): تكرار اسم (لا) النافية للجنس دون فصل:
- 86المبحث الثاني: ظن وأخواتها:
- 86.....المسألة رقم (4): (زعم) وتعليها إلى مفعولين بأنّ المخففة وانّ:
- 88المسألة رقم (5): إلغاء العامل المتقدم ظنّ واخواتها- على المبتدأ والخبر:
- 90المبحث الثالث: الفاعل:
- 90المسألة رقم (6): تقديم الفعل على الفاعل:
- 92المسألة رقم (7):جواز تقديم الفاعل المحصور بإلا على المفعول:
- 94المبحث الرابع: نائب الفاعل:
- 94المسألة رقم (8): إقامة غير المفعول به مع وجوده:
- 96المبحث الخامس: الاشتغال:

97	المسألة رقم (9): انتصاب الاسم المشغول عنه:.....
98	المبحث السادس: التنازع:.....
99	المسألة رقم (10): إعمال العامل الأقرب إلى المعمول:.....
	الفصل الثالث: منهج محمد محيي الدين عبد الحميد في تحقيق كتاب أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 101
103	التمهيد:
103	المبحث الأول: الطريقة التي وثق المحقق فيها اسم الكتاب:.....
104	المبحث الثاني: متن الكتاب:.....
105	أولاً: آيات القرآن الكريم:.....
106	ثانياً: الأحاديث النبوية الشريفة:
106	ثالثاً: الأمثال وتخريجها:.....
108	رابعاً: الأشعار وتخريجها:.....
110	خامساً: الأعلام وتخريجها:.....
110	سادساً: شرح الألفاظ الغريبة:.....
111	سابعاً: الزيادة والحذف:.....
111	ثامناً: الضبط:.....
112	تاسعاً: صنع الفهارس:.....
112	عاشراً: طريقة عرض المسائل النحوية:.....
114	الحادي عشر: الموازنة بين المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية:.....
117	الثاني عشر: موقفه من العلماء:.....
118	الثالث عشر: استقلال شخصية المحقق:.....

119.....	الرابع عشر : موقفه من المصنف:
121	الخامس عشر: استخدام المحقق عبارات الأصوليين:
121	المبحث الثالث: الانتقادات التي تعرض لها محمد محيي الدين عبد الحميد:
123.....	الخاتمة:
125	التوصيات:
126.....	فهرس الآيات.....
128.....	فهرس الأحاديث.....
129	فهرس الشواهد النحوية:
132.....	فهرس الأمثال.....
133	قائمة المصادر والمراجع:

التّمهيد:

محمد محيي الدّين عبد الحميد(1900 - 1973م)

نشأته وحبّه للعلم.

" وُلِدَ الأُسْتَاذُ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ مُحْيِي الدِّينِ عَبْدِ الحَمِيدِ، فِي قَرْيَةِ كَفْرِ الحَمَامِ بِمَحَافِظَةِ الشَّرْقِيَّةِ، وَبَعْدَ أَنْ حَفِظَ القُرْآنَ الكَرِيمَ وَتَلَقَّى دِرَاسَتَهُ الأَوَّلِيَّةَ، التَّحَقَّ بِمَعْهَدِ دِمِيَاطِ الدِّينِي ثُمَّ بِمَعْهَدِ القَاهِرَةِ. " (1)

كان محيي الدّين نَزاعًا للعلم شغوفًا به منذ نشأته الأولى، إذ تربي في بيت فقه وقضاء؛ لأنّ والده الشّيخ عبد الحميد إبراهيم كان من رجال القضاء والفنّيّ وله صلوات قويّة بزمانه، والصفوة من علماء بيئته، وقد ترعرع الطّفْلُ النَّاشِئُ لِيَسْمَعَ آيَاتِ القُرْآنِ ، وأحاديث الرّسول، صلى الله عليه وسلم، ومسائل العلم في نقاش الزّائرين، ما دفع به إلى محاكاته، وأكبر ما يدل على ألمعية الطّالب وظهور هلاله مبشراً بما سيعقبه من إبدار، إذ أقدم على عمل جادٍ مثمرٍ هو شرح مقامات الهمذاني، ومؤلف الشّرح ومحقق النّصّ في هذا المقْتَبَلِ من الشّباب لابد أن يكون بعيد الطموح، واسع الأمل. (2)

"حصل على شهادة العالمية النّظاميّة مع أولِ فرقةٍ نظاميّةٍ في سنة (1925) وعقب

تخرجه عُيِّنَ مدرّسًا في معهد القاهرة، وعندما أنشئت كلياتُ الجامع الأزهر في سنة (1931)،

(1) _ محمد مهدي علام، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً، 196؛ ينظر: الزركلي، الأعلام، 92/7؛ خفاجي، الأزهر في ألف عام، 445/3؛ الطناحي، مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، ص76

(2) _ ينظر: البيومي، النّهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين، 135-134/2

تنقلاته العلمية.

اختيرَ للتدريس في كلية اللغة العربية ثم اختيرَ سنة 1935 للتدريس في قسم الدراسات العليا (تخصص المادة) عند إنشائه.⁽¹⁾

اختيرَ محمد محيي الدين عبد الحميد" عام 1940 للسفر إلى السودان؛ ليشترك في تأسيس مدرسة الحقوق العليا في الخرطوم، وقد قام حينذاك بمهمته خير قيام، وكان مضرب المثل في علو المنزلة وسمو المكانة بين السودانيين والمصريين على سواء.⁽²⁾

استمر الشيخُ محمد محيي الدين عبد الحميد مدة أربع سنوات في السودان، يُدرِّسُ مناهج العلوم الدينية لمدرسة الحقوق التي أنشئت آنذاك، عوضاً عن تأليفه فيها كتباً لا تزال إلى الآن مرجعَ طلاب كلية الحقوق في جامعة الخرطوم.⁽³⁾

عادَ الشيخُ محمد محيي الدين عبد الحميد إلى مصرَ " سنة (1943) إلى كلية اللغة العربية وعُيِّنَ وكيلاً لها ثم اختيرَ سنة (1946) مفتشاً بالمعاهد الدينية، وفي سنة (1948) انتقل إلى التدريس بكلية أصول الدين، وعُيِّنَ في سنة (1952) مديراً لتفتيش العلوم الدينية والعربية بالجامع الأزهر والعلوم الدينية، وفي سنة (1954) عُيِّنَ عميداً لكلية اللغة العربية وظلَّ يشغل هذا المنصبَ إلى عام (1959) وتولَّى بعد ذلك التدريس بكلية أصول الدين ثم عُيِّنَ في تشرين أول سنة (1964) عميداً لكلية اللغة العربية، وبلغ سن التقاعد سنة (1965).⁽⁴⁾

(1) _ علام، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً، 196

(2) _ خفاجي، الأزهر في ألف عام، 446/3

(3) _ ينظر: محمد مهدي علام ، م.س ، ص196

(4) _ محمد مهدي علام، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ، ص196

" وقد رأى فيه مجمع اللغة العربيّة اللّغوي القدرة فضمه إلى أعضائه سنة (1964)

واختاره عضوًا باللجان التالية:

1. لجنة المعجم الكبير.

2. لجنة الأصول.

3. لجنة إحياء التّراث.

4. لجنة الأدب.⁽¹⁾

شيوخه.

"تتلمذ الشّيخُ محمد محيي الدّين عبد الحميد على جيل الرّواد الإسلاميّين الكبار، الذين ازدانت بهم الحياةُ المصريّةُ في أوائل القرن العشرين، وكانوا دعامة النّهضة العربيّة والأدبيّة في العالم العربي كافة،"⁽²⁾ ومنهم أستاذه سيد بن علي المرصفي.⁽³⁾

أشار الشّيخُ إلى فضل معلمه الأوّل، في مقدمة شرحه لمقامات الهمذانيّ، حيث قال: "حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الجليل الشّيخ عبد الحميد إبراهيم مفتي وزارة الأوقاف العمومية.

⁽¹⁾ _ علام، م.ن، 197؛ الرّكلي، الأعلام، 92/7

⁽²⁾ _ خفاجي، الأزهر في ألف عام، 445/3

⁽³⁾ _ سيد بن علي المرصفي: هو الأديب سيد بن علي المرصفي، ولد بالمرصفاء إحدى قرى القليوبية، نشأ بها وأتم القرآن حفظاً، ثم التحق بالجامع الأزهر فنهل من علمه وارتوى من ثقافته، كما أكب على دراسة الكتب اللغوية من أمثال كتاب (الكامل للمبرد) و (الأمالى لأبي علي القالي) و (الحماسة لأبي تمام). ينتظر: الفقي، الأزهر وأثره في النهضة الحديثة، 3/ 58؛ بيومي، النّهضة الإسلاميّة في سير أعلامها المعاصرين، 132/2

سيدي الوالد:

إلى نفسك الطاهرة، وحكمتك العالية، وأدبك الجَمّ، وفضلك الغزير، أقدم كتابي هذا، لقد ربّيتني على الفضيلة، وحببت إلي العمل، وزهدتني في الدّعة والوني، - وعند الله في ذلك جزاؤك، فليس بيدي شيء منه، ولا في استطاعتي أن أناله، ولو رقيت أسباب السّماء - ولكنّي أتقدم إليك بكتابي هذا برهانًا على أنّك غرست فأثمرت، وبذرت فأنميت، ودليلاً على أنّ غراسك سيزدادُ نموًا بمِرّ الأيام إلى أن يؤتي أكله مرتين بإذن الله. (1)

علمه.

اهتم الشّيخ محمد محيي الدّين عبد الحميد بعلومٍ عدة، فكان كما قال عنه عضو مجمع اللّغة العربيّة، محمد علي النّجار: "لقد قيل في الطّبري: إنّهُ كان كالقارئ الذي لا يعرف إلا القرآن، وكالمحدّث الذي لا يعرف إلا الحديث، وكالفقيه الذي لا يعرف إلا الفقه، وكالنّحوي الذي لا يعرف إلا النّحو، وكالمحاسب الذي لا يعرف إلا الحساب، وكذا يقال في الشّيخ محيي الدّين : إنّهُ كالنّحويّ الذي لا يعرف إلا النّحو، وكالفقيه الذي لا يعرف إلا الفقه، وكالمحدّث الذي لا يعرف إلا الحديث، وكالمتكلم الذي لا يعرف إلا الكلام، وآية ذلك ما ألفه وأخرجه من الكتب في هذه الفنون" (2)، ورأي محمد علي النّجار يدلّ على سعة علم الشّيخ محمد محيي الدّين عبد الحميد، لا بل على إتقانه للعلوم عامه.

(1) - الهمذاني، مقامات الهمذاني، ص3

(2) - خفاجي، الأزهر في ألف عام ، 196

رغم أنه كان عالمًا موسوعيًا إلا أن الشيخ مولعٌ بحب العربية أكثر من غيرها، حيث يقول في مقدمة كتاب المثل السائر: "أما بعد؛ فإن بي من حُبِّ العربية والشغف بها ما يدفعني إلى احتمال المصاعب، والرّضا بركوب المخاطر والأهوال، وبذل النّفيسين الوقت والراحة.

وإني لأجد من السرور بهذا مالا يبلغُ معشاره غريبٌ ألقى بين أهله عصا التّرحال، أو محبٌ لقي حبيبه بعد طول افتراق، وواصله بعد طول تَجَنٍّ وصدود." (1)

مؤلفاته.

تميّز الشيخ، رحمه الله، بالوقوف دائمًا في مجال الرّيادة والتّفوق، فهو

1. أول من فكر في تأليف كتبٍ دينية مزدانة بالمناسبات للأطفال.
2. وهو أول من عُني بكتب التّراث وتحقيقتها تحقيقًا علميًا دقيقًا، مما يتجلى لنا فيما حققه من أمات كتب التّراث في الأدب والنّقد والبلاغة واللّغة والنحو والصّرف، ولذلك يُعدُّ بحقٍ شيخُ العلماء المحققين.
3. وهو أشهر شارح ومفسر لكتب القدماء في مختلف فنون العلم، وقد سهّل بذلك على الجيل المعاصر قراءة هذه المصادر، والإفادة منها والاعتراف من بحرّها." (2)

(1) _ ابن الأثير، المثل السائر، 2/1

(2) _ خفاجي، مجمع اللّغة العربيّة في ألف عام، 445/3

عفته.

إنَّ اهتمامَ الشَّيْخِ، رحمه الله، في نشرِ التَّراثِ لم يكنْ لمنصبٍ ابتغاهُ أو رفعةً دنيويَّةً أرادها، بل كان هدفه الحفاظُ على مجد الآباء، والارتقاءَ بمنجزاتهم حيث يقول في كلمة ألقاها في حفل افتتاح المؤتمر الثقافي الأول للجامعة العربية عام ألفٍ وتسعمائةٍ وسبعةٍ وأربعين: "حضرات السادة: إن في أعناقكم أمانةً من أثقل الأمانات حملاً، وأنتم بحمد الله صفوة الصفوة من رجال الأمم العربية، فليس يعجزكم أن تنهضوا بما حُلمتم وأن تؤدوا الأمانة على أفضل وجوه الأداء، وإني لعلی ثقة من أنكم ستنتظرون إلى قديمنا الخالد نظرة المعتر به العارف لما فيه من خير وفضل، وستحاولون ما وسعَه جهدكم أن تنفضوا عنه ما علق به بدواعي الإهمال من غُبارٍ فيظهر للناس رواؤه، وتتكشف لهم بهجته، كما أني على ثقة من أنكم لا تهملون من الجديد إلا ما تحقق لكم من زيفه وثبت عندكم بهرجه، وأنتم خير من علم أن الأمم لا تنهض إلا بأن تصل حديثها النافع بقديهما الصالح"⁽¹⁾، وكانَّ الشَّيْخَ محمد محيي الدِّين عبد الحميد في هذه الكلمة قد أرسى قواعدَ هامةً في تحقيق نصوص التَّراث.

ولم يهتم الشَّيْخُ محمد محيي الدِّين عبد الحميد إلى المناصب، فيصفه عضو مجمع اللُّغة العربية إبراهيم محمد نجا فيقول: " إن أستاذنا الجليل ووالدنا الراحل كرس حياته معترًا بكرامته ، معترًا بفضله ، معترًا بعلمه ، لم يتمكن أحد من أن ينال منه إطلاقًا؛ عُرِضَتْ عليه المناصبُ، وقيل إنَّه يُطلَبُ منك أن تقابل بعض المسؤولين ، فأبت عليه عزَّة نفسه أن يخضع لتلك الرغبة قائلاً أمامنا جميعًا، والله يَشْهَدُ على ما أقول أنني صادق فيه، (إن المنصب إذا كانت الدولة تعترف أنني أهلٌ له فلتسندهُ إليَّ ، وأن لم تكن معترفةً بي فلا حاجة بي إلى مقابلة أي مسؤول

(1) _ ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص20-21

مطلقاً) لم يقلها رحمه الله غروراً و تأبياً، بل حفاظاً على كرامة العلماء... وألا تغرهم المناصب،
وألا يبعدهم زهو الحياة وبريق المال إلى الانحراف عن الجادة القويمية التي سار عليها أستاذنا،
والتي دربنا عليها تدريباً قوياً.⁽¹⁾

أولاً: دراسات أدبية ولغوية وإسلامية ألفها الشيخ وكانت مثلاً على عمق البحث ورسالة
التفكير:

1. دراسة كبيرة عن المتنبي، تعدُّ من أهم المراجع عن الشاعر، وجاءت تحت عنوان: أبو
الطيب المتنبي، وماله وما عليه لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي
النيسابوري .

2. دراسة عن الفكر الإسلامي عند الشيخ محمد المراغي.

3. كتاب تصريف الأفعال: وهو كتاب مشهور لم يؤلف مثله قط، ويعدُّ مكملاً لمنهج القدماء
في دراسة الأفعال.

4. أحكام المواريث في الشريعة الإسلامية، المعاملات الشرعية، الأحوال الشخصية، أصول
الفقه، وهي كتبٌ أربعة مشهورة، كانت تدرس في كليات الحقوق وأصول الدين وفي
مدرسة الحقوق العليا في الخرطوم⁽²⁾.

ثانياً:الكتب: أمات كتب التراث وشرحها ، حيث قام الشيخ بتحقيقها تحقيقاً علمياً دقيقاً، عُني فيها
عناية فائقة ومنها: سيرة ابن هشام، الموازنة للأمدي، يتيمة الدهر للثعالبي، العمدة لابن رشيقي،

(1) _ ابن هشام، شرح شذور الذهب ، ص17

(2)-خفاجي، الأزهر في ألف عام، 447/3

نفع الطّيب للمقرّي، وفيات الأعيان لابن خليكان، زهر الآداب للحصريّ، فوات الوفيات لابن عساكر، معاهد التّنصيص للعباسيّ، وغيرها مما يضيق المجال عن حصره، هذه الكتب عمل الشّيخ على شرح غريبها، وقوم النّصّ، وضبط مُشكّله.

ثالثاً: الكتب الأمامات في النحو، التي شرحها شرحاً وافياً وذلّلتها أمام الباحثين ووضع فيها آراءه، منها:

1. شرح الأجروميّة الذي خرج بعنوان التّحفة السّنية، لابن أجرّوم.
2. شرح الأزهرية، للشّيخ خالد الأزهري.
3. وشرح قطر النّدى لابن هشام.
4. شرح شذور الذهب، وشرح أوضح المسالك لابن هشام.
5. شرح المفصل للزمخشريّ، وشرحه على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك.
6. شرح كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي حيان الأندلسي.
7. شرحه على متن التّلاخيص في البلاغة، للخطيب القزويني.⁽¹⁾

المآخذ عليه:

لم يسلم الشّيخ، رحمه الله، من المتكئين على الأرائك يتصيدون في الماء العكر، فتارة وصفوه بأنّ يعيد تحقيق ما حُقّق سابقاً، وتارة أخرى أنّه لم يعبأ بجمع المخطوطات والتّدقيق فيها، ولم يَصعّ الفهارس الفنّية للكتب المحقّقة" وهذا حقٌّ كلّهُ، وإنّا نعرف أنّ الإخلال بجمع مخطوطات

(¹)_ ينظر: خفاجي، الأزهر في ألف عام، 447/3-448؛ الطّناحي، مدخل إلى تاريخ نشر التّراث العربي، ص 77-80

الكتاب وفهرسته فهرسة كاملة، لا يُقبلُ في علم تحقيق النصوص، ولكنَّ هذا الإخلال لا ينبغي أن يطمس تاريخ الرجال، ويمحوه محوًا، ثمَّ إنَّه ينبغي أن توضع جهود الشيخ محيي الدين في إطار المرحلة الثانية، التي قامت على جهود الأفراد، التي كانت تُعنى بنشر أكبر عدد متاح من الكتب،⁽¹⁾ رغم ذلك لم يهمل الفهارس والاهتمام بالمخطوطات.⁽²⁾

نجدُ أنَّ الشيخَ قد وضَّحَ منهجه منذ البداية من خلال تحقيقه لكتاب العمدة" فإنَّ التَّصحيح والتَّحريف ليُفْشَوَانِ فيها، وإنَّ نظامَ وضعِها، وتلاحُقَ مباحثِ الكتاب -مع تَشْعُبِها وكثرة فنونها- ليباعد بينك وبين الإفادة منه، وهذه العيوب فاشية في مطبوعاتنا العربية، وقلما يخلو منها -مع الأسف الذي يقطع نياطَ قلوبنا- كتابٌ من كتب هذه اللغة المسكينة، وبخاصة كتب أسلافنا المتقدمين، وليس من علة لانصراف النَّاشئة العربية -فيما نعتقد- عن هذا التَّراث الثمين، إلا هذا التَّشويه الغريب الذي يُظْهَرُ النَّاشرون عليه كتبَ آبائنا.⁽³⁾

ويرى الشيخُ أنَّ أهمية التحقيق تكمنُ في الاهتمام "والدَّقة في تحقيق النصِّ الأصلي للكتاب، وإخراجه في ثوب أنيق، يوافق رغبات هذا العصر، خير من التطويل بالحواشي التي قد تطوِّح بالمحقق والقارئ في بيداوات المُنبَتِّ الذي لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى."⁽⁴⁾

(1) _ الطناحي، م، ن، ص 71

(2) _ ينظر: الطناحي، م، ن، ص 73؛ بيومي، التَّهضة الإسلاميَّة في سير أعلامها المعاصرين، 138/2

(3) _ ابن رشيقي، العمدة، 6/1

(4) _ ابن خليكان، وفيات الأعيان، 8/1

ويرى الباحث أنّ عدم اهتمام الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد بفهارس الكتاب، وجمع المخطوطات؛ هدفه أن يُخرج كتبًا قريبة للنّاشئة، بعيدةً عن الحشو الذي لا يهّم طلبّة العلم، ويحولّ دون الإفادة من الكتاب، وبهذا التّبرير يكون الشّيخ قد أبدع في نشر فكره ومنهجه.

يقول إبراهيم رجب بيومي: "فماذا عسى أن يقول المُنصفُ في مجهود مَجْمعٍ كاملٍ قام به فردٌ واحد!! فأيّ زمنٍ اتّسع؟! وأيّ نومٍ سلب؟! وأيّ راحةٍ قضى عليها حتى وقف الرّجل على صرجه العلمي الشامخ ليقول للناس بلسان الحال: { هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيهٗ }⁽¹⁾، وقد قرأ النّاس فوجدوا الخير الهائل والنفع الجزيل."⁽²⁾

كان الشّيخ محمد محيي الدين عبد الحميد يعاني من مرض السكر⁽³⁾، ولكنّ هذا المرض ورغم أنّه بحاجة إلى عناية خاصة، وقدرة على التحمل، إلا إن الشّيخ كان يعمل بلا ملل أو كلل حتى "توفي - رحمه الله - في شهر المحرم سنة (1393هـ) الموافق آذار (1973) عن نيف وسبعين عامًا"⁽⁴⁾، رحم الله الشّيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، وجزاه الله عنا وعن المسلمين خير الجزاء.

(1) _ الحاقّة: 19/69

(2) _ بيومي، التّهضة الإسلاميّة في سير أعلامها المعاصرين، 137/2

(3) _ بيومي، م.ن، 142/2

(4) _ خفاجي، مجمع اللّغة العربيّة في ألف عام، 449/3؛ الزركلي، الأعلام، 92/7؛ الطناحي، مدخل إلى تاريخ نشر التّراث العربي،

الفصل الأول:

آراء محمد محيي الدين عبد الحميد النحويّة في كتاب عدة السالك
إلى تحقيق أوضح المسالك، الجزء الأول.

الفصل الأول:

الفصل الأول: آراء محمد محيي الدين عبد الحميد النحويّة في كتاب

عدة السالك إلى أوضح المسالك، الجزء الأول :

ويتألف من عشرة مباحث، وهي:

المبحث الأول: الكلام وما يتألف منه.

مسألة(1): رأي محمد محيي الدين عبد الحميد في (كلم).

المسألة(2): رأي المحقق في مسألة (ليس وعسى)

المبحث الثاني: المبني والمعرب.

مسألة(3): المضاف إلى ياء المتكلم.

مسألة(4): فعل الأمر.

مسألة(5): باب إجراء سنين وبنين مجرى غسلين

مسألة(6): فتح نون المثني

مسألة(7): الفعل المضارع المعتل الآخر.

المبحث الثالث: النكرة والمعرفة.

مسألة(8): ثبوت النون مع لعل

مسألة(9): رأي المحقق في اعتراض ابن هشام على تقسيم استتار الضمير عند ابن مالك وابن

يعيش.

مسألة(10): فصل الضمير المرفوع.

مسألة(11): دخول نون الوقاية مع الحروف الناسخة.

مسألة(12): أيّ التّونات تحذف إذا اتصلت مع الأفعال الناسخة

المبحث الرابع: العلم.

مسألة(13): تعريف الاسم العلم.

مسألة(14): إضافة الاسم للقب.

المبحث الخامس: الموصول.

مسألة(15): الاسم الموصول (الدُّون) في حالة الرفع و(الذين) في حالة النصب والجر

مسألة(16): (ماذا) وحق الصدارة.

المبحث السادس: المعرف (بال).

مسألة(17): تعريف التمييز (بال).

المبحث السابع: المبتدأ والخبر.

مسألة(18): الابتداء بالوصف يُسبق بنفي أو استفهام.

مسألة(19): إبراز الضمير في الخبر المشتق.

مسألة(20): الوصف والفعل يستويان في توقع الإلباس.

مسألة(21): رأي المحقق أن الشاهد موضوع: في بنونا بنو أبنائنا...

مسألة(22): ضربي زيدًا قائمًا.

المبحث الثامن: باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر.

مسألة(23): رأي المحقق في إعراب (مُنْجِدًا).

مسألة(24): تقديم خير (ما دام) على اسمها.

المبحث التاسع: الحروف المشبهة بليس.

(مسألة(25) نصب خير(ما))

المبحث العاشر: باب الأحرف الثمانية الداخلة على المبتدأ والخبر.

مسألة(26): عسى حرف أشبه لعل

التمهيد:

سيتناول الباحث في هذا الفصل ترجمة مختصرة للعلامة ابن مالك، والعلامة ابن هشام، ثم يعرضُ الآراءَ النَّحْوِيَّةَ للشيخ محمد محيي الدِّين عبد الحميد في عدة السالك إلى ألفية ابن مالك الجزء الأول، من خلال عرض آراء العلماء ومن ثم رأي الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في المسائل النحوية، من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي لكل مسألة نحوية.

أولاً: ابن مالك:

1. اسمه ونسبه

" جمال الدِّين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الجبَّاني (ت672)-

بفتح الجيم وتشديد النَّحْتِيَّة ونون، نسبة إلى جبَّان بلد بالأندلس - نزيل دمشق. "(1)

2. مولده ونشأته:

ولد سنة ستمائة، أو سنة إحدى وستمائة للهجرة بدمشق، وأخذ العربية عن غير واحد، وجالس بحلب ابن عمَّرون وغيره، وتصدَّر لإقراء العربية، ثم انتقل إلى دمشق، وأقام بها يشتغل ويصنف، وكان إمامًا في القراءات وعلَّيَّها. "(2)

(1)- ابن العماد، شذرات الذهب، 590/7؛ ينظر: الصفدي، الوافي بالوفيات، 285/3؛ ابن كثير، البداية والنهاية، 442/15

(2)- ينظر: الصفدي، م.س، 286/3؛ السيوطي، بغية الوعاة، 134/1

3. أهم مؤلفاته النحوية:

1. الكافية الشافية.
2. شرح الكافية الشافية .
3. الخلاصة (الألفية).
4. عمدة الحافظ وعدة اللافظ .
5. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح .
6. شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد .
7. سبك المنظوم وفك المختوم.
8. تنبيهات ابن مالك.

4. وفاته:

توفي - رحمه الله - سنة اثنين وسبعين وستمئة للهجرة، رحمه الله رحمة واسعة، وجزاه

عن المسلمين كل خير.⁽¹⁾

(¹) - ينظر: الصفدي، الوافي بالوفيات، 288/3؛ ابن العماد، شذرات الذهب، 591/7؛ ابن كثير، البداية والنهاية، 443/15

ثانيًا: ابن هشام:

1. اسمه ونسبه

" جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري

(ت 761) الحنبلي النحوي العلامة. (1)

2. نشأته:

"ولد في ذي القعدة سنة ثمان وسبعمائة، ولزم الشَّهاب عبد اللطيف بن المرَّحَل، وتلا على ابن السَّراج، وسمَّع على أبي حيَّان ((ديوان زهير بن أبي سلمى))، تصدَّر لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغربية والمباحث الدَّقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البالغ، والاطلاع المفرط، والاقْتدار على التَّصرف في الكلام، نَقَّه في الفقه الشافعي ثم تحنبل، ففاق الأقران بل الشيوخ، وكان يتمتع بالتواضع، والبرِّ، والشفقة ودمائة الخلق ورقة القلب ... قال ابن خلدون: وما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنَّه ظهر بمصر عالم يقال له ابن هشام، أنحى من سيبويه.. (2)

3. أهم مؤلفاته النحوية:

لابن هشام مصنفات كثيرة منها: الإعراب عن قواعد الإعراب، الألبان النحوية، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، التذكرة، التَّحصيل والتفصيل لكتاب التَّذليل والتَّكميل، الجامع الصَّغير، الجامع الكبير، رسالة في انتصاب (لغة) و(فضلاً) وإعراب (خلاًفاً) و(أيضاً) و (هلم جزاً) ونحو ذلك، رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن الكريم، رفع الخلاصة عن قراء

(1) - ابن العماد، شذرات الذهب، 329/8؛ عبد الحميد، عدة السَّالك، 9/1؛ ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، 308/2-309

(2) - ينظر: ابن العماد، م.س، 329/8-330

الخلاصة، الرّوضة الأدبية في شواهد علوم العربية، شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شرح
البردة، شرح شواهد الصّغرى، شرح شواهد الكبرى، شرح قصيدة بانة سعاد، شرح القصيدة اللغزية
في المسائل النّحوية، شرح قطر النّدى وبل الصدى، والمغني.⁽¹⁾

4. وفاته:

توفي ابن هشام -رحمه الله تعالى- ليلة الجمعة في الخامس من ذي القعدة سنة إحدى

وستين وسبعمائة من الهجرة، الموافق سنة (1360) من الميلاد.⁽²⁾

⁽¹⁾- ينظر: عبد الحميد، عدة السالك، 1/10-11

⁽²⁾- ينظر: عبد الحميد، عدة السالك، 1/12؛ ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، 2/310؛ ابن العماد، شذرات الذهب، 8/331

آراء محمد محيي الدين عبد الحميد في كتاب عدة السالك إلى تحقيق
أوضح المسالك الجزء الأول.

المبحث الأول: الكلام وما يتألف منه.

مسألة(1): رأي محمد محيي الدين عبد الحميد في (كَلِم)

قال ابن جني(ت392هـ): قال سيبويه(ت180هـ): (هذا باب علم ما الكلم من العربية)
فاختار الكَلِم على الكلام، وذلك أن الكلامَ اسمٌ من كَلِمَ بمنزلة السلام من سَلِمَ، وهما بمعنى
التكليم والتسليم، وهما المصدران الجاريان على كَلَّمَ وسَلَّمَ قال الله سبحانه: {وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى
تَكْلِيمًا}(1) وقال -عز اسمه: {صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} فلما كان الكلام مصدرًا، يصلح لما
يصلح له الجنس، ولا يختص بالعدد دون غيره، عدل عنه إلى الكَلِم، الذي هو جمع كلمة، بمنزلة
سَلِمَة وسَلِّم(2)، ونبقة ونبق، وثقنة وثقن(3)، وذلك أنه أراد تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة، وهي
الاسم، والفعل، والحرف، فجاء بما يخص الجمع، وهو الكلم، وترك ما لا يخص الجمع، وهو
الكلام، فكان ذلك أليق بمعناه.(4)

(1) _ النساء 104/4

(2) - سَلِمَة: وهي الحَجْرَة. ابن منظور، لسان العرب، مادة سلم

(3) - ثَقْنَة من البعير والناقة: الرُّكبة. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة ثفن

(4) - ابن جني، الخصائص، 25/1

وقال أبو علي الفارسي (377هـ): "الكلام يتألف من ثلاثة أشياء اسم، وفعل، وحرف،
فما جاز الإخبار عنه من هذه الكلم فهو اسم." (1) وردّ عليه ابن الطراوة فقال: "إنما ينقسم الكلام
إلى ثلاثة: الدعاء، والسؤال، والخبر." (2)

ذهب ابن مالك (ت672هـ) إلى أن "الكلم اسم جنس جمعي كالنَّبِقِ والطَّرْفِ واللِّين" (3)،
وجاء في شرح ابن عقيل "والكلم: اسم جنس واحده كلمة، وهي إما اسم، وإما فعل، وإما حرف...
والكلم: ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر، كقولك: إن قام زيد." (4)

يقول ابن هشام (ت761هـ): "والكلم اسم جنس جمعيّ واحده كلمة، وهي الاسم والفعل
والحرف، ومعنى كونه اسم جنس جمعيّ أنّه يدل على جماعة، وإذا زيد على لفظه تاء التانيث
فكلمة ((كلمة)) نَقَصَ معناه، وصار دالاً على واحد، ونظيره لَبِنٌ وَلَبْنَةٌ (5)، ونَبِقٌ (6) وَنَبَقَةٌ (7).

وقال صاحب التصريح على التوضيح الشيخ خالد الأزهري (ت905هـ): " (والكلم) الذي
يتألف الكلام منه (اسم جنس)؛ لأنه يدل على الماهية من حيث هي هي، ؛ لأنه يجوز تذكير
ضميره، والجمع يغلب عليه التانيث، ولا اسم جمع خلافا لبعضهم؛ لأن له واحداً من لفظه،

(1) - الفارسي، الإيضاح العُضدي، ص 9

(2) - ابن الطراوة، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، ص17 ينظر رد ابن الطراوة كاملاً، ص 17-18

(3) - ابن مالك، شرح التسهيل، 7/1

(4) - ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 17-16/1

(5) - لَبْنَةٌ: قالب من الطّين يساعد في البناء. ابن منظور، لسان العرب، مادة (لبن)

(6) - نَبَقَةٌ: شجرة من الفصيلة البندرية. ابن منظور، م.س، مادة (نقن)

(7) - عبد الحميد، عدة السالك، 15/1

والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك، لدلالته على أكثر من اثنين، وليس بإفرادي لعدم صدقه على القليل والكثير، واستفيد كونه اسم جنس للأصناف الثلاثة.⁽¹⁾

وقال الفخر الرازي⁽²⁾: "لا يصح أن تكون الكلمة جنسًا لهذه الأنواع الثلاثة؛ لأنها لو كانت جنسًا لها لكان امتياز كل واحد من هذه الثلاثة بفصل وجودي، مع أنّ الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بقيد عدمي، وهو كون مفهومه غير مستقل بالمفهومية، والاسم أيضا يمتاز عن الفعل بقيد عدمي، وهو كونه غير دال على زمانه المعين.

وحاصل كلامه أن الماهيات لا تتقوم بالعدم، لكنّه قال قبل هذا الكلام: "اللهم إلا إذا عنى بالجنس مجرد القدر المشترك بين هذه الثلاثة، فحينئذ يستقيم."⁽³⁾

يقسم اسم الجنس إلى نوعين: 1. اسم الجنس الجمعي: ما يدلّ على أكثر من اثنين ويفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبًا، ومنه: كبقرة وبقر، وكلمة وكلم، وقد يكون الفرق بزيادة التاء وهو نادر، ومنه، كمء وكمأة للكثير، أو بالياء نحو، زنج وزنجي وروم ورومي.⁽⁴⁾

2. اسم الجنس الإفرادي: ما يَصْدُقُ لفظه الجنس على الكثير والقليل، ومنه، ماء، وذهب وخبّ.⁽⁵⁾

(1) - الأزهري، النصريح على التوضيح، 17/1

(2) - الفخر الرازي: محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين بن علي التيمي البكري الرازي المعروف بفخر الدين الرازي من مصنفاته: التفسير الكبير الذي سماه (مفاتيح الغيب). ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية، 34/15؛ ابن العماد، شذرات الذهب، 40/7

(3) - الأزهري، م، 18/1

(4) - ينظر: محمد محيي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، 15/1

(5) - ينظر: محمد محيي الدين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، 15/1

ربَّ سائلٍ يسألُ فيقول: هناك جموع تكسير يُفَرِّقُ بينها وبين مفردتها بالتاء، منه: قرى وواحدته قرية، ومُدَى وواحدته مُدِيَّة فكيف يحصلُ التَّفْرِيقُ بين اسم الجنس الجمعي وما كان على هذا الوجه من الجموع؟ فالجواب على ذلك: أن الجمع لا بد أن يكون على زنة من زنات الجمع، والأمر الآخر أن الضمير العائد على اسم الجنس الجمعي يكون مذكراً كقوله تعالى: **إِنَّ النَّبْرَ تَشَابَهُ عَلَيْنَا** {⁽¹⁾ وقوله جل شأنه: **إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ**}⁽²⁾ فأما الجمع فإن الاستعمال العربي جرى على أن يعود الضمير إليه مؤنثاً، كما في قوله تعالى: **{لَهُمْ عُرْفٌ مِنْ فَوْقِهَا عُرْفٌ مَنبِيئَةٌ}** {⁽³⁾ وقوله تعالى: **{وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ}** {⁽⁴⁾ فاعرف ذلك.⁽⁵⁾

يعلق محمد محيي الدين عبد الحميد على هذه المسألة فيقول في سياق شرحه الذي سماه عدة السالك إلى أوضح المسالك: "اختلفوا في لفظ ((كَلِم)) فقيل: هو جمع مفردة كلمة، وقيل: هو اسم جمع؛ لأنه ليس على زنة من أوزان الجموع المشهورة، والصحيح أنه اسم جنس جمعي."⁽⁶⁾

والناظر إلى رأي محيي الدين عبد الحميد يجده قد وقف إلى جانب رأي ابن هشام، وقد خالف آراءً أخرى كراي أبي علي الفارسي والرازي، ويقف الباحث مع هذا الرأي الذي وضحه

(¹)- البقرة: 70/2

(²)- فاطر: 10 /35

(³)- الزمر: 20 /39

(⁴)- العنكبوت: 58 /29

(⁵)- ينظر: عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، 1-15/16

(⁶)- عبد الحميد، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، 1/15

المحقق في كتابه، بأن لفظ الكلم: هو اسم جنس جمعي، وهو ما تضمّن معنى الجمع دالاً على الجنس، وله مفرد مميز عنه، إما بتاء أو ياء النسب، ولذا يرى الباحث أن هذا أقرب للصواب.

المسألة(2): رأي المحقق في مسألة (ليس وعسى).

قال سيبويه(ت180هـ): "كان ويكون، وصار، وما دام وليس وما كان نحوهم من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر"⁽¹⁾، ومما يؤكد فعليتهما اتصالهما بتاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة "وبهاتين العلامتين ردّ على من زعم من البصريين كالفارسي حرفية (ليس) وعلى من زعم من الكوفيين حرفية(عسى)، وبالتائنية ردّ على من زعم من الكوفيين كالفراء اسمية(نعم) و(بئس)"⁽²⁾.

قال ابن مالك(ت672هـ): إنّ (ليس) فعل لا يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في عمله، كما وجب لغيره من الأفعال التي تتصرف (كعسى) و(نعم) و(بئس).⁽³⁾

أكد ابن هشام(ت761هـ) رأيه في مسألة (نعم وبئس وعسى وليس)، بأنّها أفعال بدليل اتصالها بالتأنيث الساكنة وبتاء الفاعل فقال: "وأما (ليس) فذهب الفارسي في الحليّات إلى أنّها حرف نفي بمنزلة (ما) وتبعه على ذلك أبو بكر بن شقير، وأما (عسى) فذهب الكوفيون إلى أنّها حرف ترجّ بمنزلة (لعل) وتبعهم على ذلك ابن السراج".⁽⁴⁾

⁽¹⁾ - الكتاب، سيبويه، 45/1، ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 64/2-65؛ ابن هشام، شرح قطر الندى، ص 35

⁽²⁾ - الأشموني، شرح الأشموني، 15/1

⁽³⁾ - ابن مالك، شرح التسهيل، 351/1

⁽⁴⁾ - ابن هشام، شرح قطر الندى ، ص36 ، ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 324/1

أما ما ذهب إليه أبو علي الفارسيّ (ت377هـ) فقد أورده في كتابه الحليّيات "حكى سيّويه قولهم (ليس الطيبُ إلا المسكُ)⁽¹⁾، وذهب فيه إلى أنّه بمنزلة (ما)، ولم يحمله على أن في (ليس) ضمير القصة والحديث ... ووجه قوله إنّهُ بمنزلة (ما وليس وكان وأخواتها)، أن (ليس) وإن كانت قد رفعت ونصبت فليست فعلا على الحقيقة".⁽²⁾

قال المالقي (ت702هـ): "اعلم أنّ (ليس) ليست محضة في الحرفيّة ولا محضة في الفعلية ولذلك وقع الخلاف فيها بين سيّويه وأبي علي الفارسيّ".⁽³⁾

وهذا فإنّ في (ليس) ثلاثة مذاهب: مذهب سيّويه والجمهور أنّها فعل⁽⁴⁾، ومذهب أبي علي الفارسي أنّها أشبهت (ما) النافية واستدل (بليس الطيبُ إلا المسك)، ومذهب المالقي⁽⁵⁾ أنّها ليست محضة في الحرفيّة ولا محضة في الفعلية، شأنها شأن الحرف إذا فقدت خواصها الفعلية.

يقول مهدي المخزومي: "فمن الخلط إذن أن نعد (ليس) في طائفة ما سموه بالأفعال الناقصة، أعني (كان) وأخواتها فليس لها بكان صلة، لأن كان إثبات، و(ليس) نفي، ولأنّ (كان) فعل و(ليس) فعل جامد شاذ تختلف عن سائر الأفعال فأخذ يستعمل استعمال الأدوات بعد تخليه عن دلالاته على الحدث، والذي حمل النحاة على عدها في أخوات (كان) ما لاحظوه من نصب الخبر بعدها ولا يكفي الشّبه اللفظي في تصحيح ما أقدموا عليه".⁽⁶⁾ ومع أن (ليس) أصبحت

(1) - ينظر: سيّويه، الكتاب، 71/1

(2) - الفارسيّ، الحليّيات، ص210

(3) - المالقي، رصف المباني، ص300

(4) - ينظر: الأزهرى، التصريح على التوضيح، 115/1

(5) - المالقي، م.س، ص300

(6) - المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص260

فعلًا جامدًا شبيهًا بالحروف فإن ذلك لم يجردها عن فعليتها، فبقيت الفعلية غالبية عليها، فبقي عملها وهناك نظير لها وهي (مادام) فمع أنها جامدة بقيت عاملة.

ويعلق محيي الدين عبد الحميد فيقول: " ذهب الفارسي وتبعه أبو بكر بن شقير إلى أن (ليس) حرف لكونها دالة على النقي مثل (ما)، وذهب الكوفيون إلى أن (عسى) حرف لكونها دالة على الترجي مثل (لعل) والصحيح أنهما فعلان، بدليل قبولهما تاء التانيث في نحو ليست هند مفلحة، وتاء الفاعل في نحو: {لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ} ⁽¹⁾ ومما يدل على فعليتهما أيضًا أنه يجوز في خبر ليس تقديمه على اسمها إجماعًا وعليها الراجح، و(ما) لا يجوز معها إلا مجيء خبرها متأخرًا عنها وعن اسمها. ⁽²⁾ وعليه فإن عوامل شبه (ليس، عسى) بالأفعال أقوى من شبهها بالحروف.

(¹) _ الأنعام، 159/6

(²) - ينظر: عبد الحميد ، عدة السالك، 25-24/1

المبحث الثاني: المعرب والمبني.

والاسمُ منه مُعَرَّبٌ ومبنيٌ نشأ به من الحروف مُدنيٌ

ينقسم الاسم إلى قسمين: معرب وهو: ما سلم من شبه الحروف، والثاني المبني وهو: وهو ما أشبه الحروف،⁽¹⁾ و المعرب يتغير آخره بالعوامل الداخلة، عليه نحو: جاء محمدٌ، رأيت محمدًا، سلمتُ على محمدٍ.

والمبني: هو ما لم يتغير حركة آخره بالحركات الإعرابية، بسبب العوامل الداخلة عليه، فلزم طريقة واحدة، وحركة واحدة نحو: كيفَ، هؤلاءِ، أينَ، متى.⁽²⁾

مسألة(3): المضاف إلى ياء المتكلم.

فالاسم: معرب ومبني وهذا "الصحيح الذي عليه جمهرة النحاة من الكوفيين والبصريين"⁽³⁾، وما ذهب إليه بعضهم: أنّ المضاف لياء المتكلم لا معرب ولا مبنيّ وسموه خَصِيًّا، ليس بشيء.⁽⁴⁾

وهذا فإن في المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب: أولاً: معرب بحركات مقدرة، وهذا مذهب الجمهور، والثاني: معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة، وفي الجر بكسرة ظاهرة،

(¹) - ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 27/1 ؛ عبد الحميد، عدة السالك، 30/1؛ ابن هشام، شرح قطر الندى، ص 16؛ الأزهري، التصريح على التوضيح، 41/1، أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص 22

(²) - ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 39/1؛ ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 45؛ مسعد، عبد المنعم، العمدة في النحو، 19/1

(³) - ينظر: عبد الحميد ، عدة السالك ، 30/1؛ ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 16؛ ابن عقيل، م.س، 27/1

(⁴) - ابن طولون، شرح ابن طولون على الألفية، 57/1 ؛ ينظر: ؛ ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 45/1؛ الأزهري، التصريح على التوضيح، 41/1

واختاره ابن مالك في التسهيل، والثالث: مبني، وإليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب وابن الخباز والمطرزي⁽¹⁾ والرابع: لا معرب ولا مبني وإليه ذهب ابن جني" وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو غلامي وصاحبي، فهذه الحركة لا إعراب ولا بناء، أما كونها غير إعراب فلأن الاسم يكون مرفوعاً ومنصوباً نحو: هذا غلامي، ورأيت صاحبي، وأما كونها غير بناء فلأن الكلمة معربة متمكنة، فليس الحركة إذن في آخرها ببناء؛ ألا ترى أن غلامي في التمكن واستحقاق الإعراب كغلامك وغلامهم وغلامنا⁽²⁾.

وعليه لا يوجد في الكلام ما هو ليس بمعرب ولا مبني،" هو معرب تارةً لكن ظهور الحركة فيه مستقلة كما تستقل على الياء في المنقوص، وكما تمتنع على الألف ولم يمنع ذلك من كونه معرباً، وتارةً نقول: هو مبني، وعلة بنائه أن حركته صارت تابعه للياء⁽³⁾.

ويرى الباحث أن الكلمة معربة قبل دخول الياء وأنها أشبهت الاسم المنقوص والمقصور بعد دخول (يا) المتكلم عليها، ويقف الباحث مع ما ذهب إليه المحقق من إنكار ما جاء به بعض النحاة وهو: ضرب ثالث: الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، حيث إنها من النوع المعرب، والحركات مقدرة على ما قبل الياء، مثل تقديرها على آخر الاسم المقصور وعلى آخر الاسم المنقوص، والمانع هو: الحركة المناسبة لياء المتكلم وهي الكسرة⁽⁴⁾.

(1) _ ينظر: ابن الشجري، الامالي، 4/1

(2) _ ينظر: ابن جني، الخصائص، 356/2؛ ابن طولون، م،س، 57/1

(3) _ العكبري، التبيين، ص151

(4) _ عبد الحميد، عدة السالك، 30/1

مسألة (4): فعل الأمر.

الفعل: هو ما دلّ على معنًى في نفسه، مقترن بأحد الأزمنة الثلاث، والأمر_ وهو مدار بحثنا_: ما دل على طلب وقوع الفعل من الفاعل المخاطب بغير لام الأمر، ومن علاماته: قبول نون التوكيد، ونون الإناث وياء المخاطبة مع دلالته على الأمر.⁽¹⁾

اختلف النحاة في بناء فعل الأمر، فهو مبني على السكون عند البصريين⁽²⁾، وحجة البصريين أنّ الأصل في الأفعال البناء⁽³⁾، وأصل البناء السكون، والأمر بناؤه على ما يجزم به مضارعه، المبدوء بتاء الخطاب، نحو: لم تضرب.⁽⁴⁾

و الكوفيون احتجوا بأن قالوا: "إنما قلنا إنّه معرب مجزوم لان الأصل في الأمر للمواجه في نحو (افعل) لتفعل، كقولهم في الأمر للغائب (ليفعل)".⁽⁵⁾

واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنهم قالوا: إنّما قلنا: إنّه معرب، وإعرابه الجزم، لأنّ الأصل هو الإعراب.

⁽¹⁾ _ ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 35/1؛ الغلابيني، جامع الدروس العربية، 1/27؛ مسعد، عبد المنعم، العمدة في النحو، 19/1

⁽²⁾ _ ينظر: عبد الحميد، عدة السالك، 37/1

⁽³⁾ _ ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 524/1

⁽⁴⁾ _ ينظر: الأزهرى، التصريح على التوضيح، 50/1؛ الشجري، ائتلاف النصرة، ص126؛ ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 46/1

⁽⁵⁾ _ أبو بركات أبو البركات الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، 524/1؛ ينظر: الشجري، م.س، ص125؛ السيوطي، م.س، 47/1

الوجه الثاني: أنهم قالوا: الدليل على أنه مجزوم أنك تقول في المعتل: (اغز، ارم، اخش) فتحذف الواو، والياء، والألف، فدل على أنه مجزوم بلام مقدرة.

الوجه الثالث: قالوا: أن فعل النهي معرب مجزوم نحو: لا تقم، فكذلك فعل الأمر قم، لأن النهي ضد الأمر.⁽¹⁾

ومن أقوى ما يدل على أنها مبنية (أفعال الأمر) أن أسماء الأفعال التي نابت عن أفعال الأمر بنيت، ووجه آخر لفساد رأي الكوفيين⁽²⁾ أنهم قالوا: "حذفت اللام في المواجهة لكثرة الاستعمال فاسد، يوجب أن يختص الحذف بما كثر استعماله دون ما يقلّ وليس كذلك، ثم لو سلمنا أن الأمر ما صاروا إليه، فإنه قد تضمن معنى لام الأمر، فقد تضمن معنى الحرف، وإذا تضمن معنى الحرف، وجب أن يكون مبنياً".⁽³⁾

قال محمد محيي الدين عبد الحميد: "عند الكوفة أن نحو (اضرب) مجزوم بلام الأمر مقدرة، وأصله لتضرب، فحذفت اللام تخفيفاً، فصار تضرب ثم حذف حرف المضارعة قصداً للفرق بين هذا وبين المضارع غير المجزوم عند الوقف عليه، فاحتج بعد حذف حرف المضارعة إلى همزة الوصل توصل للنطق بالسّاكن_ وهو الضاد_ فصار اضرب، وفي هذا من التكلّف ما لا يخفى".⁽⁴⁾

⁽¹⁾ _ ينظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص 165-166

⁽²⁾ _ ينظر: أبو البركات الأنباري، م.ن، 166-167

⁽³⁾ _ الشجري، انتلاف النصر، ص 125

⁽⁴⁾ _ عبد الحميد، تحفة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، 35/1

وهنا يرى الباحث أنّ المحقق أنكر التّكلف الظاهر في رأي الكوفة، وأنّ بناءه مباشرة أقوى وأيسر، ويرى الباحث أيضًا ما يراه المحقق أنّ مذهب الكوفة فيه من التّكلف ما لا يخفى على أحد، وبناء فعل الأمر مباشرة بدون تقدير، أولى من التقدير والتّكلف، ولعل البناء مباشرة أيسر للناشئة واقرب للفهم والحفظ والتّدبر.

مسألة(5): باب إجراء سنين وبنين مجرى غسلين.

دَعَانِي مَنْ نَجِدِ فَإِنْ سَنِئَهُ لَعِبْنُ بِنَا شَيْبًا وَشَيْبِنَا مُرْدًا

هذا البيت من الطويل للصمة بن عبد الله القشيري، وكان قد خطب ابنة عمه، فاشتط عليه عمه في المهر، ولم يدفع والده المهر، فخرج مغاضبًا لأبيه وعمه.⁽¹⁾

الشّاهد فيه: "قوله: (فإن سنيئه) حيث نصبه بالفتحة الظاهرة، بدليل بقاء النون مع الإضافة إلى الضمير، فجعل النون من أصل الكلمة".⁽²⁾

اختلف العلماء في (سنيئه)، قال أبو حيان الأندلسي(ت745هـ) في كتابه: التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: "إنّ سنيئًا ونحوه من المعتل اللام الذي عوّض من لامه هاء التأنيث أعرب إعراب جمع المذكر السالم، وإعراب سنين هذا الإعراب هو لغة أهل الحجاز وعُليا قيس، فيجعل الإعراب في النون ويلزم الياء".⁽³⁾

(1) _ ينظر: العيني، المقاصد النحوية، 216/1؛ عبد الحميد ، عدة السالك ، 53/1

(2) _ ابن عقيل، م. س، 57/1-58؛ ينظر: الأزهري، التصريح على التوضيح، 75/1

(3) _ أبو حيان الأندلسي، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، 330/1

قال الفراء (ت207هـ): "ومن العرب من يجعلها بالياء على كل حال، ويعرب نونها فيقول:

عَضِيئُكَ، ومررت بِعَضِيئِكَ وسِنِيئِكَ، وهي كثيرة في أسد وتميم وعامر وأنشدني بعض بني عامر:

دَعَانِي مَنْ نَجِدُ فَإِنْ سِنِيئُهُ لَعِبْنَ بِنَا شِيئًا وَشِيئِنَا مُرْدَا

متى ننج حَبْوًا من سنينٍ ملحةٍ نشمر لأخرى تُنزلُ الأعصم الفرداً⁽¹⁾

وقد ذهب طائفة من النحويين إلى جواز ملازمة هذه الألفاظ الياء وجعل الإعراب على

النون فتقول: هذه سنينٌ، ورأيت سنينًا، ومررت بسنينٍ، وهذا الذي أجازوه ورد في لهجة أسد

وتميم وعامر بن صعصعة.⁽²⁾

قال المحقق محيي الدين عبد الحميد: "وذهب ابن جني (ت392هـ) وابن

عصفور (ت669هـ) إلى أن إعراب هذا النوع من الملحق بجمع المذكر السالم هذا إعراب ضرورة

من ضرورات الشعر، لا يجوز أن يتكلم بها متكلمٌ في كلامٍ منثور⁽³⁾.

ويرى الباحث ما رآه محمد محيي الدين عبد الحميد، أن وروده في قوله صلى الله عليه

وسلم: {اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِيئًا كَسِنِيئِ يَوْسُفَ} فهذا دليل لا يدع مجالاً للشك بأن رأي ابن جني

(1) _ الفراء، معاني القرآن، 92/2؛ ابن هشام، شرح قطر الندى، ص 67

(2) _ ينظر: غالب، اللهجات العربية، ص 200-201

(3) _ ينظر: عبد الحميد، عدة السالك، 54/1

وابن عُصفور لم يجانب الصواب، "وكلام الفراء (ت207هـ) في هذه المسألة أحق بأن تأخذَ به، فقد أثرنا لك حديثاً تكلم به الرسول صلى الله عليه وسلم على هذه اللغة".⁽¹⁾

مسألة(6): فتح نون المثني.

على أخوذيين⁽²⁾ استقلت عشيّةً فما هي الا لمخةً وتغيّب

هذا البيت من الطويل⁽³⁾، وهو لحميد بن ثور بن عبد الله الهلالي، وهو أحد الشعراء المجيدين أدرك الجاهلية وأدرك زمان عمر بن الخطاب وقال الشعرَ في أيامه، وكان لا يدانيه شاعر في وصف القطة.⁽⁴⁾

الشاهد فيه: جاءت (أخوذيين) بنون مفتوحة، وفتحها لغة، وليس للوزن علة في الفتح عوضاً عن الكسر.⁽⁵⁾

إن علة كسر نون المثني وفتح نون جمع المذكر السالم لأسباب وهي: "أنّ نون التنثية تقع بعد الألف أو الياء مفتوح ما قبلها، فلم يستقلوا الكسرة فيها، وأما نون الجمع فإنّها تقع بعد

⁽¹⁾ _ عبد الحميد، عدة السالك، 54/1

⁽²⁾ _ أخوذيين: حاذ يحوذ : والحوذ: انطلق ، السير الشديد، وقصد بها هنا جناحي القطة. ينظر، اللسان مادة (خَوَذَ)

⁽³⁾ _ تنظر القصيدة كاملة: البيطار، ديوان حميد بن ثور الهلالي، ص249

⁽⁴⁾ _ ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 141/1؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 60/1؛ الأزهرى، التصريح على التوضيح، 78/1؛ ابن عصفور، المقرب، ص 442؛ الفراء، معاني القرآن، 423/1

⁽⁵⁾ _ ينظر: ابن عقيل، م.س، 61-60/1

واوٍ مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، ولو عكسوا لأدى إلى الاستتقال، وأنّ الجمع أثقل من التثنية، والكسر أثقل من الفتح، فأعطوا الأخف الأثقل، والأثقل الأخف ليعادلوا بينهما".⁽¹⁾

وذهب سيبويه (ت180هـ) إلى أن ذلك للفرق بينها، أمّا الكسائي (ت805هـ) فقاها على اسم فعل الأمر (دراك)، والفراء بسبب التقاء الساكنين مثل (لَمْ تَكَلِّمْ).⁽²⁾

اختلف العلماء في الاعتذار عن فتح النون في شاهد حميد بن ثور، فمنهم من زعم أنها ضرورة شعرية، ومنهم من زعم أنها تُفتح مع الياء وَمَنَعَ فتحها مع الألف⁽³⁾، ومنهم من عدها لغة من لغات العرب.⁽⁴⁾

نقل الفراء (ت207هـ) أنها لغة بني أسد⁽⁵⁾، وفتح نون المثني ليس ضرورة لأن الكسر يصح معه الوزن كالفتح، بل يستقيم البيت في حاله، لأنه لا محوج إلى هذا الفتح.⁽⁶⁾

قال المحقق محيي الدين عبد الحميد: "ومن العلماء من ذكر أن فتح نون المثني بعد الياء لغة من لغات العرب وقد نقلها الفراء عن بني أسد، وهذا أولى أن يؤخذ به."⁽⁷⁾

(1) _ أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، ص50-51؛ ينظر: الأزهرى، التصريح على التوضيح، 80/1

(2) _ ينظر: أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، 237-236/1

(3) _ ينظر: ابن عصفور، المقرب، ص442

(4) _ ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 141/1؛ عبد الحميد، عدة السالك، 1/58-59؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 60/1؛ الأزهرى، التصريح على التوضيح، 78/1

(5) _ ينظر: الفراء، معاني القرآن، 423/1؛ الأزهرى، م.س، 78/؛ أبو حيان الأندلسي، م.س، 238/1؛ ابن يعيش، م.س، 142/4

(6) _ ينظر: ابن يعيش، م.ن، 142/4؛ عبد الحميد، م.س، 59/1

(7) _ عبد الحميد، م.ن، 59/1

ويرى الباحث أنّ المحقق محيي الدين عبد الحميد، أنكر زعم بعضهم أنّها ضرورة، وسار مع العلماء الذين قالوا: إنّها لغة من لغات العرب، وبما أنّ كسرهما يأتي مع الوزن فهي لغة كما قال العلماء ويتبعهم في هذا الرأي الباحث.

مسألة (7): الفعل المضارع المعتل الآخر.

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لُبُونُ بِنِي زِيَادِ

هذا البيت من الوافر⁽¹⁾، لقيس بن زهير العبسي، وقد نشأت بينه وبين الربيع بن زياد شحناء⁽²⁾، والشاهد في هذا البيت هو: أنّ المضارع (يأتيك) سبق بحرف جزم وبقي الفعل دون حذف حرف العلة.

يقسم الفعل المضارع إلى قسمين: فعل مضارع صحيح الآخر نحو: يكتب، يدرس، يرسم، وهذا علامة جزمه السكون، وفعل مضارع معتل الآخر نحو: يرمي، يدعو، يسعى، وهذا علامة جزمه حذف حرف العلة من آخره، "وذلك لأنه كان يرفع بحركة مقدرة على حرف العلة، فعندما يدخل عليه أحد أحرف العلة لم يجد الحركة فيحذف لام الفعل وهو الحرف نفسه".⁽³⁾

⁽¹⁾ _ ينظر القصيدة كاملة : البيهقي، شعر قيس بن زهير، ص 29

⁽²⁾ _ ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 40/1؛ عبد الحميد، عدة السالك، 69/1؛ ابن يعيش، شرح المفصل، 24/8؛ الأزهرى، التصريح على التوضيح، 87/1

⁽³⁾ _ ينظر: عبد الحميد، م.س ، 71/1

اختلف العلماء في تخريج الشاهد النَّحْوِيِّ فلهم فيه عدة مذاهب: أولاً: منهم من ذهب أن إثبات الياء في المضارع (يأتيك) جاء ضرورة شعرية اضطر لها الشاعر.⁽¹⁾

ثانياً: وقال بعضهم: إنه يحوز في سعة الكلام، وإنه لغة لبعض العرب، وهذه الحروف أصلية بناء على قول من يجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة، ويقرأ حرف العلة على حاله.⁽²⁾

ثالثاً: "ومنهم من يرى أن الشاعر كثيراً ما يضطر إلى إشباع الحركة فينشأ عن الإشباع حرف علة من جنس الحركة.⁽³⁾

رابعاً: منهم من رواه برواية أخرى لا شاهد فيها قال ابن جني: "ورواه بعض أصحابنا (الم يأتك) على ظاهر الجزم، وأنتشه أبو العباس، عن أبي عثمان، عن الأصمعي (ألا هل أتاك والأنباء تنمي)" وعلى الروائين لا شاهد في البيت الشعري.⁽⁴⁾

لم يوافق المحقق المؤلف فيما سار إليه أن عدم إجراء الجزم في الشاهد كان ضرورة من ضرورات الشعر، فقال: "من العلماء من قال: إن ما ورد في هذا البيت ضرورة من الضرورات

⁽¹⁾ _ ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 25/8؛ عبد الحميد، عدة السالك، 69/1؛ الأزهرى، التصريح على التوضيح، 87/1-88؛ سيبويه، الكتاب، 316/3؛ السيوطي، همع الهوامع، 180/1

⁽²⁾ _ ينظر: السيوطي: همع الهوامع، 179/1؛ الأزهرى، التصريح على التوضيح، 88/1؛ ابن عصفور، المقرب، ص 74؛ ابن جني، سر صناعة الإعراب، 92/1

⁽³⁾ _ ولذلك أمثلة مثل قول عنتره العبسي:

يَنْبِغُ مَنْ ذُفِرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ زَيْفَةً مِثْلَ الْفَنِّ يَبْقَى الْمُكْتَمُ

فإنه أراد أن يقول: (ينبع) على وزن يفتح، فأشبع حركة الباء، وهي الفتحة فنشأت عنها ألف. ينظر الشاهد: الخوري، ديوان عنتره بن شداد، ص 82؛ عبد الحميد، م.س، 73/1

⁽⁴⁾ _ ابن جني، سر صناعة الإعراب، 92/1-93

التي تسوغُ للشاعر، ولا تسوغُ لغيره، ومنهم المؤلف في هذا الكتاب، ولم يبين هؤلاء وجه هذه
الضرورة.⁽¹⁾

ويرى الباحث ما يراه محمد محيي الدين عبد الحميد أنّ هذا " البيت أنشده سيبويه في
باب الضّرورات، وليس يجب أن يكون من باب الضرورات، لأنه لو أنشدَ بحذف الياء لم ينكسر
وإنما موضع الضرورة ما لا يجد الشاعر منه بدءًا في إثباته، ولا يقدر على حذفه، لئلا ينكسر
الشعر، وهذا يسمى في العروض⁽²⁾ الوافر المنقوص،"⁽³⁾ ويرى الباحث أيضًا أنّ الأخذ بالروايات
الأخرى التي لا تقدير ولا ضرورات فيها أفضل من الأخذ برواية بُررَ لفظ الشاعر فيها بأنّه
ضرورة.⁽⁴⁾

⁽¹⁾ _ ينظر رأي المحقق: عبد الحميد، عدة السالك ، 73/1

⁽²⁾ _ الوافر المنقوص: أن تحذف من التفعيلة نون فيبقى مفاعلن ويسمى منقوصًا، والمنقوص ما سقط سابعه بعد سكون خامسه، ويسمى
بذلك لتولي النقصان عليه ؛ لأنّ السابع والخامس هما في آخره وهو مفاعلتن. ينظر: التبريزي، الكافي في العروض والقوافي، ص
54-53

⁽³⁾ _ ابن عصفور، المقرب، 74-73/1

⁽⁴⁾ _ ينظر: العيني، المقاصد النحوية، 256/1

المبحث الثالث: النكرة والمعرفة

الاسم ضربان: معرفة، ونكرة، فالمعرفة: اسم دل على مُعَيَّن. كعمرَ ودمشق وأنت، والنكرة: _وهي الأصل_ اسم دل على غير مُعَيَّنٍ كرجلٍ وكتابٍ ومدينةٍ وهي لا تحتاج في دلالتها إلى قرينةٍ بخلاف المعرفة، والمعارف سبعة أنواع: "الضمير والعلمُ واسم الإشارة والاسم الموصول والاسم القترن(بال) والمضاف إلى معرفة، والمنادى المقصود بالنداء."⁽¹⁾

وقد رتّب ابن مالك في كتابه شرح التسهيل المعارف فقال: "وأعرفها ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم العلم، ثم ضمير الغائب السالم من الإبهام، ثم المشار به، والمنادى، ثم الموصول، وذو_بمعنى صاحب_الأداة، والمضاف بحسب المضاف إليه، وقد يَعْرِضُ للمفوق ما يجعله مساويًا أو فائقًا."⁽²⁾

فسر صاحب التصريح كلام ابن مالك فقال: "أعرفها ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب ثم المشار به، والمنادى، يعني أنهما في مرتبة واحدة؛ لأنّ التعريف فيهما بالقصد عنده، ثم الموصول، وذو الأداة، فجعله بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف إليه، فجعل المضاف إلى الضمير في مرتبة الضمير."⁽³⁾

مسألة(8): ثبوت النون مع لعل.

قال ابن الناظم(ت686هـ): "أما إذا نصب الياء الحرف، أعني إنّ أو إحدى أخواتها ففيه تفصيل، فإنّ الناصب وإن كان (ليت) وجب إلحاق النون، وإن كان (لعل) فالوجه تجردها

⁽¹⁾_ابو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، 102/2؛ وينظر: ابن هشام، قطر الندى، ص 129؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 75/1؛ الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 93/1؛ الغلابيني، جامع الدروس العربية، 117/1

⁽²⁾_ابن مالك، شرح التسهيل، 115/1

⁽³⁾_الأزهري، التصريح على التوضيح، 96/1؛ ينظر: الصبان، حاشية الصبان 184/1

من النَّونِ، نجو قوله تعالى {لعلي أطلع إلى اله موسى} (1)، وقوله تعالى {لعلي أبلغ الأسباب} (2) ولا تلحقها النون إلا ضرورة (3).

وهنا يرى ابن النّاطم من خلال استقرائه لآيات القرآن الكريم وبعض الشّواهد الشعرية التي أوردها في شرحه، (4) أنّ ثبوت النون مع لعل ضرورة، وقد علق ابن هشام فقال (ت761هـ): "وغلط ابن النّاطم فجعل (ليتي) نادراً، و(لعلني) ضرورة" (5).

أنكر المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد رأي ابن النّاطم وسار مع المؤلف فقال: "وثبوت النون مع لعل ليس شاذاً ولا ضرورة وقد وردت منه جملة صالحة من الشواهد الشعرية" (6).

ومن الشواهد قول مجنون ليلى (7):

وَأَخْرَجُ مِنْ بَيْنِ الْبُيُوتِ لَعْنِي أَحَدْتُ عَنْكَ النَّفْسَ بِاللَّيْلِ خَالِيَا.

ويرى الباحث أن المحقق أورد أكثر من شاهد نحوي يدل على صواب رأي ابن هشام القائل باتصال النون مع لعل من غير شذوذ ولا ضرورة، ويرى الباحث أيضاً رجحان رأي المحقق، لأنّ الشواهد تخلو من أي ضرورة تجبر الشاعر على اتصال (النون) (بلعل) .

(1) _ القصص، 38/28

(2) _ غافر، 36/40

(3) _ ابن النّاطم، شرح ابن النّاطم، ص43

(4) _ ينظر: ابن النّاطم، شرح ابن النّاطم، ص43

(5) _ عبد الحميد، عدة السالك، 103/1

(6) _ عبد الحميد، م، ن، 104/1

(7) _ عبد الغني، ديوان قيس بن الملوح، ص124

مسألة (9): رأي المحقق في اعتراض ابن هشام على تقسيم

استتار الضمير عند ابن مالك وابن يعيش.

الضمير: اسم ، غير متصرف، وهو ملازم للبناء، وبسبب بنائه لا يثنى ولا يجمع، فلا تدخله العلامة الخاصة بالثنائية أو الجمع، إنما يدل بذاته وتكوين صيغته، على المذكر، أو المؤنث أو على المثنى بنوعيه المذكر والمؤنث معاً، والضمير تسمية بصرية، والكوفيون يسمونه كناية ومكنياً⁽¹⁾.

جاء في المفصل لابن يعيش(ت643هـ): والضمير المستتر على ضربين : لازم، وغير لازم وهو: أن يسند الفعل إلى غيره من الأسماء الظاهرة، فيقوم الظاهر مقامه.⁽²⁾

قال ابن مالك(ت672هـ): " الجائز الخفاء هو: الذي يخلفه الظاهر أو مضمّر بارز_منفصل_ كقولك: زيدٌ حسنٌ ففي حَسُنَ ضمير منوي مرفوع به، وليس خفاؤه واجباً بل جائزاً، لأنّه قد يخلفه ظاهر نحو: زيدٌ حَسُنَ وجهُهُ، ومضمّر بارز نحو: زيدٌ ما حَسُنَ إلا هو."⁽³⁾

وقال ابن هشام(ت761هـ): "وينقسم المستتر إلى: مستترٌ وُجُوباً، وهو ما لا يخلفه ظاهر"⁽⁴⁾، ولا مضمّر... وإلى مستتر جوازاً، وهو: ما يخلفه ذلك، ... هذا تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما وفيه نظر إذ الاستتار في نحو: (زيد قام) واجب فإنّه لا يقال: (قام هو) على الفاعلية، وأما (زيد قام أبوه) فتركيب آخر والتحقيق أن يقال:ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر (كأقوم) وإلى ما يرفعه وغيره (كقام)."⁽⁵⁾

(¹) ينظر: الأزهرى، التصريح على التوضيح، 97/1؛ عباس، النحو الوافي، 218/1؛

(²) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 108/1-109

(³) ابن مالك، شرح التسهيل، 121/1

(⁴) ينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى، 130

(⁵) عبد الحميد، عدة السالك، 81/1

قال المحقق: وجه هذا الاعتراض أنّ ابن هشام فهم في قول ابن مالك وابن يعيش في تعريف الضمير المستتر (المستتر جوازاً هو ما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل) أنّ أحدهما يخلفه في تأدية معناه، وليس هذا بمرادهما، بل مرادهما أنّ أحدهما يخلف المستتر جوازاً في رفع العامل إياه، وإن لم يكن المعنى واحداً، وبهذا ينحل اعتراضه ويصير موافقاً لما ذكر أنّه التحقيق⁽¹⁾.

يرى الباحث أن قول العلماء بأنّ المستتر جوازاً يحل الاسم الظاهر محله، وقد مثلوا عليه نحو: (زيد قام أخوه)، فالقصد ليس الإحلال مع بقاء المعنى، وإنما لمساعدة المتعلمين بوضع ضابط لهم؛ للتمييز بين المستتر وجوباً وجوازاً، وأمّا قول العلماء: (يصح أن يحل محله المنفصل) فهذه العبارة ليست للإطلاق فلا يجوز نحو: (زيد قام هو)، إنما لمواضع معينه، فما سبق هو الضابط للتفريق بين الاستتار الواجب والجائز، ولذا لا يجب التوهم أنّ معنى المستتر جوازاً: هو أن يظهر المنفصل ويستتر على الإطلاق.

مسألة (10): فصل الضمير المرفوع.

وما أصحاب من قوم فأذكرهم إلا يزيدهم حباً إلي هم

القصيدة من البسيط لزياد بن منقذ العدوي، "وقيل: لزياد بن حمل بن سعد بن حريث"⁽²⁾، وكان قد نزل اليمن فاستوبأها، فتذكر أهله ووطنه.⁽³⁾

الشاهد فيه: الضمير (هم) أتى الضمير منفصلاً للضرورة، والقاعدة أن يؤتى به متصلاً بالفعل، وكان حقاً أن يقول: (يزيدونهم).⁽⁴⁾

⁽¹⁾ _ ينظر رد المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد على ابن هشام ورأيه في فهم المراد من التعريف: عبد الحميد، عدة السالك 81/1

⁽²⁾ _ ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 26/7

⁽³⁾ _ ينظر: عبد الحميد، عدة السالك، 83/1؛ العيني، المقاصد النحوية، 271/1؛ القصيدة كاملة ينظر: المغني، شرح شواهد المغني، ص134 وما بعدها؛ العيني، المقاصد النحوية، 271/1 وما بعدها

⁽⁴⁾ _ ينظر: عبد الحميد، عدة السالك، 84/1؛ التصريح على التوضيح، 106/1

تقول القاعدة في اللغة العربية التي تخص الضمائر اتصالها وانفصالها تقول: متى أمكن اتصال الضمير لم يعدل إلى الانفصال، وعلته: أن الضمائر وضعت للاختصار والمتصل أخصر من المنفصل وكذا هي القاعدة. (1)

قال ابن مالك: "(هم) الأخير فاعل يزيد، وظنَّ بعضهم أنَّ هذا جائز في غير الشعر، لأنَّ قائله لو قال: يزيدونهم، لصلح، فيجعل المتصل وهو الواو فاعلاً، والمنفصل توكيداً، وهذا وهم؛ لأنَّ لك ضميرين متصلين لمسمى واحد أخذهما فاعل والآخر مفعول وذلك لا يكون في غير فعل قلبي". (2)

لم يرض المحقق عبد الحميد تخريج الشاهد كما يرى ابن هشام أن انفصال الضمير ضرورة⁽³⁾، فقال: "يحتمل أن يكون فاعل (يزيد) ضميراً مستتراً فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر المفهوم من (أذكر) وكأنه قد قال: إلا يزيدهم ذكري لهم حباً إليّ، وعلى هذا يكون الضمير المرفوع في آخر البيت توكيداً لذلك الضمير المستتر". (4)

ويرى الباحث أنَّ المحقق كان على صواب في رأيه الذي يرفض تخريج ابن هشام للضمير (هم) الأخير على أنه توكيد للضمير المستتر في (يزيد) فكيف يُؤكد ضمير الواحد بضمير الجمع؟ وكيف يطلق (هم) وهو خاص بالعقلاء على (التذكر) وهو غير عاقل فكأنه قال: إلا يزيدهم ذكري لهم حباً إليّ. (5)

(1) _ ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 86/1؛ ابن هشام، شرح قطر الندى، 131؛ الصبان، حاشية الصبان، 193/1؛ الأزهرى، التصريح على التوضيح، 106/1

(2) _ ابن مالك، شرح التسهيل، 156/1؛ ينظر: العيني، المقاصد النحوية، 279/1؛ ينظر كلام ابن هشام عن رأي ابن مالك على مسألة الوصل والفصل إذا كان الفعل قلبياً: عبد الحميد، م.س، ص 132

(3) _ عبد الحميد، عدة السالك، 85/1

(4) _ عبد الحميد، عدة السالك، 84/1؛ العيني، م.س، 279/1

(5) _ ينظر: عبد الحميد، م.ن، 84/1

مسألة (11): دخول نون الوقاية على الحروف الناسخة.

وَإِنِّي عَلَى لَيْلَى لَزَارٍ وَإِنِّي عَلَى ذَاكَ فِيمَا بَيْنَنَا مُسْتَدِيمُهَا

هذا البيت من الطويل، لمجنون ليلي، قيس بن الملوح، وهو يعتب على ليلي إن هجرته وتاهت عنه.⁽¹⁾

الشاهد فيه: في قوله: (وَإِنِّي، وَإِنِّي) حيث جاء بالحرف الناسخ الأول بدون نون الوقاية، والحرف الثاني بنون الوقاية، وكلاهما يجوز في باب (إِنَّ، وَأَنَّ وَلَكِنَّ وَكَأَنَّ).⁽²⁾

نون الوقاية: " وهي نون مكسورة تلحق قبل يا المتكلم، إذا نصبت بفعل، نحو: أكرمني، أو باسم فعل، نحو: عَلَيَّكَ، أو ب(إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا) نحو: لِيَتْنِي".⁽³⁾

تتصل نون الوقاية بالحروف الناسخة، فتكون تارة على الوجوب كما في (ليت) وَأَنَّ نون الوقاية لا تحذف منها "لأنها أشبه بالفعل منهن"⁽⁴⁾ كما في قوله تعالى: { وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا }⁽⁵⁾ وقال تعالى: { لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا }⁽⁶⁾ وندورًا كما في قول الشاعر⁽⁷⁾:

كَمُنِّيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتَنِي أَصَادِفُهُ وَأُتْلِفُ جُلَّ مَالِي

⁽¹⁾ _ ينظر: عبد الحميد، م.ن، 104/1؛ العيني، المقاصد النحوية، 338/1-340؛ الأزهرى، التصريح على التوضيح، 119/1

⁽²⁾ _ ينظر: العيني، م.ن 341/1؛ الأزهرى، م.ن، 120/1؛ شُرَاب، شرح الشواهد الشعرية، 143/3؛

⁽³⁾ _ المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص150

⁽⁴⁾ _ السيوطي، همع الهوامع، 224/1

⁽⁵⁾ _ النبأ، 40/78

⁽⁶⁾ _ النساء، 73/4

⁽⁷⁾ _ السيوطي، همع الهوامع، 223/1

و(لعل) عكس (ليت) كما في أظهر الأقوال، قال تعالى: {لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ} (1) وقوله تعالى: {لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ} (2)، وعلى السواء في باقي الحروف.

وعلى هذا سار المحقق في جواز الوجهين في الشاهد (وَأَنِّي عَلَى لَيْلَى لَزَارٍ وَأَنِّي) على الحذف مرة والإتيان بنون الوقاية مرة أخرى. (3)

مسألة (12): أيّ النونات تحذف إذا اتصلت مع الأفعال الناسخة

قال سيبويه (ت180هـ): إنّما حذفوا نون الوقاية لثقل التضعيف واجتماع النونات، وقال ابن يعيش (ت643هـ): فثبت أن المحذوف في إنّي وأنّي نون الوقاية، وقد اختلفوا في علة حذف هذه النون. (4)

وتساءل البعض لماذا حذفت في (لعل) و (ليت) مع أنّها تخلو من توالي النونات، وذلك لأنّ (لعلّ) تحتوي على لام مضعفة واللام تشبه النون، ولا تدغم النون إلا في اللام، وليتبي أشبهت الفعل، (5) أما الفراء (ت207) فكانت حجته لسقوط النون في (إنّ وكأَنَّ، ولعلّ) أنّها لم تشبه الفعل وليست من لفظه، فضعف لزوم النون لها، أمّا (ليت) فقوي الشبه فيها لذلك كان إثبات النون من باب أولى وشذ حذفها. (6)

(1) _ المؤمنون، 100/23

(2) _ غافر، 36/40

(3) _ ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 123-122/3؛ السيوطي، همع الهوامع، 222/1؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 96-97؛ العيني، المقاصد النحوية، 341/1؛ الأزهرى، التصريح على التوضيح، 119/1-120؛ الغلابي، جامع الدروس العربية، 95/1

(4) _ ينظر: سيبويه، الكتاب، 519/3؛ ابن يعيش، شرح المفصل، 90/1؛ الصبان، حاشية الصبان 206/1

(5) _ ينظر: ابن يعيش، م.س، 90/3-91

(6) _ ينظر: ابن يعيش، م.ن، 91/3؛ السيوطي، م.س، 224/1

وذهب آخرون: إلى أن المحذوف من النونات ليس نون الوقاية، واحتجوا أنّ نون الوقاية دخلت للفرق، فلا تحذف، ثم اختلفوا في أي النونين فقليل: الأولى المدغمة لأنها ساكنة، والساكن يسرع إليه الإعلال، وقليل: الثانية لأنها طرف.⁽¹⁾

وتناول المحقق مسألة أيّ النونات تحذف في (أَنْتِي أو إِنْتِي) ففي (إِنْتِي) ثلاث نونات متتاليات، النون المشدد التي عليها أصل الحرف وهي عبارة عن نونين، ونون الوقاية فيصبح عندها ثلاثة نونات متتالية، قال المحقق: " وقد اختلف النحاة في المحذوفة منهن، فمنهم من ذهب أنّها الأولى ومنهم من ذهب أنّها الثانية، ومنهم من ذهب أنّها الثالثة"⁽²⁾، ورجّح المحقق أن النون المحذوفة هي نون الوقاية، لأنه قد ثبت عن الأوائل من النحاة جواز الأمرين الإتيان بنون الوقاية وعدمه في هذه الكلمات، لأن نون الوقاية تسقط مع غير هذه الأحرف مع عدم وجود الأمثال فحذفها مع وجود الأمثال أولى.⁽³⁾

ويرى الباحث ما يراه المحقق أنّ نون الوقاية داخلة على أصل الكلمة، ولذا كانت هي أولى بالحذف، والأمثلة السابقة في هذا المسألة على جواز إتيان الحروف النَّاسخة بدون نون الوقاية، دليلٌ آخر على أن أولوية الحذف تخص نون الوقاية.

ويرى الباحث أيضًا أنّ بناء الحرف ضعيفٌ، فأَيّ حذف يصيب الحرف قد يفسده أو يغير معناه، فلو حذفنا نون من (أَنَّ) لتغيرت من (أَنَّ) الثقيلة إلى المخففة أو إلى غير العاملة، ولو حذفناها من (إِنَّ) لأصبحت بمعنى آخر، وكذا في لكنّ، لانقلت من عاملة إلى غير عاملة.

⁽¹⁾ _سيبويه، م.س، 369/2؛ السيوطي، م.س، 225/1؛

⁽²⁾ _عبد الحميد، عدة السالك ، 109/1

⁽³⁾ _عبد الحميد، م.ن ، 109/1

المبحث الرابع: العلم، مسألة(13): تعريف الاسم العلم.

وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه ولا يخلو من أن يكون: اسماً: كزيد وعمرو، أو كنية: وهو كل مركب إضافي في صدره أب أو أم، كأبي بكر، وأم كلثوم، أو لقباً: وهو كل ما أشعر برفعة المُسمّى أو ضِعَّتْه، كشيخ النَّحاة أو أنْفُ (1) الناقاة. (2)

عَرَفَ النَّحاة الاسم فقالوا: ومن العلم الاسم: وهو ما عداهما أي اللقب والكنية⁽³⁾، قال المحقق: "وأحسن من هذا أن نقول: ما سمي الوالدان به أول الأمر فهو اسم، سواء أكان دالاً على مدح أو ذم أم لا، وسواء أكان صدره أباً أو أمّاً أم لا، فقد يسمي الوالدان ولدهما ساعة يولد بأبي اليسر فهم اسم وإن صدرَّ بأب، وقد يسمي (الولدان) ولدهما ساعة يولد بزین العابدين فهو اسم وإن أشعر بمدح، ثم ما يطلق بعد ذلك على صاحب الاسم إن صدر بأب أو أم فهو كنية، وإلا فهو لقب". (4)

ويرى الباحث أن المحقق قد جعل التعريف أكثر تحديداً وأقرب إلى الإدراك بالنسبة للمتعلمين وبخاصة المبتدئين، فكل اسم سماه (الوالدان) وإن كان دالاً على مدح أو صدرَّ بأب أو أم أو لقب فهو اسم، فهذا التعريف مانع وجامع، فإذا عرف السامع أن والديه قد أطلقا عليه هذا الاسم أزيلت عنه الحيرة وحدد أنه اسم بلا أي شك حتى وإن كان دالاً على المدح أو صدرَّ بأب أو أم.

(1) أنْفُ الناقاة: لقب جعفر بن قريع، وسبب جريان هذا اللقب عليه أن أباه ذبح ناقةً وقسمها بين نسائه، فبعثته أمه إلى أبيه، ولم يبق إلا رأس الناقاة، فقال له أبوه: شأنك به، فأدخل يده في أنف رأس الناقاة وجعل يجره فلقب به. ينظر: الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، 132/1؛ ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص48

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب، 97/2؛ ابن يعيش، شرح المفصل، 27/1؛ ابن هشام، م.س، 117/1؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل 101/1؛ الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، 124/1

(3) ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 101/1؛ عبد الحميد، عدة السالك، 117/1؛ م.ن، 133/1؛ ابن هشام، شرح قطر الندى، 134؛ الأشموني، شرح الأشموني، 58/1؛

(4) عبد الحميد، عدة السالك، 116/1؛ عبد الحميد، م.س، 135

مسألة (14): إضافة الاسم للقب.

ترتيب الاسم والكنية وفق قواعد النحو العربي:

1_ لا ترتيب بين الاسم والكنية، فيجوز تقديم أحدهما وتأخير الآخر نحو: أبو محمد عمر أسد، أو عمر أبو محمد أسد والأولى تقديم غير الأشهر منهما⁽¹⁾.

2- لا ترتيب بين اللقب والكنية، فيجوز تقديم أحدهما وتأخير الآخر، الفاروق عمر بن الخطاب، أو : عمر بن الخطاب الفاروق.

3- يجب الترتيب بين الاسم واللقب، بحيث يتقدم الاسم ويتأخر اللقب، وهذا الترتيب واجب إن لم يكن اللقب أشهر من الاسم، فإن كان أشهر جاز الأمران، نحو: المسيح عيسى بن مريم ، أو: عيسى بن مريم المسيح.⁽²⁾

عند اجتماع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب عن الاسم، وفي مسألة تأخر اللقب عن الاسم" و إن كانا مضافين (كعبد الله زين العابدين) أو كان الأمر بالعكس (كعبد الله فقة) وجب كون الثاني تابعًا للأول في إعرابه: إما أنه بدل منه بدل كل من كل، أو عطف بيان عليه"⁽³⁾ أو قطعه عن التبعية، فيعرب خبرًا لمبتدأ محذوف أو نصبه مفعولًا⁽⁴⁾.

اختلف النحاة إن كانا مفردين، (كسعيد كُرز)، فنحاة الكوفة والزجاج يجيزون الإتيان والقطع بالرفع والنصب⁽⁵⁾ كما مر آنفًا، ويجيزون الإضافة ووافقهم على هذا ابن هشام وابن

(1)_ السيوطي، همع الهوامع، 246/1

(2)_ ابن هشام، قطر الندى، ص 135؛ عباس، النحو الوافي، 316/1

(3)_ عبد الحميد، م.س، ص 135

(4)_ الأزهري، التصريح على التوضيح، 135/1

(5)_ ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص 48

مالك، وسار على رأيهم المحقق في تحقيقه أوضح المسالك⁽¹⁾، والبصريون على وجوب الإضافة إذا لم يمنع مانع للإضافة، كالاسم المقترن (بأل)⁽²⁾.

قال المحقق: "اعلم أولاً أن تجويز الإضافة هو قول الكوفيين والزجاج، وهو الصحيح، وثانياً أن الإتياع أقيس، والإضافة أكثر في الاستعمال، وثالثاً أن جواز الإضافة مشروط بما إذا لم يوجد ما يمنعها، ومما يمنعها أن يكون الاسم مقروناً بأل نحو: ... (النعمان بطة) أو يكون اللقب مقروناً بأل نحو... (محمد الأمين)".⁽³⁾

ويرى الباحث أن ما قاله الكوفيون لا يأباه القياس كما قاله ابن الناظم وابن هشام، وعليه سار المحقق في تخريجه للمسألة، ويرى الباحث أيضاً أنه طالما لا يوجد مانع للإتياع كأن يكون الاسم مقروناً بأل أو اللقب جاز الإتياع إما بدلاً أو عطف بيان أو قطع عن التبعية.⁽⁴⁾

المبحث الخامس: الموصول:

وهو من الأسماء: ما افتقر أبداً إلى عائِدٍ، وجملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية، أي بمعنى يحتاج انتقاراً إلى كلام بعده تصله به، ليصير جزءاً من الجملة، ولذلك فهي معارف ناقصة الدلالة أي لا يتضح معناها إلا إذا وصلت بالصلة،⁽⁵⁾ ويقسم الموصول إلى قسمين:

1- الموصول الحرفي: وهو كل حرف أول مع صلته بمصدر، ولم يحتج إلى عائِدٍ، وهو ستة: أن، وأن، ما، وكى، ولو، والذي، ومن أمثلة الموصول الحرفي كما جاء في أظهر

⁽¹⁾ _ ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 246/1؛ ابن هشام، م.س، ص 135؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 104/1؛ الأزهرى، م.س، 135/1

⁽²⁾ _ ينظر: ابن يعيش، شرح ابن يعيش، 33/1؛ السيوطي، م.ن، 246/1

⁽³⁾ _ عبد الحميد، عدة السالك، 121/1

⁽⁴⁾ _ ينظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص 48؛ ابن هشام، شرح قطر الندى، ص 135

⁽⁵⁾ _ ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 186/1؛ ابن يعيش، شرح المفصل، 150/1؛ الأزهرى، التصريح على التوضيح، 148/1؛ نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 243؛ مسعد، العمدة في النحو، 101/1؛ السامرائي، معاني النحو، 112/1

الأقوال، قوله تعالى: {أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى} (1)، وقوله: {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ} (2)، وقوله: {إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ} (3)، وقوله: {لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ} (4) وقوله: {يَوْمَ أَخَذْتُم مِّمَّا كَفَرْتُمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْعَذَابُ أَلِيمٌ} (5) وقوله (6):

{وَحُضُّتُمْ كَأَنِّي خَاصُّوا} (7).

أما (الذي) فلم يذكرها ابن يعيش، وأنكرها الرّضي، فقال لا خلاف في اسمية (الذي) وصنيع الموضح بأباه (8)، ووقف المحقق مع رأي ابن يعيش والفاضل الرضي، أن الذي اسم موصول صفة لموصوف، وتقدير قوله تعالى: {وَحُضُّتُمْ كَأَنِّي خَاصُّوا} (9)، خضتم خوضاً كالخوض الذي خاضوه، وعائد الصلة ضمير محذوف منصوب بخاضوا، أو أن (الذي) اسم موصول للجميع، وأصله الذين فحذفت النون جاء في التصريح: "والمانع يدعي أنّ الأصل (كالذين) حذفت النون على لغة، أو أن الأصل: كالخوض الذي خاضوه، فحذف الموصول والعائد، أو أنّ الأصل: كالجمع الذي خاضوه، فقال (الذي) باعتبار لفظ الجمع وقال: (خاضوا) باعتبار معناها" (10)، كقول الشاعر الأشهب بن رميلة:

(1) _ العنكبوت، 51/29

(2) _ البقرة، 184/1

(3) _ ص، 26/38

(4) _ الأحزاب، 37/33

(5) _ البقرة، 96/1

(6) _ التوبة، 69/9

(7) _ ينظر: عبد الحميد، عدة السالك، 126/1-127؛ وفي شرح ابن عقيل خمسة، ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 117/1-119؛ الأزهرى، التصريح على التوضيح، 148/1

(8) _ ينظر: ابن عقيل، م.س، 118/1؛ الأزهرى، التصريح على التوضيح، 148/1

(9) _ التوبة، 69/9

(10) _ الأزهرى، م.س، 149/1

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ

ويقصد (الذين حانت) فحذف النون منه تخفيفاً.⁽¹⁾

ويرى الباحث: لأنه ورد عن العرب حذف النون من (الذين) تخفيفاً، وأن العلماء اختلفوا في (الذي)، وأن كلام الله جاء بلسان عربي مبين، وإذا جاز بالآية أكثر من تقدير فلا يجوز الاستشهاد على ما قاله الفارسي: "أن (الذي) موصول حرفي".⁽²⁾

2- الموصول الاسمي وهو قسمان: نص: وهو اللفظ الذي لا يحمل أكثر من معنى والمختص بمعنى واحد وضع له، ومشارك: تستعمل مع المفرد والمثنى والجمع.

أما المختص: (الذي) للمفرد المذكر عاقلاً كان أو غير عاقل، (والتي) للعاقلة وغيرها، و(الذين) للمذكر العاقل في الجمع، (والألى) في جمع المذكر مطلقاً عاقلاً كان أو غيره، وقد يستعمل في المؤنث، واللذان للمثنى المذكر، (واللتان) للمثنى المؤنث، (واللات) (واللاء) في جمع المؤنث.

المشارك: ستة: مَنْ، وما وأي وأل، وذو الطائفة، وذا، وهذه تستخدم للمذكر العاقل وغير العاقل وللمؤنث وللمفرد والمثنى والجمع.⁽³⁾

⁽¹⁾ _ ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 155/1؛ عبد الحميد، م.س، 126/1-127؛ شُرَاب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، 323/1

⁽²⁾ _ ينظر: الفارسي، المسائل الشيرازيات، 360/1

⁽³⁾ _ ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 124/1؛ الأزهرى، التصريح على التوضيح، 154/1؛ ابن هشام، شرح قطر الندى، ص 141-142؛ السيوطي، همع الهوامع، 279/1-280

مسألة (15): الاسم الموصول (الدُّون) في حالة الرفع و(الذين)

في حالة النصب والجر.

نَحْنُ الدُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النَّخِيلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

هذا البيت من الرجز المشهور، قال صاحب المقاصد: "أقول: قائله هو رؤية بن العجاج ويقال: رجل من بني عقيل جاهلي"⁽¹⁾، والعلماء على اختلاف في نسبة الشاهد وقيل: لليلي الاخيلية.⁽²⁾

الشاهد فيه: إعراب (الدُّون) خبرًا مرفوعًا وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم، وهي لغة هذيل⁽³⁾ وطِيّئ، وقيل: لغة بني عقيل، فيقال في الرفع الدون وفي النصب والجر الذين.⁽⁴⁾

خالف المحقق العلماء الذين قالوا بأن (الدُّون) جاء على جمعًا مذكرًا سالمًا حقيقة وأنهم اغتروا بمجيئه على هذا الشكل، وأنكر الرأي القائل أنه أيضًا يأتي في حالتي النصب والجر على شكل جمع المذكر السالم.

وقال: ذلك بمعزل عن الصواب، والصحيح أنه مبني جيء به على صورة المعرب، والظاهر بناؤه على الواو والياء.⁽⁵⁾

يرى الباحث فيما اطلع عليه من كتب النحو، أن العلماء اختلفوا في نسبة هذه اللغة لأي قبيلة، فذهب ابن عقيل إلى أنها لغة هذيل⁽⁶⁾، ولم يذكر أي قبيلة أخرى، وذهب ابن هشام

(¹)_ العيني، المقاصد النحوية، 391/1؛ ينظر: ابن عقيل، م.س، 122/1

(²)_ ينظر الشاهد: السيوطي، م.س، 285/1؛ ابن عقيل، م.س، 122/1؛ ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص56

(³)_ ينظر: عبد الحميد، تحفة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، 122/1

(⁴)_ ينظر: الأزهرى، التصريح على التوضيح، 153/1؛ السيوطي، همع الهوامع، 285/1؛ العيني، المقاصد النحوية، 393/1

(⁵)_ ينظر رأي المحقق: عبد الحميد، عدة السالك، 131/1

(⁶)_ ينظر: ابن عقيل، م.س، 122/1

أنها لغة هذيل أو عَقِيل⁽¹⁾ وفي قطر الندى قال: لغة هذيل و عَقِيل⁽²⁾، والسيوطي ذهب أنها لغة طيئ وهذيل وعَقِيل⁽³⁾، والعيني ذهب أنها لغة بني عَقِيل⁽⁴⁾ .

ولا يخفى على الناظر إلى الشاهد السابق أنّ العلماء اختلفوا أيضًا في نسبة الشاهد، فنسبوه إلى رجل جاهلي من بني عقيل، وإلى ليلي الأخيلية، وإلى ربيعة بن العجاج، وعليه يكون الأولى بناء (الذون) وليس إعرابه⁽⁵⁾.

ومن خلال ما سبق يقف الباحث مع رأي المحقق أن هذه الأسماء جاءت مبنية وليست معربة، وأنه الذون_ جيء به على صورة المعرب، لكنّه يختلف عن المعرب وذلك أنّ بابه البناء، والأولى قياس الجزء على الكل لأن أصل الباب البناء.

مسألة(16): (ماذا) وحق الصدارة.

أصل (ذا) الموصولة هي المشار بها من معنى الإشارة، ولا خلاف في جعلها موصولة بعد (ما) لأنها فيها إبهام، فأخرجت ذا من التخصيص إلى الإبهام، وجذبتها إلى معناها، أما إذا ركبت (ذا) مع (ما) فصارت اسمًا واحدًا، فله معنيان:

1- الأشهر أن يكون اسمًا للاستفهام.

2- أن يكون المجموع اسمًا واحدًا موصولًا، واستعمالها على هذا الوجه قليل.⁽⁶⁾

إذا تركبت (ما) مع (ذا) أصبحت اسمًا واحدًا، واختلف العلماء هل تعمل (ماذا) اذا تقدم العامل فيها عليها؟ قال ابن مالك: "وفي قول (أقول ماذا) شاهد على أن (ما) الاستفهامية

(1)_ ينظر: عبد الحميد، عدة السالك، 130/1

(2)_ ينظر: ابن هشام، قطر الندى، ص 141

(3)_ ينظر: السيوطي، م.س، 285/1

(4)_ ينظر: العيني، م.س، 393/1

(5)_ ينظر: الأنصاري، النوادر في اللغة، ص 239

(6)_ ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 290/1-291؛ الأشموني، شرح الأشموني، 73/1

إذا ركبت مع (ذا) تفارق وجوب التصدير، فيعمل فيها ما قبلها رفعًا كقولهم: كان ماذا؟ والنصب كقول أم المؤمنين رضي الله عنها: أقول ماذا؟⁽¹⁾، وأجاز بعض العلماء وقوعها تمييزًا، كقولك لمن قال (عندي عشرون): عشرون ماذا؟⁽²⁾

وقد ترد (ما) الاستفهامية في أنماط تركيبية مخالفة لموضع الصدارة، وهو كما ورد في قول عائشة، رضي الله عنها: أقول ماذا؟ وقد يكون هذا النمط تجميلًا وتتميمًا للإيقاع الموسيقي الحاصل بين جملتي الاستفهام: (ماذا أقول؟ وأقول ماذا).⁽³⁾

قال المحقق: "من العلماء من ذهب إلى أنها كبقية أخواتها، وكما كانت قبل التركيب لا يجوز أن يعمل فيها ما قبلها فهي كذلك بعد التركيب، فكما لا تقول: (صنعت ما) لا يجوز أن تقول: (صنعت ماذا؟)، ومن العلماء من قال: تختص (ماذا) من بين أدوات الاستفهام بجواز تقدم العامل فيها عليها، وهو الذي نرجحه".⁽⁴⁾

ويرى عزمي محمد سلمان⁽⁵⁾، ويتبعه الباحث في رأيه: أن قول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: أقول ماذا؟⁽⁶⁾ ... ليس من باب النمط التجميلي والتتميمي للغة وخير دليل على هذا: أن الموقف لا يحتمل من أم المؤمنين التفكير في التجميل والتتميم بل كان ردها على السليقة مباشرة⁽⁷⁾، وثانيًا أنها وردت عن الرسول صلى الله عليه وسلم في قصة إسلام عمرو بن العاص عندما قال له: أريد أن أشرط، فقال الرسول صلى الله عليه وسلم: تشترط ماذا؟⁽⁸⁾، فالراجع ما رجّحه المحقق: أن (ماذا) تفارق وجوب التصدير.

(1) _ البخاري، الجامع الصحيح، 967/3

(2) _ ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 261

(3) _ ينظر: سلمان، حق الصدارة في النحو العربي، ص 49-50

(4) _ عبد الحميد، عدة السالك، 142/1

(5) _ سلمان، حق الصدارة في النحو العربي، ص 49-50

(6) _ البخاري، الجامع الصحيح، 967/3

(7) _ سليمان، عزمي، حق الصدارة في النحو العربي، ص 49

(8) _ مسلم، صحيح مسلم، 66/1

المبحث السادس: المعرفة (بأل)

المعرف بالأداة: وهي (أل) لا اللام وحدها، وفقا للخليل وسيبويه⁽¹⁾، وقد تخلفها (أم) وليست الهمزة زائدة، خلافاً لسيبويه، ولم يوافق سيبويه الخليل تماماً، وقد عبر عنها بالألف واللام، كما عبر ابن مالك نفسه عنها بالألف واللام، وجاءت (أل) المعرفة لتعريف العهد نحو قوله تعالى: {فِي رُجَابَةِ الرُّجَابَةِ} ⁽²⁾، أو بيان حقيقة الجنس نحو: (جاء القاضي) ، أو لاستعراق الجنس نحو قوله تعالى ⁽³⁾: {وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا} ⁽⁴⁾.

ولخص ابن هشام مذاهب العلماء وقال: في المسألة ثلاثة مذاهب وهي:

1- أن المعرف (أل) والألف أصل.

2- أن المعرف (أل) والألف زائدة.

3- أن المعرف اللام وحدها. ⁽⁵⁾

والسيوطي لخصها في مذهبين:

1- "أنها (أل) بجملتها وعليه الخليل وابن كيسان، وصححه ابن مالك، فهي حرف ثنائي الوضع بمنزلة (قد)، و(هل)، قال ابن جني: وكان الخليل يسميها (أل) ولم يكن يسميها الألف واللام.

⁽¹⁾ _ ينظر: سيبويه، الكتاب، 324/3-325

⁽²⁾ _ النور، 35/24

⁽³⁾ _ الأنبياء، 30/21

⁽⁴⁾ _ ينظر: سيبويه، الكتاب، 325/3؛ ابن مالك، شرح التسهيل، 253/1؛ ابن هشام، شرح قطر الندى، 155-156؛ ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص 69؛ الأزهرى، التصريح على التوضيح؛ 179/1؛ ذكر أبو حيان في التذييل أنها إلى ستة أنواع كما قسمها الأبيدي في شرح الجزولية وهي: العهد، الحضور، الغلبة، للمح الصفة، بمعنى الذي والتي، زائدة. ينظر أبو حيان، التذييل والتكميل، 234/3-

235

⁽⁵⁾ _ ابن هشام، شرح قطر الندى، 155

2- أنها اللام فقط، والهمزة وصل اجتليت للابتداء بالساكن وفتحت على خلاف سائر همزات الوصل تخفيفاً لكثرتها، وعليه سيبويه⁽¹⁾.

قال أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ) في اختلاف العلماء ومذاهبهم: "إن اختلافهم في (أل) لا يجدي شيئاً لأنه خلاف لا يؤدي منفعة لا لفظية ولا كلامية، إنما هو هوس وتضييع ورق، والخلاف إذا لم يهد اختلافًا في كيفية التركيب، أو في معنى يعود إلى أقسام الكلام، ينبغي ألا يتشاغل به"⁽²⁾.

ويرى الباحث أن المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد سار ضمنياً مع رأي أبي حيان الأندلسي، حيث إن الاختلاف لا يؤدي منفعة لفظية أو كلامية، ولذا لم يتطرق لذكر حجج كل قول من الأقوال السابقة فقال: "ولكل واحد من هذه الأقوال الأربعة حجة لا تطيل هنا بذكرها"⁽³⁾.

مسألة (17): تعريف التمييز (بأل)

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتِ وُجُوهَنَا صَدَدَتْ وَطَبَّتِ النَّفْسُ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

هذا البيت من الطويل، وهي قصيدة لرشيد بن شهاب اليشكري، والشاعر في هذه القصيدة يندد بقيس لأنه فرّ عن صديقه لما رأى وقع أسياهم⁽⁴⁾.

الشاهد فيه: أراد طببت نفساً، لأنه تمييز، ولكنه زاد فيه الألف واللام لإقامة الوزن خلافاً للكوفيين الذين يجيزون تعريف التمييز، فالألف واللام عندهم غير زائدتين⁽⁵⁾.

(1) _ السيوطي، همع الهوامع، 271/1-272؛ ينظر الآراء: أبو حيان، التذييل والتكميل، 217/3

(2) _ أبو حيان، التذييل والتكميل، 330/3

(3) _ عبد الحميد، عدة السالك، 160/1

(4) _ ينظر الشاهد: العيني، المقاصد النحوية، 470/1؛ ابن الناظم، شرح ابن الناظم، 71؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 152/1؛ السيوطي، همع الهوامع، 278/1؛ الأزهرى، التصريح على التوضيح، 184/1؛ أبو حيان، التذييل والتكميل، 238/3؛ أبو حيان، ارتشاف الضرب، 989/3

(5) _ ينظر: ابن الناظم، م، ص 72؛ ابن عقيل، م، ص 152/1

قال المحقق محمد محيي اليد عبد الحميد: زعم التّوّزري -نقلًا عن بعضهم- أنّه مصنوع لا يحتج به، وليس كذلك⁽¹⁾، قال العيني: ذكر التّوّزري في شرح الشقراطيسية عن بعضهم أنّ هذا البيت مصنوع، فحينئذ لا يحتج به، قلت: هذا ليس بصحيح وأورد أبياتًا أخرى تكملة للقصيد⁽²⁾.

ذُكر التمييز معرفًا بالألف واللام، وكان حكمه أن يكون نكرة، في مذهب البصريين وأولوا ذلك على زيادة اللام⁽³⁾، وإنّما زادوا الألف واللام للضرورة، وهي هنا زائدة، أمّا الكوفيون وابن الطّراوة فيرون تعريف التمييز وتكثيره⁽⁴⁾، والضرورة هنا كما قال ابن النّاطم: لإقامة الوزن الشعري⁽⁵⁾،

والحال كالتمييز في وجوب التّكثير "أجاز يونس: مررت به المسكين، نصب المسكين على الحال"⁽⁶⁾، ومن العلماء من قال: " (النفس) مفعول به لصدت وتمييز طبت محذوف، والنقد على هذا: صدت النفس وطبت نفسًا يا قيس عن عمرو، وعلى هذا لا يكون في البيت شاهدًا"⁽⁷⁾.

ويرى الباحث ما يراه محيي الدين عبد الحميد أن في هذا من التّكلف ما لا يخفى⁽⁸⁾، وأن الضرورة هي التي جعلت الشاعر يقول: (وطبت النفس) بزيادة الألف واللام، مع أنّ أصل التمييز التّكثير.

(1) _عبد الحميد، عدة السالك ، 162/1

(2) _ينظر: العيني، المقاصد النحوية، 470/1

(3) _السيوطي، همع الهوامع، 72/4

(4) _ينظر: السيوطي، م.ن، 72/4؛ ابن عقيل ، شرح ابن عقيل، 152/1؛ العيني، المقاصد النحوية، 472/1؛ أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، 238/3؛ شُرّاب، شرح الشواهد الشعرية، 401/1

(5) _ابن النّاطم، شرح ابن النّاطم، ص72

(6) _القيسي، مُشكل إعراب القرآن، 737/2

(7) _ابن عقيل، م.س، 152/1

(8) _عبد الحميد، عدة السالك ، 163/1

المبحث السابع: المبتدأ والخبر

المبتدأ والخبر: " هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك: زيد منطلق، والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التي هي (كان وإن و حسبت) وأخواتها، لأنهما إذا لم يخلوا منها تلعبت بهما وغصبتهما القرار على الرفع، وإنما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد لأنهما لو جُرّدا، لا للإسناد، لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة، لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب، وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما لأنه معنى قد تناولهما معًا تناولاً واحداً من حيث إن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين: مسند ومسند إليه، ونظير ذلك أن معنى التشبيه في كأنّ لما اقتضى مشبّهًا ومشبّهًا به، كانت عامله في الجزأين؛ وشبههما بالفاعل أن المبتدأ مثله في أنه مسند إليه، والخبر في أنه جزء ثان من الجملة." (1)

يتقدم المبتدأ وجوبًا في الحالات التالية :

- 1- إذا كان المبتدأ من أسماء الصدارة، نحو: أيكم أفضل؟، من عندك؟.
- 2- إذا اقترن بلام الابتداء، نحو: لمحمد مقاتل.
- 3- إذا كان الخبر مسندًا إلى ضمير يعود على المبتدأ، نحو: علي حضر.
- 4- إذا كان المبتدأ محصورًا في الخبر، نحو: ما محمد إلا شجاعٌ
- 5- إذا كان الخبر وصفًا معتمدًا على نفي أو استفهام، وسد الفاعل أو نائبه، مسد الخبر، وكان الوصف ومرفوعه غير متطابقين، نحو: ما قاعدُ الزيدان.

ويتقدم الخبر وجوبًا في الحالات التالية:

- 1- إذا كان الخبر من ألفاظ الصدارة، نحو: أين أنت؟.
- 2- إذا كان الخبر ظرفًا، أو جازًا ومجرورًا، والمبتدأ نكرة محضة، أو معرفة متصلة بضمير يعود على الخبر، نحو: في ذمتي رسالةٌ.

(1) _ ابن يعيش، شرح المفصل، 83/1

3- إذا اقترن الخبر بلام الابتداء، نحو: لمقاتلٌ محمدٌ.

4- إذا كان الخبر محصوراً في المبتدأ، نحو: ما مقاتلٌ إلا محمدٌ⁽¹⁾

مسألة (18): الابتداء بوصف مسبق بنفي أو استفهام.

خَبِيرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مَلْغِيًّا مَقَالَةٌ لِهَبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

البيت من الطويل، منسوب إلى رجل من طيئ دون تعيين، وبنو لهب: من الأزد، يقال: إنهم أجز قوم، ومعنى الشاهد أن بني لهب عالمون بالعيافة⁽²⁾ والجزر.⁽³⁾

الشاهد فيه: "في قوله (خبير بنو لهب) حيث سدّ الفاعل مسد الخبر من غير اعتماده على استفهام أو نفي".⁽⁴⁾

وشرط الوصف الذي يرفع فاعلاً يغني عن الخبر:

- 1- أن يكون معتمداً على نفي أو استفهام واختلف العلماء في أن يسبقه نفي أو استفهام.
- 2- أن يكون مرفوعه اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً.
- 3- أن يتمّ الكلام بمرفوعه المذكور.⁽⁵⁾

لم يشترط الكوفيون و الأخفش أن يسدّ الفاعل مسد الخبر باعتماده على نفي أو استفهام، واستدلوا بالبيت السابق، والأخفش يرى: (خبير) مبتدأ و(بنو) فاعل سد مسد الخبر، وهو يرى أيضاً أن الوصف يعمل عمل الفعل وإن لم يسبقه نفي أو استفهام.⁽¹⁾

⁽¹⁾ _ ينظر: مسعد، العمدة في النحو، 120/1-121

⁽²⁾ _ العيافة: زجر الطير والتغاول بأسمائها وأصواتها وممرّها، وهو من عادة العرب ينظر: اللسان: مادة عيف 261/9

⁽³⁾ _ ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 162/1؛ الأزهرى، التصريح على التوضيح، 194/1؛ الاشموني، شرح الأشموني، 90/1؛ شراب، شرح الشواهد الشعرية، 207/1

⁽⁴⁾ _ العيني، المقاصد النحوية، 489/1

⁽⁵⁾ _ ابن عقيل، م.ن ، 158/1

قال البصريون إلا الأخفش(ت351هـ): "إذا ابتدئ بوصف نحو: أقاتم الزيدان؟ فإنه لا بدّ للوصف المذكور من تقدّم نفي أو استفهام".⁽²⁾

قال ابن مالك: "ولا يجري ذلك المجرى باستحسان، إلى أنّ الوصف المشار إليه لا يحسن عند سيبويه الابتداء به إلا بعد استفهام أو نفي وإن فعل به ذلك دون استفهام أو نفي قبح عنده دون المنع، ومن زعم أن سيبويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يل استفهاماً أو نفيًا فقد قوله ما لم يقل"⁽³⁾، وتبعه ابن الناظم فقال: "إذا لم يعتمد على الاستفهام، أو النفي كان الابتداء به قبيحًا، وهو جائز على قبحه"⁽⁴⁾ ومن العلماء من أجاز القولين وهما عنده متوازنان لا يرجح أحدهما.⁽⁵⁾

رجّح المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد ما ذهب إليه البصريون من وجوب اعتماد الوصف على نفي أو استفهام فقال: "ويرى البصريون (خبير) خبر مقدم، وقوله (بنو) مبتدأ مؤخر، وهذا هو الراجح الذي نصره العلماء كافة".⁽⁶⁾

ويرى الباحث رجحان الوجه الذي يشترط أن يسبق الوصف استفهام أو نفي، لأن الوصف بتأويل الفعل، والفاعل سدّ مسد الخبر⁽⁷⁾، والوصف إذا لم يطابق ما بعده تعيّن الابتدائية نحو: (أقاتم أخواك)، وإن طابقه في غير الأفراد تعيّن خبريته نحو (أقاتمان أخواك) و(أقاتمون إخوتك) والعلة في هذا: أن العامل في الفاعل لا تتصل به علامة تثنية

⁽¹⁾ _ ينظر: السيوطي، همع الهوامع 7/2؛ أبو حيان الأندلسي، التنزيل والتكميل، 272/3؛ الأزهرى، م.س، 194/1؛ الصبان، حاشية الصبان، 306/1؛ شراب، شرح الشواهد الشعرية، 208/1

⁽²⁾ _ الزبيدي، انتلاف النصرة، 79؛ ينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى، 166؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 160/1

⁽³⁾ _ ابن مالك، شرح التسهيل، 273/1؛ السيوطي، م.س، 7/1؛ ينظر: ابن عقيل، م.س، 161-162

⁽⁴⁾ _ ينظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص75

⁽⁵⁾ _ ينظر: شراب، م.س، 208/1؛ احسان عباس، النحو الوافي، 445/1

⁽⁶⁾ _ ينظر: عبد الحميد، عدة السالك، 171-172

⁽⁷⁾ _ ابن هشام، شرح قطر الندى، ص167

ولا علامة جمع على الفصيح من لغات العرب، وإن طابقه في الأفراد احتملهما الابتدائية والخبرية.⁽¹⁾

والقول الذي يرى (خبير) خبراً مقدماً و(بنو) مبتدأ مؤخرًا، لا يتنافى وكون التّطابق بين المبتدأ والخبر، لأن المصدر (خبير) على وزن (فعليل) والمصدر يخبرُ به عن المفرد والمثنى والجمع⁽²⁾، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا بَنُو إِسْرَائِيلَ فَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَلِئِن لَّمْ يَظْهَرِ لَهُمْ أَنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾⁽³⁾.

مسألة (19): إجراء الخبر المشتق على غير من هو له.

قَوْمِي ذُرَى الْمَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ بِكُنْهِ ذَلِكِ عَدْنَانٌ وَقَحَطَانٌ

البيت من البسيط، قال العيني: "لم أقف على اسم قائله"⁽⁴⁾ ولم أعر في ما اطلعت عليه من كتب النحو على قائله⁽⁵⁾، الشاهد فيه: (قومي ذرا المجد بانوها) حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقاً ولم يبرز الضمير، وقد استغنى باستكنان ضميره عن عدم الإبراز، والسبب لأمن اللبس، والتقدير (بانوها هم).⁽⁶⁾

يقسم الخبر المفرد إلى ضربين:

1- خبر يحتمل الضمير: وهو ما كان مشتقاً من الفعل نحو: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وما كان نحو ذلك من الصفات نحو: (زيد ضارب، وعمرو مضروب، وخالد حسن، ومحمد خيرٌ منك).

⁽¹⁾ _ ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 164/1؛ الأشموني، شرح الأشموني، 90/1

⁽²⁾ _ ينظر: عبد الحميد، عدة السالك، 172/1

⁽³⁾ _ التحريم، 4/66

⁽⁴⁾ _ العيني، المقاصد النحوية، 498/1

⁽⁵⁾ _ ينظر الشاهد: ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص 78؛ أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، 21/4؛ ابن عقيل، م.س، 173/1؛ الأزهرى، التصريح على التوضيح، 200/1؛ الأشموني، م.س، 93/1؛ شراب، شرح الشواهد الشعرية، 229/3

⁽⁶⁾ _ ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 308/1؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 173/1؛ شراب، شرح الشواهد الشعرية، 229/3

2- ما لا يحتمل ضميراً من الأخبار: وهو الاسم المحض غير المشتق من فعل نحو: زيدٌ أخوك، وعمرو غلامك، فهذا لا يحتمل ضميراً، لأنه اسم محض عارٍ عن الوصفية.⁽¹⁾

ذهب الكوفيون أل أنه يلزم إبراز الضمير عند الخوف من اللبس، وإنّ الضمير في غير اسم الفاعل، إذا جرى على غير مَنْ هو له نحو قولك (هند زيدٌ ضاربتُهُ هي) لا يجب إبرازه، لأنّ الكلام لا لَبَسَ فيه، فالضمير يعود على (هند) وهذا لا لَبَسَ فيه، " لجريان الخبر على من هو له"⁽²⁾.

وذهب البصريون إلى إبراز الضمير مطلقاً، سواء ألبسَ نحو: (غلامٌ زيدٌ ضاربتُهُ هو)، فضاربتُهُ خبر عن غلام، وبإبراز الضمير عُلِمَ ذلك، أم لم يلبس، نحو: (غلامٌ هندٍ ضاربتُهُ هي)، فعند البصريين يجب إبراز الضمير (مطلقاً) سواء ألبسَ أم لم يؤمن، قال ابن مالك:

وَأَبْرَزُهُ مُطْلَقاً حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلاً⁽³⁾

وافق ابن مالك في غير الألفية مذهب البصريين واستحسنه⁽⁴⁾، ورفض تكلف البصريين في تخريج الشاهد السابق فقال: "وتكلف بعض المتعصبين وقدروا: قومي بانو ذرا المجد بانوها، والصحيح حمل الأبيات على ظاهرها دون تكلف ما يتم المعنى به"⁽⁵⁾.

وقف المحقق مع رأي الكوفيين، ولم يوافق الرأى البصري، رغم اعترافه بأنه بصريّ المذهب، فقال: " والبيت حجة لهم في ذلك، -يقصد رأي الكوفيين- والبصريون يوجبون إبراز

⁽¹⁾ _ ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 87/1-88

⁽²⁾ _ السيوطي، همع الهوامع، 11/2؛ ينظر: أبو البركات الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، 57/1؛ ابن الناظم، شرح ابن الناظم، 78، الزبيدي، ائتلاف النصر، ص 76؛ الأشموني، شرح الأشموني، 93/1

⁽³⁾ _ ينظر: ابن عقيل، م.س، 171/1-172-173؛ الأزهرى، التصريح على التوضيح، 200/1؛ المكودي، شرح المكودي، ص49؛ أبو البركات الأنباري، م.س، 57/1-58

⁽⁴⁾ _ ينظر: أبو حيان الأندلسي، التنزيل والتكميل، 23/4

⁽⁵⁾ _ ابن مالك، شرح التسهيل، 308/1؛ ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 173/1؛ السيوطي، همع الهوامع، 12/2؛ أبو حيان الأندلسي، م.س، 20/4-22؛ الأشموني، شرح الأشموني، 93/1

الضمير بكل حال،... وتقدير الكلام (قومي بانون ذرا المجد بانوها) فالخبر محذوف وهو جارٍ على من هو له، وفي هذا التخريج - التخريج وفق الرأي البصري - من التّكلف ما لا يخفى⁽¹⁾.

وخلاصة ما تقدم:

1- الخبر الجامد لا يحتمل الضمير إلا عند التأويل الذي يقتضيه السياق.

2- إذا جرى الخبر المشتق على غير من هو له، وأمنّ اللبس، جاز استتار الضمير على رأي الكوفيين، ووجب إبرازه على رأي البصريين، قال عباس حسن: "ومن المستحسن عدم محاكاة الأساليب المشتملة على هذا النوع الذي يجري فيه الضمير على غير صاحبه، وعدم صياغة نظائر لها؛ منعاً لاحتمال الغموض وعدم فهم المراد منها، ويستحسن إهمال الرأي الذي يوجب إبراز الضمير في حالة أمن اللبس، لمجافاته الأصول اللغوية العامة التي تأبى الإطالة بغير إفادة"⁽²⁾.

ويرى الباحث ما يراه المحقق، أن رأي الكوفيين أحق أن يتبع؛ لأنّ العربية تحب الاختصار⁽³⁾، وإبراز الضمير مع عدم الإلباس، يطيل الجملة ويثقلها، وطالما أن القارئ لا يقع في الإلباس فلا ضمير من عدم إظهار الضمير، عند وجود قرينة تدل على من هو له.

مسألة (20): الوصف والفعل يستويان في توقع الإلباس.

يرى المحقق أن ابن هشام لم يذكر وقوع الإلباس مع غير الوصف، كالفعل المضارع والفعل الماضي فقال: "ونحن نرى أن في هذا الكلام قصوراً وذلك لأن للفعل صوراً لا يحدث فيها إلباس، .. وصوراً يقع فيها إلباس كما لو قلت: (زيدٌ عمروٌ أكرمهُ) أو قلت: (زيد عمرو يكرمه) فإن في الفعل الماضي والمضارع ضميرين أحدهما مرفوع مستتر والثاني منصوب بارز.. فيقع

(1) _ عبد الحميد، عدة السالك، 175/1

(2) _ عباس حسن، النحو الوافي، 465/1

(3) _ ينظر: الجاحظ، البيان والتبيين، 104/1

اللبس، فالصواب إذن أن نقول: إنَّ الوصف والفعل يستويان في توقع الإلباس عند عدم وجود قرينة".⁽¹⁾

قال السيوطي(ت711هـ): "والفعل كالمشتق فيما ذكر أيضًا نحو: (زيد عمرو يضربه هو) و(زيد هند يضربها، أو يضربها هو) على خلاف".⁽²⁾

قال أبو حسان الأندلسي(ت745هـ): "ويعرض اللبس في الفعل كما يعرض في الصفة، وذلك إذا كان التساوي من كلِّ جهة، نحو: (زيدٌ عمرو يضربه)، (وهند دعدٌ تضربها)، ألا ترى أن الفعل في كلِّ هذا يحتمل أن يكون للثاني، وهو المتبادر للذهن، ويحتمل أن يكون للأول، فإذا خيف اللبس في الفعل كرر الظاهر الذي هو الفاعل ليزول اللبس".⁽³⁾

ويرى الباحث ما يراه المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد: أنَّ ابن هشام وقع في قصور، حيث ذكر مسألة إبراز الضمير مع الخبر الوصف، ولم يذكره مع الفعل وأنَّ من خلال ما ذكر الباحث من أمثلة سابقة مقتبسة، فيظهر أنَّ في الفعل ضميرًا يحتمل الإلباس نحو: (زيدٌ عمرو يضربه).

⁽¹⁾ _ ينظر: عبد الحميد، عدة السالك ، 174/1

⁽²⁾ _ السيوطي: همع الهوامع، 13/2

⁽³⁾ _ أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، 17/1

مسألة (21): رأي المحقق في الشاهد: في بنونا بنو أبنائنا...

بُنُونًا بُنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَائِنَا بُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ

هذا الشاهد من الطويل، ونسبه جماعة إلى همام بن غالب الملقب بالفرزدق، وهو بلا نسبة في بعض الكتب النحوية، قال العيني: "ولم أرَ أحدًا نسبه إلى قائله"⁽¹⁾.

الشاهد فيه: (بنونا بنو أبنائنا) "فبنونا خبر مقدم، وبنو أبنائنا مبتدأ مؤخر، لأن مراد القائل الإعلام بأن بني أبنائهم كبنيتهم، فالمؤخر مشبه، والمقدم مشبه به، كقولك: زيد زهير شعراً، وعمرو عنتره شجاعة، وسهل في البيت العكس وضوح المعنى"⁽²⁾.

نقل البغدادي قول ابن هشام في شرح شواهد ابن الناظم: "وقد يقال: إن البيت لا تقديم فيه ولا تأخير، وإنه جاء على عكس التشبيه كقول ذي الرمة:

وَرَمَلٍ كَأُورَاكِ الْعَازِي قَطَعْتُهُ إِذَا أَلْبَسْتَهُ الْمُظْلِمَاتُ الْحَنَادِسُ"⁽³⁾

شبه كثران الأنقاء بأعجاز النساء، فجعل الفرع أصلاً، والأصل فرعاً، والعرف عكس ذلك، وهذا كأنه يخرج مخرج المبالغة أي قد ثبت هذا المعنى لأعجاز النساء."⁽⁴⁾

قال المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد: "ويظهر لي أنه موضوع، فإنه أشبه بالمتون التي تضبط بها القواعد."⁽⁵⁾

⁽¹⁾ _ العيني، المقاصد النحوية، 503/1 ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 66/1؛ ابن يعيش، شرح المفصل، 99/1؛ أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، 337/1؛ السيوطي، شرح شواهد المغني، 848/2؛ ابن مالك، شرح التسهيل، 297/1؛ ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص 82؛ البغدادي، خزنة الأدب، 444/1؛ شرح الشواهد الشهرية، 290/1

⁽²⁾ _ ابن مالك، م.س، 297/1؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 192/1

⁽³⁾ _ البغدادي، م.س، 444/1

⁽⁴⁾ _ ينظر: مادة ورك: ابن منظور، لسان العرب، 508/10-509

⁽⁵⁾ _ عبد الحميد، عدة السالك، 184/1

ويرى الباحث فيما وصل إليه من علم، أنّ شهرة الشاهد ومجيئه في أمات الكتب النحوية دليل على أنّ البيت غير موضوع، ولم أر فيما اطلعت عليه من كتب النحو أحدًا أشار بوضع البيت أو رفض الاستشهاد به، ولم أعر عليه في ديوان الفرزدق تحقيق علي فاعور.⁽¹⁾

مسألة (22): الحال سدّ مسد الخبر (ضربي زيدًا قائمًا).

يحذف المبتدأ وجوبًا في حالات الآتية:

- 1- إذا كان الخبر صريحًا في القسم، نحو: في ذمتي لأذاكرن، فالتقدير: قسم في ذمتي.
- 2- إذا كان الخبر مصدرًا يؤدي فعله، نحو قوله جلّ ثناؤه: {فصبرٌ جميلٌ}⁽²⁾ والتقدير هنا: فصبري صبرٌ جميلٌ.
- 3- النعت المقطوع إلى الرفع، وذلك في الذمّ أو المدح أو التّرحم، نحو (بئس الخلق الخيانة)، (مررت بعليّ الكريم) هو الكريم، (مررت بزيد الحزين) هو الحزين.⁽³⁾

يحذف الخبر وجوبًا في أربعة مواضع:

- 1- قبل جواب (لولا) نحو قوله تعالى: {يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضِعُّوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ}⁽⁴⁾ والتقدير: لولا أنتم صدّدتمونا عن الهدى.
- 2- قبل جواب القسم الصّريح، نحو قوله تعالى: {لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ}⁽⁵⁾، والتقدير: لعمرك يميني أو قسمي.
- 3- بعد الواو المصاحبة الصريحة؛ كقولهم: كلُّ رجلٍ وضيعته، والتقدير (مقرونان).

(1) ينظر الفرزدق، ديوان الفرزدق: شرحه و ضبطه وقدم له الأستاذ علي فاعور، والديوان مكون من 668 صفحة

(2) يوسف، 83/12

(3) ينظر: مسعد، العمدة في النحو، 1/125-126؛ عباس حسن، النحو الوافي، 1/510 وما بعدها

(4) سبأ، 31/34

(5) الحجر، 72/15

4- قبل الحال التي يمنع كونها خبرًا عن المبتدأ، نحو: (ضربي زيدًا قائمًا).⁽¹⁾

وقد اختلف العلماء في تقدير الخبر في الموضع الرابع، قال ابن مالك: "والغرض من هذا الكلام بيان ما هو أولى الوجوه في هذه المسألة، وينبغي أن يعلم أولاً أنّ فيها ستة أوجه"⁽²⁾:

1- أن يكون التقدير: ضربي زيدًا إذا كان قائمًا، وهذا هو المشهور عند البصريين، الأصل: ضربي زيدًا إذا كان قائمًا، أو إذ كان قائمًا، فحذف الظرف مع ما أضيف إليه، وأقيم الحال مقامه، لاشتباههما في أنّ كلّ واحدٍ منهما منصوب على معنى في، وأيضًا فإن الحال بمعنى الوقت"⁽³⁾،، وقد اعترض على هذا الوجه من جهتين: أنّ (قائمًا) لم تقع في مثل هذه إلا نكرة، وخبر(كان) يجوز أن يكون معرفة، والثاني: أنّ الغرض من (كان) تعيين زمان الخبر فإذا حذفت لم يبق على زمانه دليل⁽⁴⁾.

2- أن يكون التقدير: ضربي زيدًا ضربه قائمًا، وهذا مذهب الأخفش، وهو الذي اختاره ابن مالك، وعلة لقلّة الحذف فيه، وصحة المعنى⁽⁵⁾، "وهذا وإن كان أقلّ حذفًا من الأول غير مرضي عند سيبويه وجمهور البصريين لما فيه من حذف المصدر إبقاء معموله، وهو لا يجوز عندهم، ولأنّ تقدير الظرف يناسب الحال"⁽⁶⁾.

3- أن يكون فاعل المصدر مغنيًا عن الخبر كما أغنى عنه فاعل الوصف في نحو: قائمّ الزيدان،" وردّ هذا المذهب بأنّه لو كان كذلك لحسن الاقتصار على الفاعل، كما صحّ

(1) _ ينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى، 174-175؛ مسعد، العمدة في النحو، 126/1؛ عباس حسن، النحو الوافي، 519/1 وما بعدها

(2) _ ابن مالك، شرح التسهيل، 279/1

(3) _ ابن عصفور، المقرب، ص 127

(4) _ ينظر: العكبري، اللباب في مسائل البناء الإعراب، 146-145/1

(5) _ ينظر: ابن مالك، م.س، 280/1

(6) _ الأزهرى، التصريح على التوضيح، 229/1

الاقتصار على الفاعل في: أقائم الزيدان؟ وحيث لم يَصِحَّ أن يقال (ضربي زيدًا) ويُقصر بطل هذا المذهب".⁽¹⁾

4- أن تكون الحال مغنية عن الخبر لشبهها بالظرف، كما أغنى الظرف عنه، " فغير صحيح، لأنَّ الحال إذا اقيمت مقام الخبر لشبهها بالظرف فإما أن لا يقدر لها عامل أو يقدر فإن لم يقدر لها عامل لزم من ذلك استغناؤها عما لا يستغنى عنه الظرف، مع أنَّه أصل بالتشبه لها، ولو جاز ذلك مع المصدر لجاز مع غيره،... فلزم من ذلك الإخبار عن الضرب بما للضارب".⁽²⁾

5- أن تكون الحال منصوبة بالمصدر، وقد حذف الخبر لأجل الاستطالة والتقدير: ضربي زيدًا قائمًا ثابت، " وضعف بأنه تقدير ما لا دليل في اللفظ عليه، فإنَّه كما يجوز تقدير: (ثابت) يجوز تقدير: (منفي)، أو (معدوم)"⁽³⁾.

6- أن يكون (ضربي) فاعل بثبت مضمراً والتقدير: ثبت ضربي زيدًا قائمًا، وقد ضعفه العلماء بأنه تقدير ما لا دليل على تعيينه، وما لا يتعين تقديره لا سبيل إلى إضماره.⁽⁴⁾

قال المحقق: إنَّ المؤلف سار تبعًا لابن مالك ثم قال: "والصحيح ما ذهب إليه سيبويه وجمهور علماء البصرة من أن الخبر محذوف، وأن الحال سدت مسده وأغنت عن ذكره"⁽⁵⁾، وعليه يكون المحقق قد سار على رأي سيبويه وجمهور البصريين.

ويرى الباحث أن الرأى الأول أقرب إلى الصواب، وهو رأي سيبويه والجمهور وهو الذي أيده المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد ووقف معه، وهو أن الحال سد مسد الخبر؛ وتقدير كان التامة- رغم كثرة الحذف- في رأي سيبويه والبصريين لاحتياج الجملة إلى (الكون)

⁽¹⁾ _ أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، 288/1؛ ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 45/2

⁽²⁾ _ ابن مالك، شرح التسهيل، 281/1

⁽³⁾ _ السيوطي، همع الهوامع، 46/2

⁽⁴⁾ _ ينظر: السيوطي، م.س، 44/2؛ ينظر: أبو حيان الأندلسي، م.س، 287/3

⁽⁵⁾ _ عبد الحميد، عدة السالك ، 202/1

المطلق الذي يدل عليه الكلام، ولأنَّ المبتدأ هنا تَشَرَّبَ معنى الفعل، فالزمان أجدر به؛ لأنه منصوب على معنى (في).

المبحث الثامن: باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر.

الأفعال الناقصة: هي التي تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ تشبيهاً له بالفاعل، وتنصب الخبر تشبيهاً له بالمفعول به نحو: كان عمرُ عادلاً، فيسمى المبتدأ اسمها ويسمى الخبر خبرها، واتصفت بالنقصان؛ لأنها لا يتم مع مرفوعها الكلام، بل لا بدَّ من ذكر المنصوب، فالمنصوب ليس فضلة بل هو عمدة لأنه في الأصل خبر، والخبر من العمدة، وإنما نصب تشبيهاً له بالفضلة.⁽¹⁾

يقسم الفعل الناقص إلى قسمين:

1- كان وأخواتها: كان، أَضْبَحَ، أَضْحَى، أَمْسَى، ظَلَّ، بَاتَ، صَارَ، لَيْسَ، مَا بَرِحَ، مَا

انْفَلَكَ، مَا زَالَ، مَا فَتِيَ، مَا دَامَ

2- كاد وأخواتها (أفعال المقاربة) من باب تسمية الكل باسم البعض: ما دلَّ على مقاربة،

وهي: كاد، وكَرَبَ، وأَوْشَكَ، وما دلَّ على رجاء، وهي، عسى، وحَزَى، وأخْلُوَقَ، وما دلَّ

على الإنشاء، وهي: جَعَلَ، وطَفِقَ، وأَخَذَ، وعَلِقَ، وأنشأً وغيرها مما دلَّ على شروع

وانشاء.⁽²⁾

⁽¹⁾ _ ينظر: الغلابيني، جامع الدروس العربية، 382/2

⁽²⁾ _ ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 262/1

مسألة (23): رأي المحقق في إعراب (مُنْجِدًا).

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبَدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنًا أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُثْفِئْ لَكَ مُنْجِدًا

هذا البيت من الطويل، ولم يعرف قائله، والمعنى: ليس كل من يبدي طلاقة الوجه يكون أخاك، إنما هو من يساعدك ويقف معك. (1)

الشاهد فيه: قوله: كائناً أخاك، حيث عمل اسم الفاعل من كان عمل الفعل، واسمه مستتر وأخاك خبر. (2)

قال سيبويه: "وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، وذلك كقولك: وجد عبد الله زيداً ذا الحفاظ... وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول، يقينا كان أو شكاً... فإنما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً أو شكاً ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه في اليقين". (3)

زعم الفراء (ت207هـ): "أن هذه الأفعال لما طلبت اسمين شبهت من الأفعال بما يطلب اسميين: أحدهما مفعول به والآخر حال نحو: أتيت زيداً ضاحكاً، واستدل بوقوع الجمل، والظروف والمجرورات موقع المنصوب الثاني، ولا يقع شيء من ذلك موقع المفعول به، فدلّ على انتصابه على التشبيه بالحال". (4)

ذهب الكوفيون إلى أنّ المفعول الثاني (لظننت) نصب على الحال، واستدلوا أن الحال لا تكون معرفة، نحو: (ظننتُ عمراً أخاك)، وما أشبه ذلك قام مقام الحال، وكذلك يحسن في

(1) _ ينظر: العيني، المقاصد النحوية، 587/2؛ ابن عقيل، م.س، 221/1، شراب، شرح الشواهد الشعرية، 291/1

(2) _ ينظر: الأزهرى، التصريح على التوضيح، 240/1، الأشموني، شرح الأشموني، 112/1؛ شراب، م.س، 291/1

(3) _ سيبويه، الكتاب، 40/1

(4) _ السيوطي، همع الهوامع، 222/2؛ ينظر: الأزهرى، التصريح على التوضيح، 358/1

(ظننتُ زيدًا قائمًا) ظننتُ زيدًا في حالة كذا فدل على أنه نصب على الحال،⁽¹⁾ والجمهور على أنها تنصب مفعولين.⁽²⁾

(منجداً) حال من الضمير المذكور، كذا أعربها العيني في كتابه المقاصد النحوية⁽³⁾، واعترض المحقق على الإعراب فقال: " (منجداً) مفعول ثانٍ لتلفي، وقال العيني: هو حال، وذلك مبني على أنّ (ظنّ وأخواتها) تنصب مفعولاً واحداً، وهو مذهب ضعيف".⁽⁴⁾

ويرى الباحث أنّ رأي المحقق أقرب للصواب، حيث إنّ (منجداً) تقع موقع العمدة، والمفعول الثاني لظننت يأتى معرفة ومن شروط الحال أن تكون نكرة، ومن شروطه أيضاً أن تكون مشتقة لا جامدة.

مسألة (24): تقديم خبر (ما دام) على اسمها.

لَا طَيْبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَةٌ نَدَائُهُ بِإِدْكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ⁽⁵⁾

هذا البيت من البحر البسيط، ولم يعرف قائله، والمعنى: لا طيب لعيش بني آدم ما دامت لذاته منغصة بذكر الموت والهزم،⁽⁶⁾ الشاهد فيه: قوله : (ما دامت منغصة لذاته) حيث قدم خبر ما دام (منغصة) على اسمها لذاته، وهو جائز عند كل النحاة إلا ابن معيط (ت628هـ).⁽⁷⁾

⁽¹⁾ _ ينظر: أبو البركات الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، 821/2-822

⁽²⁾ _ ينظر: ابن عقيل، المساعد، 352/1؛ العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 247/1-248

⁽³⁾ _ ينظر: العيني، المقاصد النحوية، 587/1؛ الأزهرى، م.س، 240/1

⁽⁴⁾ _ عبد الحميد، عدة السالك ، 213/1

⁽⁵⁾ _ ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 349/1؛ ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص96؛ ابن عقيل، م.س، 225/1؛ الأشموني، شرح الأشموني، 112/1؛ الأزهرى، م.س، 243/1؛ شراب، شرح الشواهد الشعرية، 23/1

⁽⁶⁾ _ ينظر: العيني، المقاصد النحوية، 590/2

⁽⁷⁾ _ ينظر: الأشموني، شرح الأشموني، 112/1-113

قال ابن معط في ألفيته:

ولا يجوز أن تُقَدِّمَ الخَبَرَ على اسم مَادَامَ وَجَازَ فِي الأخر (1)

ذكر ابن هشام هذا البيت على أنه دليل على جواز تقدّم خبر (ما دام) على اسمها، فقال: "وتوسّط أخبارهن جائز خلافاً لابن دُرُسْتُوَيْهِ (ت347هـ) ولاين معطٍ في دام" (2)، وأنكر ابن عقيل أيضاً ما جاء به ابن معطٍ فقال: "ذكر ابن معطٍ أن خبر (دام) لا يتقدم على اسمها؛ فلا تقول: (لا أصحابك ما دام قائماً زيداً) والصحيح جوازه واستدل أيضاً بالشاهد الشعري الذي استدل به ابن هشام" (3).

قال العيني (ت855هـ): "في قوله: (ما دامت منغصة لذاته) حيث قدم خبر ما دام على اسمه، وهو جائز واقع وقد ردّ ذلك ابن معطٍ والبيت حجة عليه" (4)، وجاء في شرح الأشموني (ت929هـ) " منع ابن معطٍ توسّط خبر (ما دام) وهو وهم، إذ لم يقل به غيره" (5) ولم ير الباحث في ما اطلع عليه من كتب النحو من نقل موافقته لرأي ابن معطٍ.

ويرى المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد أنّ استدلال ابن هشام والنحاة بهذا الشاهد فيه خلل من جهة أنّه ترتب عليه الفصل بين (منغصة) ومتعلقه وهو (بادكار) بأجنبي عنهما وهو (لذاته)، ويرى أيضاً في البيت توجيهاً آخر وهو أن اسم (ما دام) ضمير مستتر و(لذاته) نائب فاعل لاسم المفعول (منغصة) لأن اسم المفعول يعمل عمل لفعل المبني للمجهول، وعليه لا شاهد في البيت الشعري ولا يكون ردّاً على ابن معطٍ ومن يرى برأيه، وعرض المحقق بيتاً شعرياً آخر وقال: إنّهُ يستدل به، ثم قال: يحتمل التأويل

(1) _ ينظر: ابن معطٍ، الدرر الألفية، ص 45

(2) _ عبد الحميد، عدة السالك ، 215/1

(3) _ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 225/1

(4) _ العيني، م.س، 591-590/2

(5) _ ينظر: الاشموني، شرح الأشموني، 113-112/1

ما دَامَ حَافِظٌ سَرِيٍّ مِنْ وَثَقَتْ بِهِ فَهُوَ الَّذِي لَسْتَ عَنْهُ رَاغِبًا أَبَدًا⁽¹⁾

ويقف الباحث مع رأي ابن معيط، وذلك لأن الأبيات التي استدلت بها النحاة قابلة للتأويل وما كان قابلاً للتأويل بتكلف ظاهر لم يجز الاستدلال به، وثانياً لم يرد في أفصح الكلام -القرآن الكريم- تقدم خبر ما دام على اسمها.

المبحث التاسع : الحروف المشبهة بليس

(مسألة (25) نصب خبر(ما) العاملة عمل (ليس).)

الأحرف المشبه (بليس) هي: أحرف نفي تعمل عملها، وتؤدي معناها وهي أربعة: (ما، لا، لات، وإن)، أما (ما) فتعمل عمل ليس بشروط وهي: أولاً: أن لا يتقدم خبرها على اسمها، ثانياً: أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها، ثالثاً: أن لا تزداد بعدها (إن)، فإن زيدت بطل عملها، رابعاً: أن لا ينتقض نفيها (بالا)، أما (لا) المشبهة بليس فهي مهمله عند جميع العرب، وقد يعملها الحجازيون وشروط إعمالها هي نفسها شروط (ما) بإضافة شرط خامس وهو: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وأما (لات) فتعمل بشروط خاصة وهي: أولاً: أن يكون اسمها وخبرها من أسماء الزمان، وثانياً: أن يكون أحدهما محذوفاً، والغالب حذف اسمها وإبقاء خبرها، وأخيراً تعمل (إن) عمل ليس قليلاً وذلك في لغة أهل العالية من العرب، وشروط عملها: أولاً: أن لا يتقدم خبرها على اسمها، ثانياً: أن لا ينتقض نفيها (بالا).⁽²⁾

اختلف النحاة في خبر (ما)، قال سيبويه: " أما بنو تميم فيجرونها مجرى أمّا وهل، أي لا يعملونها في شيء، وهو القياس، وأمّا أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها"⁽³⁾، ويرى البصريون أنّ (ما) عملت في الاسم الرفع وعملت في الخبر النصب⁽¹⁾.

⁽¹⁾ _ ينظر: عبد الحميد، عدة السالك، 216/1؛ الأزهرى، التصريح على التوضيح، 243 /1

⁽²⁾ _ ينظر: الغلابيني، جامع الدروس العربية، 397/2-400؛ عباس حسن، النحو الوافي، 593/1 وما بعدها

⁽³⁾ _ سيبويه، الكتاب، 57/1

ويرى الكوفيون: "إلى أن خبر ما في قولك: ما زيدٌ قائماً ليس منتصباً (بما)، وإنما هو منصوب بإسقاط الخافض وهو الباء كان أصله ما زيدٌ بقائم، فلما سقطت الباء انتصب الاسم"⁽²⁾، لأنَّ العرب لا تكاد تنطق بها إلا بالياء، فإذا حُذفت الباء عوضوا منها النصب ليفرقوا بين الخبر المقدر فيه الباء وغيره،⁽³⁾ وقالوا أيضاً: "إنَّما أعملها أهلُ الحجاز لأنَّهم شبَّهوها بليس من جهة المعنى، وهو شبَّه ضعيف فلم يقوَ على العمل في الخبر كما عملت لیس، لأنَّ لیس فعل، وما حرف، والحرف أضعف من الفعل، فبطل أن يكون منصوباً ب(ما) ووجب أن يكون منصوباً بحذف حرف الخفض".⁽⁴⁾

وقف المحقق مع رأي البصريين وقال: "الصحيح ما ذهب إليه البصريون"⁽⁵⁾ أن (ما) ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وورود الباء في خبر (ما وليس) كثيرٌ، والجار والمجرور في محل نصب خبر ما.

ويرى الباحث أن رأي المحقق صحيح لأسباب وهي:

- 1- ليس شرطاً نصب الاسم بعد سقوط الخافض، ينصب الاسم إذا كان في موضع النصب، وعند سقوط الخافض في الجملة (ما جاءني من أحدٍ) فإنَّ موضع أحدٍ الرفع .
- 2- دخول الباء في ليس وما إنَّما جاء لتأكيد النفي ولم يكن دخولها لضعفها عن العمل في الخبر.⁽⁶⁾

⁽¹⁾ _ ينظر: أبو البركات الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، 165/1؛ ابن مالك، شرح التسهيل، 384/1؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 247/1؛ الأزهرى، التصريح على التوضيح، 261/1؛ أبو حيان الأندلسي، التذيل والتكميل، 255/4

⁽²⁾ _ ابن يعيش، شرح المفصل، 108/1

⁽³⁾ _ السيوطي، همع الهوامع، 110/2

⁽⁴⁾ _ أبو البركات الأنباري، م.س، 165-166؛ الشاطبي، المقاصد الشافية، 219/2

⁽⁵⁾ _ عبد الحميد، عدة السالك ، 242/1

⁽⁶⁾ _ ينظر ردَّ ابن يعيش وأبو البركات الأنباري على رأي الكوفيين : ابن يعيش، شرح المفصل، 108-109؛ أبو البركات الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، 166/1

المبحث العاشر: إن وأخواتها

إنّ وأخواتها، فإنها تنصب الاسم وترفع الخبر وهي : إنّ وأنّ ، ولكنّ ، وكأنّ وليتّ ولعلّ تقول: إن زيدا قائمٌ، وليتّ عمراً شاخصٌ، وما أشبه ذلك، ومعنى (إنّ وأنّ) للتوكيد ولكن للاستدراك ، وكأنّ للتشبيه ، وليت للتمني ، ولعل للترجي والإشفاق والحرف السابع عسى في لغية والثامن (لا) النافية للجنس.⁽¹⁾

عبر سيبويه(ت180هـ) وابن السراج(ت316هـ) عنها بأنها باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده لأنّ المفتوحة فرغ المكسورة عندهم وهي: إنّ، ولكنّ، وليت، ولعلّ وكأنّ.⁽²⁾

مسألة(26): عسى حرف أشبه لعل

فَقُلْتُ: عساها نارُ كأسٍ وعَلَّها تَشَكَّى، فَآتَى نَحْوَهَا فَأَعُوذُهَا⁽³⁾

البيت لصخر بن عود الحضرمي وقيل لصخر بن جعد الحضري⁽⁴⁾، وهو من قصيدة هائية⁽⁵⁾ وهو من البحر الطويل، والمعنى: يترجى الشاعر أن يصيب المحبوبة مرض ليكون ذلك سبب ليرأها، والشاهد فيه: حيث جاء عسى فيه بمعنى لعل واسمها ضمير وخبرها (نارُ كأسٍ).⁽⁶⁾

⁽¹⁾ _ ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 281/1؛ الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، 293/1؛ السيوطي، همع الهوامع، 153/2

⁽²⁾ _ ينظر: سيبويه، الكتاب، 131/2؛ ابن السراج، الأصول في النحو، 229/1

⁽³⁾ _ ينظر الشاهد: السيوطي، همع الهوامع، 146/2؛ العيني، المقاصد النحوية، 720/2؛ الأزهرى، التصريح على التوضيح،

313/1؛ السيوطي، شرح شواهد المغني، 446/1؛ شُرَاب، شرح الشواهد الشعرية، 318/1

⁽⁴⁾ _ ينظر: السيوطي، م.س، 146/2

⁽⁵⁾ _ قال العيني : هي قصيدة هائية، وأنكر محققو الكتاب كلام العيني وقالوا : هي قصيدة دالية: العيني، المقاصد النحوية، 720/2

⁽⁶⁾ _ ينظر: العيني، م.س، 721/2

اختلف النحاة في (عسى) فذهب سيبويه(180هـ) إلى أنها حرف عامل عمل (لعل) دالٌّ على الترجي فقال: "ولكنهم جعلوها -عسى- بمنزلة (لعل) في هذا الموضع"⁽¹⁾، ومذهب المبرد والفارسي عكس الإسناد، إذ جعلوا المخبر عنه خيرًا والخبر مخبرًا عنه، وذهب الأخفش وابن مالك إلى إقرار الأمرين العمل، الإسناد، لكنّه تجوّز في الضمير فجعل مكان ضمير الرفع ضمير النصب⁽²⁾، وذهب بان السراج وثعلب إلى أن (عسى) حرفٌ مطلقًا.⁽³⁾

قال المحقق: "وخالف في هذا المبرد(286هـ) والفارسي(ت377هـ)، وزعما أن (عسى) تكون دائما فعلاً عاملاً عمل كان، وذكرنا أن الضمير في البيت خبر عسى تقدم على اسمه... وهو فاسد، لما يلزم عليه من جعل خبر عسى مفردًا وهو نادر أو ضرورة"⁽⁴⁾.

وهنا يقف المحقق مع رأي سيبويه القائل بأنّ (عسى) حرف دالٌّ على الترجي، وخالف المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد رأي الجمهور بأنّ عسى فعل مطلقًا، وقد لخص صاحب التصريح مسألة عسى فقال: "والحاصل في (عسى) ثلاثة أقوال: "فعلٌ مطلق، حرفٌ مطلق التفتيح: إن عمل عمل (لعل) فحرف، وإلا ففعل، ومحل الخلاف في (عسى) الجامدة، أمّا المتصرفة فإنّها فعل باتفاق"⁽⁵⁾.

(1) _ سيبويه، الكتاب، 375/2

(2) _ ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 146/2

(3) _ ينظر: الأزهرى، التصريح على التوضيح، 298/1

(4) _ عبد الحميد، عدة السالك ، 290/1

(5) _ الأزهرى، المقاصد النحوية ، 298/1

الفصل الثاني:

آراء محمد محيي الدين عبد الحميد النحويّة في كتاب عدة السالك
إلى تحقيق أوضح المسالك الجزء الثاني.

وسيكون هذا الفصل في ستة مباحث، وهي:

المبحث الأول: باب لا العاملة عمل ليس.

مسألة(1): تكرار اسم لا النافية للجنس إذا كان معرفة.

مسألة(2): اسم لا إذا كان مثنى أو مجموعاً بين البناء والإعراب

مسألة(3): تكرار اسم لا النافية للجنس دون فصل.

المبحث الثاني: باب ظن وأخواتها.

مسألة(4): (زَعَمَ) وتعدّيها إلى مفعولين بأن المخففة وأنّ.

مسألة(5): إلغاء العامل المتقدم-ظنّ وأخواتها- على المبتدأ والخبر.

المبحث الثالث: باب الفاعل.

مسألة(6): تقدم الفعل على الفاعل

مسألة(7): جواز تقديم الفاعل المحصور (بإلا) على المفعول

المبحث الرابع: باب نائب الفاعل.

مسألة(8): إقامة غير المفعول به مع وجوده.

المبحث الخامس: باب الاشتغال.

مسألة(9): انتصاب الاسم المشغول عنه

المبحث السادس: باب التنازع.

مسألة(10): إعمال العامل الأقرب إلى المعمول.

الفصل الثاني:

آراء محمد محيي الدين عبد الحميد النحويّة في كتاب عدة السالك
إلى تحقيق أوضح المسالك الجزء الثاني.

المبحث الأول: (لا) العاملة عمل (إنّ).

وتسمى (لا) النافية للجنس؛ أي لكل أفراد الجنس المراد نفيه، وتسمى (لا) التبرئة لتبرئة المتكلم وتنزيهه الجنس عن الخبر-نفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها- فإذا قلت: (لا رجل في الدار) كان المعنى: لا من رجال فيها لا واحد ولا أكثر، و(لا) التي قصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله، وهي تعمل عمل (إنّ) فتتصب المبتدأ اسمًا لها وترفع الخبر ويسمى خبرها، وشروطها: أن تكون نصًا لنفي الجنس: بأن يراد بها نفي الجنس نفيًا عامًا، لا على سبيل الاحتمال، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين، فلا تعمل في معرفة، وألا يفصل بينها وبين اسمها، فإن فصل ألغيت، وألا يدخل عليها حرف جر، وألا يكون النفي منتقضًا.⁽¹⁾

مسألة(1): تكرار الاسم بعد (لا) النافية للجنس إذا كان معرفة.

أَشَاءُ مَا شِئْتُ حَتَّى لَا أَزَالَ لَا أَنْتِ شَائِيَةٌ مِنْ شَأْنِنَا شَانِي⁽²⁾

⁽¹⁾ _ ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 5/2-6؛ الصّبان، حاشية الصّبان، 3/2؛ الغلابيني، جامع الدروس العربية، 425/2-426؛ عباس حسن، النحو الوافي، 1/688-689

⁽²⁾ _ ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 2/207؛ العيني، المقاصد النحوية، 2/786؛ الأزهرى، التصريح على التوضيح، 1/339؛ الأشموني، شرح الأشموني، 1/149؛ الصّبان، حاشية الصّبان، 7/2

الشاهد من البحر البسيط، قال العيني: " هذا البيت أنشده الفراء وابن كيسان، ولم يعزواه إلى قائله"⁽¹⁾، والمعنى: أن الشاعر يريد ما تريده ويحب ما تحب محبوبته، ولا يزال شأني أن أبغض ما تكرهينه ولا أميل إلى ما لا تشائينه، والشاهد فيه: في قوله: (لا أنت) حيث دخلت لا النافية على معرفة.⁽²⁾

ذهب جمهور النحاة، إلى أنه إذا كان اسم (لا) النافية للجنس معرفة أو منفصلاً أهملت ووجب تكرارها نحو: (لا زيد في الدار ولا عمرو، ولا في الدار رجل ولا امرأة، وقد خرجوا الشاهد على أنه ضرورة اضطر الشاعر لها)⁽³⁾، قال سيبويه: "واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب، لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبداً... وقد يجوز في الشعر رفع المعرفة ولا تنثنى (لا)، واعلم أنك إذا فصلت بين (لا) وبين الاسم بحشو لم يحسن إلا أن تعيد لا الثانية".⁽⁴⁾

تمسك المبرد (ت286هـ) وابن كيسان (ت299هـ) بالشاهد فزعموا أنه لا يلزم تكرار (لا) إذا اقترنت بالمعرفة أو فصل بينها وبين اسمها بفواصل، قال المبرد: "فإن كانت معرفة لم تكن إلا رفعاً، لأن (لا) لا تعمل في معرفة، وذلك قولك: لا زيد في الدار إنما هو جواب: أزيد في الدار"⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ _ ينظر: العيني، المقاصد النحوية ، 786/2

⁽²⁾ _ ينظر: العيني، م.ن ، 787/2

⁽³⁾ _ ينظر: ابن عصفور، المقرب، ص 258؛ السيوطي، همع الهوامع، 149/1؛ الأزهرى، م.س ، 339/1؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 5/2-6؛ الصبان، م.س، 7/2

⁽⁴⁾ _ سيبويه، الكتاب، 298/2

⁽⁵⁾ _ المبرد، المقتضب، 360/4؛ ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 405/2

قال محمد عبد الخالق عزيمة محقق كتاب المقتضب: وظاهر كلام المبرد أنه يجوز عدم تكرير (لا) في غير الضرورة.⁽¹⁾

قال ابن يعيش: "كان أبو العباس محمد بن يزيد المبرد لا يرى بأساً أن تقول: لا رجل في الدار، في حالة الاختيار وسعة الكلام ويجعله جواب قوله: هل رجلٌ في الدار؟ ... وكذلك يجيز (لا زيدٌ في الدار) على تقدير هل زيدٌ في الدار؟".⁽²⁾

ذهب محمد محيي الدين عبد الحميد إلى إنكار ما ذهب إليه المبرد وابن كيسان فقال: "فإذا عدلت عن اسم الجنس وذكرت اسماً لا يتناول غير فرد واحد - وهو معرفة - كنت خليقاً بأن تعوض (لا) عما فاتها من نفي الجنس وذلك بتكرار اسمها".⁽³⁾

ويرى الباحث ما ذهب إليه المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد: وهو وجوب تكرار اسم (لا) النافية للجنس إذا اقترنت بالمعرفة، أو فصل بينها وبين اسمها بفصل، قال ابن يعيش: "فإن جاء مفصلاً بينه وبين لا أو معرفة، وجب الرفع والتكرير، كقولك: لا فيها رجلٌ ولا امرأة ولا زيد فيها ولا عمرو"⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ _ ينظر: المبرد، المقتضب ، 359/4

⁽²⁾ _ ينظر: ابن يعيش، المفصل، 112/2

⁽³⁾ _ عبد الحميد، عدة السالك ، 7/2

⁽⁴⁾ _ ابن يعيش، م.س، 111/2

مسألة (2): اسم لا إذا كان مثنى أو مجموعاً بين البناء والإعراب.

أقسام اسم (لا) وأحكامه:

1- مفرد: ما كان غير مضاف ولا مشبّه به وهو علم أو نكرة مقصودة، وضابطه: ألا يكون عاملاً فيما بعده، وحكمه أن يُبنى على ما ينصب به من فتحة في الاسم النكرة المفرد أو ياء في المثنى أو جمع المذكر السالم أو كسرة في جمع الإناث.

2- المضاف: وحكمه أن يكون معرباً منصوباً.

3- الشبيه بالمضاف: وهو ما اتصل به شيءٌ من تمام معناه، وضابطه: أن يكون عاملاً فيما بعده، وحكمه أن يكون معرباً.⁽¹⁾

4- النكرة غير المقصودة.

ذهب جمهور النحاة إلى أن المثنى والجمع مبنيان على ما ينصبان به، فبني المثنى على الياء المفتوح ما قبلها، وبني جمع المذكر السالم على الياء المكسور ما قبلها، واستدلوا بقول الشاعر:

[الطويل]

تَعَزَّرَ فَلَا إِلْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتَّعَا وَلَكِنْ لِيُورَادِ الْمَنُونِ تَتَائِبُ

حيث جاء (إِلْفَيْنِ) في الشاهد السابق مبنيًا على الياء⁽²⁾، وسبب البناء كما قال سيبيويه: "لأنها جُعِلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر؛ وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم، لأنها لا تعمل إلا في نكرة، فلما حُوِّلت بها عن حال أخواتها حُوِّلت بلفظها كما حُوِّلت خمسة عشر".⁽³⁾

⁽¹⁾ _ ينظر: ابن السراج، الاصول في النحو، 382/1 وما بعدها؛ الغلاييني، جامع الدروس العربية، 427/2

⁽²⁾ _ ينظر: ابن عصفور، المقرب، ص 259؛ ابن مالك، شرح التسهيل، 55/2؛ ابن يعيش، شرح المفصل، 106-105/2؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 7/2؛ الأزهري، التصريح على التوضيح، 342/1؛

⁽³⁾ _ سيبيويه، الكتاب، 274/2

ذهب المبرد(ت286هـ) إلى أن المثني والجمع منصوب بالياء فقال: "وليس القول عندي كذلك، لأنّ الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون، لا تكون مع ما قبلها اسمًا واحدًا، لم يوجد ذلك، كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد".⁽¹⁾

وردّ ابن يعيش(ت643هـ) على المبرد برّدٍ مقنع فقال بعدما أورد كلام المبرد: "وهذا إشارة إلى عدم النظير، وإذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير، أمّا إذا وجد فلا شك أنّه يكون مؤنّسًا وأمّا أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا".⁽²⁾

وردّ ابن عصفور(ت669هـ) عليه فقال: "أما قوله: إنّه لم يوجد اسم مثني مبنيًا فباطل، بدليل قولهم: اثنان في العدد، إذا لم يقصد به الإخبار بل مجرد العدد، أمّا قوله: إنّ المثني والمجموع قد طال بالنون فباطل؛ لأنّ النون هنا بمنزلة التنوين، فكما لا يطول الاسم بالتنوين، فكذلك لا يطول بهذه النون".⁽³⁾

ضعّف المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد رأي المبرد، وسار مع سيبويه والجمهور وأكد على ضعف رأيه بكلام غاية في الإقناع فقال: "قد اتفق مع الجمهور على بناء المنادى المثني والمجموع على ما يرفع به، ولم يعبأ بما هو من خصائص الأسماء في هذه الحال، والإنصاف يقتضيه أن يسير في طريق واحد".⁽⁴⁾

ويرى الباحث تبعًا لمحمد محيي الدين عبد الحميد أن المبرد ناقض رأيه عندما سار مع الجمهور في بناء المثني والمجموع بالواو، وخالفهم في بناء اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مثني أو مجموعًا كما قال المحقق، ويرى الباحث أيضًا أن رأي المحقق كان مقنعًا وسليماً، وذلك أنّ سبب البناء طارئ على ما هو من خصائص الاسم.⁽⁵⁾

⁽¹⁾ _ المبرد، المقترض، 366/4

⁽²⁾ _ ابن يعيش، شرح المفصل، 106/2

⁽³⁾ _ ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجي، 410-409/2

⁽⁴⁾ _ عبد الحميد، عدة السالك، 9/2

⁽⁵⁾ _ ينظر رأي المحقق الذي يتفق معه الباحث: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 8/2

مسألة (3): تكرار اسم لا النافية للجنس دون فصل.

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

البيت من السريخ، وقائله: هو أنس بن العباس السلمي جد العباس بن مرداس، وقيل: أبو العباس جد العباس⁽¹⁾، والمعنى: لا نسب ولا قرابة اليوم بيننا، وقد تقادم الأمر بحيث لا يرجى خلاصه، فهو كالخرق الواسع في الثوب لا يقبل رقع الراقع⁽²⁾، والشاهد فيه: قوله: (ولا خلة) حيث نصب على تقدير أن تكون (لا) زائدة للتأكيد، ويكون (خلة) معطوف على محل اسم (لا).⁽³⁾

ذهب جمهور النحاة إلى أن (خلة) منصوب على تقدير (لا) زائدة، وزيادة (لا) لتأكيد النفي، وعطفت (خلة) عطف المفرد على المفرد، حيث عطفت على (نسب) اسم لا.⁽⁴⁾

ذهب الزمخشري (ت538هـ) إلى أن (خلة) نصبت على إضمار فعل كآته قال ولا أرى خلة⁽⁵⁾، وابن يعيش يرى: أنها إما زائدة لتأكيد النفي، أو عاملة كما عملت (لا) الأولى في (نسب) كآته استأنف النفي⁽⁶⁾، وجاء في الكتاب "وأما يونس فزعم أنه نونه مضطراً"⁽⁷⁾.

(1) _ ينظر: سيبويه، الكتاب، 285/2؛ ابن يعيش، شرح المفصل، 101/2؛ ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص 135؛ ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص 54؛ السيوطي، شرح شواهد المغني، 601/2؛ العيني، المقاصد النحوية، 804/2؛ الأزهرى، التصريح على التوضيح، 363/1؛ الأشموني، شرح الأشموني، 151/1؛

(2) _ ينظر: العيني، م.س، 805/2؛ الأزهرى، م.س، 347/1

(3) _ ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 11/2

(4) _ ينظر: شراب، شرح الشواهد الشعرية، 66/2

(5) _ ينظر: ابن يعيش، م.س، 101/2

(6) _ ينظر: ابن يعيش، م.ن، 101/2

(7) _ سيبويه، م.س، 308/2؛ ينظر: أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، 393/5

ولخص أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) مسألة تكرار اسم (لا) دون فصل في خمسة آراء فقال: "وإن كرر اسم (لا) المفرد دون فصل ففتح الثاني أو نصب:

1- (لا حول ولا قوة إلا بالله) أن تكون (لا) الثانية كالأولى نحو قوله تعالى: {فَلَا رَفِثَ وَلَا فُسُوقٌ} (1).

2- البناء على الفتح في الاسم الأول، والنصب في الثاني على لفظ اسم (لا) و(لا) الثانية زائدة لتأكيد النفي نحو: ليس زيدٌ ولا أخوه عندك.

3- البناء على الفتح في اسم (لا) والرفع في الثانية إما على موضع (لا) مع اسمها، أو تكون (لا) الأولى بمنزلة ليس نحو: ليس عليٌّ ولا أخوه عندك .

4- أن تكون (لا) من قبيل النفي غير العام فلم تعمل (لا) شيئاً في الموضعين، وإن كان النفي عامًا جاز أن تكون (لا) في الموضعين بمنزلة ليس نحو قوله تعالى: {لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ} (2).

5- أن تكون (لا) الأولى بمنزلة (ليس) والثانية بمنزلة (إنّ) نحو قول الشاعر أمية بن أبي الصلت (3):

فلا لغو ولا تأثيم فيها وما فاهوا به أبداً مُقيم (4)

ذهب محمد محيي الدين عبد الحميد إلى أن رأي يونس لا يجب أن يحمل عليه الكلام، لأن الحمل على وجه يستتبع الضرورة غير جائز متى أمكن الحمل على وجه لا ضرورة معه، ويرى محمد محيي الدين عبد الحميد أيضًا أن رأي الزمخشري متكلف لا مقتضى له. (5)

(1) _ البقرة، 197/2

(2) _ البقرة، 254/2

(3) _ ينظر: أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، 293/5-295

(4) _ أمية بن أبي الصلت، ديوان أمية بن أبي الصلت، ص 122

(5) _ عبد الحميد، عدة السالك ، 19/2

هذا ويقف المحقق في إعراب الشاهد مع رأي الجمهور الذي يعدّ (لا) زائدة وخلة عطفت على اسم (لا)، ويرى الباحث أن هذا الرأي أقل تكلفاً ولا يستتبع الضرورة فيقف مع رأي المحقق الذي سار فيه مع رأي الجمهور.

المبحث الثاني: ظنّ وأخواتها.

ظنّ وأخواتها - التقسيم المرجوح عند العلماء - : هي أفعال تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وهي: ظنّ، وحسب، ودرى، وخال، وزعم، ووحد، وعلم، القلبيات، وتقسم إلى: ما كان بمعنى العلم واليقين، وما كان بمعنى الظنّ والرجحان، وما كان بمعنى اليقين والظنّ والغالب فيه اليقين، ما كان بمعنى اليقين والظنّ، والغالب فيه الظنّ.⁽¹⁾

مسألة (4): (زَعَمَ) وتعيدها إلى مفعولين بأن المخففة وأنّ.

زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَيْبِيَا

البيت من الخفيف وفيه الخبن - حذف الثاني الساكن -، وقائله هو: أبو أمية الحنفي، واسمه أوس، وهو من قصيدة بانئية⁽²⁾، والمعنى: ظنت هذه المرأة أنني كبرت في العمر، وضعفت قواي، ولكنها لا تعلم حقيقة الأمر، لأنّ من يسير مثلي لا يقال عنه شيء من ذلك⁽³⁾، الشاهد فيه: قوله: (زعمتني شيخًا) حيث جاء زعم بمعنى الظنّ، فنصب مفعولين والأكثر في هذا وقوعه على أنّ وأنّ وصلتهما.⁽⁴⁾

ذهب جمهور النحاة إلى أنّ (زعم) التي تأتي بمعنى (علم) أو بمعنى (اعتقد) فيكون علمًا وقد يكون تنكرًا، ويكون أيضًا ظنًا غالبًا، وقد يكون بمعنى الكذب، وأنّ زعم بهذه المعاني

⁽¹⁾ - ينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى، ص 240؛ مسعد، العمدة في النحو، 1/257-258

⁽²⁾ - ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 2/211؛ عبد الحميد، م.س، ص 240؛ أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، 6/24؛ العيني، المقاصد النحوية، 2/832؛ الأشموني، شرح الأشموني، 1/156؛ الأزهري، التصريح على التوضيح، 1/361؛

⁽³⁾ - ينظر: العيني، م.س، 2/832

⁽⁴⁾ - شراب، شرح الشواهد الشعرية، 1/104

ينصب مفعولين على أن لا يقع عليهما صريحًا، بل على أن وصلتها، لأن ذلك ورد في القرآن الكريم ولم يقع في التنزيل إلا كذلك نحو قوله تعالى⁽¹⁾: {وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَ الَّذِينَ الَّذِينَ رَعِمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءَ} (2).

جاء في حاشية شرح ابن عقيل أن (زعم) "لا تتعدى إلى مفعولها بغير توسط (أن) وأن ما ورد مما يخالف ذلك من الضرورات التي لا يقاس عليها"⁽³⁾، وقال صاحب العين (ت170هـ): "وأما في الكلام فأحسن ذلك أن تُوقَع الزعم على (أن) دون الاسم، ويجوز في الشعر: زعمتني لا أحبها"⁽⁴⁾.

قال المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد: وهذا مستعمل في كلام العرب من غير شذوذ ولا اضطرار، ثم قال: وزعم الأزهري وأبو عبيدة أن ذلك لا يكون في مستعمل الكلام، وإنما يجيء في ضرورات الشعر، وليس بشيء.⁽⁵⁾

ويقف الباحث مع رأي المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد، أن هذا الاستعمال - مع كثرته - ليس لازماً ولا ضرورة ولا شاذاً إذا استخدم في الكلام ولكن الأفضل والأصح والأكثر استخداماً أن تقع (زعم) على أن أو أن.

مسألة (5): إلغاء العامل المتقدم - ظنّ وأخواتها - على المبتدأ والخبر.

كَذَلِكَ أُدْبِتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي رَأَيْتُ مَلَكَ الشَّيْمَةِ الْأَدْبُ (1)

(1) _ الأنعام، 94/6

(2) _ ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 157/1؛ العيني، المقاصد النحوية، 833/2؛ ابن هشام، شرح قطر الندى، ص240

(3) _ عبد الحميد، تحفة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، 28/2؛ ينظر: الأزهري، التصريح على التوضيح، 361/1

(4) _ الفراهيدي، معجم العين، 365/1

(5) _ ينظر: عبد الحميد، عدة السالك، 34/2

البيت من البسيط، وقائله: هو بعض الفزاريين ولم يعين قائله، والمعنى: تأدبت حتى أصبح الأدب من خلقي، ووجدت قيمة الخلق الأدب.(2)

الشاهد فيه: قوله: (وجدت ملاك الشيمة الأدب) الظاهر أنه ألغى عمل (وجدت) مع تقدمه.(3)

ذهب البصريون إلى تأويل الشاهد على ثلاثة أوجه وهي:

1- أنه من باب التعليق، ولام الابتداء مقدره على (ملاك).

2- أنه من باب الإعمال، والمفعول الأول ضمير الشأن وهو محذوف، والجملة الاسمية في محل نصب مفعول ثانٍ (لرأيت).

3- وأخيرًا عدّوه من باب الإلغاء والسبب أنّ الفعل لم يقع في أول الكلام، بل سبقه قول الشاعر: (إني).(4)

ذهب الكوفيون والأخفش إلى أنّ الشاهد دليلٌ على جواز إلغاء عمل الأفعال التي تنصب مفعولين مع تقدم الفعل، مثل جواز الإلغاء مع التوسط والتأخر.(5)

قال المحقق ردًا على ابن هشام والبصريين: "والمصنف الذي يعرف مواطن الحق يدرك ما في هذه التأويلات من التكلف ولا يسعه إلا أن يحكم في هذه المسألة -بعد ثبوت الشاهد

(1) _ ينظر: ابن عصفور، المقرب، ص180؛ ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص 148؛ أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل،

58/6؛ ابن هشام، تخلص الشواهد، ص449؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 38/2؛ الأشموني، شرح الأشموني، 160/1

(2) _ ينظر: شراب، شرح الشواهد الشعرية، 124/1

(3) _ ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 38/2

(4) _ ينظر: ابن عصفور، المقرب، ص180؛ ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص148؛ أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، 58/6؛

الأزهري، التصريح على التوضيح، 376/1

(5) _ ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 39/2؛ العيني، المقاصد النحوية، 867/2

ونحوه- بمذهب الكوفيين وذلك لأنَّ الأصل أن يُحكَم بدلالة ظاهر الشاهد، ما لم تدع داعية قام عليها الدليل لتأويله".⁽¹⁾

وظاهر كلام محمد محيي الدين عبد الحميد، تأييده لمذهب الكوفيين، وإنكاره لتأويلات البصريين، حيث قال رفضًا للتأويلات المتكلفة من البصريين: "وإلا يكن الأمر كذلك تصبح دلالة الشواهد غير موثوق بها ولا مطمأن إليها، لأن التأويل في كل كلام ممكن".⁽²⁾

ويرى الباحث أنَّ رأي المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد في تأويلات البصريين صحيح، وأنَّ رأي الكوفيين أقرب إلى الصواب يقول شُرَاب: "إن الكوفيين والبصريين يتخاصمون فيما لا خصومة فيه، لأنَّ الأبيات مروية بالنصب وبهذا تكون (وجد) عملت في المفعولين"⁽³⁾، وكان حقًا على البصريين التمسك برواية الشاهد السابق بنصب (الأدبا)، لا أن يؤولوا الشاهد بتأويلات لا يخفى فيها التكلف، ويروى الشاهد بالنصب كما جاء في شرح الحماسة للتبريزي⁽⁴⁾:

كَذَلِكَ أُدْبِتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مَلَكَ الشَّيْمَةِ الْأَدْبَا

⁽¹⁾ _عبد الحميد، عدة السالك ، 57/2

⁽²⁾ _عبد الحميد، م.ن ، 57/2

⁽³⁾ _شُرَاب، شرح الشواهد الشعرية، 124/1

⁽⁴⁾ _التبريزي، شرح الحماسة، 148/3

المبحث الثالث: الفاعل.

وهو الاسم، المسند إليه فعل، على طريقة فَعَلَ، أو شَبِهَهُ، وحكمه الرفع اسم، مرفوع، قبله فعل تام -أي ليس من الأفعال الناقصة-، أو ما يشبهه - أي كل ما يعمل عمل الفعل، كالمصدر، واسم الفاعل، والصفة المشبهة، وأفعال التفضيل وغيرها، وكاسم الفعل أيضًا- وهذا الاسم هو الذي فَعَلَ الفعل، أو قام به،⁽¹⁾

مسألة(6): تقدم الفعل على الفاعل.

مَا لِلْجَمَالِ مَشِيئًا وَثِيْدًا أَجْنًا دَلًا يَحْمِلُنَّ أُمَّ حَدِيْدًا⁽²⁾

البيت من الرجز ، نسبه النحاة إلى الزُّبَاءِ، ونسبه العيني إلى الخنساء، والمعنى: أي شيء ثابت للجمال حال كونها وثيْدًا - ثقيلًا بطيئًا - مشيئًا⁽³⁾، والشَّاهد فيه: (مَشِيئًا وَثِيْدًا) حيث قدم الفاعل (مَشِيئًا) على عامله (وِثِيْدًا) على رأي الكوفيين، والبصريون يرون أن مشيئًا مبتدأ حُذِف خبره.⁽⁴⁾

ذهب سيبويه والبصريون إلى وجوب تأخر الفاعل عن الفعل، وإن تقدم الفاعل فهو إمَّا ضرورة أو مؤول جاء في التصريح: " وهو عندنا معشر البصريين ضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند، أو (مَشِيئًا) مبتدأ حُذِف خبره، لسد الحال مسده"⁽⁵⁾، وتمسك الكوفيون بالشاهد دليلاً

⁽¹⁾ _ عباس حسن، النحو الوافي، 63/2

⁽²⁾ _ ينظر الشاهد: ابن عصفور، شرح الجمل، 96/1؛ السيوطي، معجم الهوامع، 255/2؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 38/2؛ الأشموني، شرح الأشموني، 169/1؛ أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، 177/6؛ الأزهرى، التصريح على التوضيح، 397/1

⁽³⁾ _ ينظر: العيني، المقاصد النحوية، 909/2؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 59/2

⁽⁴⁾ _ شُرَاب، شرح الشواهد الشعرية، 317/1

⁽⁵⁾ _ الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، 397/1 : ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل، 96/1؛ أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 1321/3؛ ينظر توجيه سيبويه قل ما يدوم وصال: سيبويه، الكتاب، 31/1

على جواز تقدم الفاعل على الفعل، فقالوا: (مشيها) مرفوع بالفاعلية، قد ارتفع بقولها (وئيذاً) وهو اسم الفاعل، فيجيز الكوفيون: الزيدان قام، والزيدون قام.⁽¹⁾

وذهب ابن الناظم(ت686هـ) إلى المنع مطلقاً فقال: الفاعل كالجاء من الفعل، لأنّ الفعل يفتقر إليه معنًى واستعمالاً، فلم يجز تقديم الفاعل عليه، كما لم يجز تقديم عجز الكلمة على صدرها، فإن وقع الاسم قبل الفعل فهو مبتدأ معرض لتسلط نواسخ الابتداء عليه، وفاعل الفعل ضمير بعده".⁽²⁾

ورد الشاهد السابق بثلاث روايات جاء في شرح الأشموني(ت929هـ) "وقد روي مُثَلَّثاً: الرفع على ما ذكرنا، والنصب على المصدر: أي تمشي مشيها، والخفض بدل اشتغال من الجمال" ⁽³⁾، وعلى الرواية الثانية والثالثة لا شاهد في البيت.

أعرب المحقق(مشيها) فاعلاً مقدماً على ما أعربه الكوفيون فقال: "وأما رواية الرفع.. وهي التي تمسك بها الكوفيون، وهي التي أعربنا البيت عليها على ما رآه الكوفيون فيه، والتقدير عندهم أي شيء ثابت للجمال حال كونها وئيذاً مشيها... ثم إذا قلت: زيد قام وكان تقديم الفاعل جائزاً لم يدر السامع أردت الابتداء بزيد أم أردت إسناد قام... ولا يجوز إغفال هذا الفرق".⁽⁴⁾ وعليه فإن المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد جعل إفادة المخاطب أصل لمعنى الكلام.

ويرى الباحث أنّ حق الفاعل التأخر عن الفعل، وحق الفعل التقدم على الفاعل، وأنّ الكوفيين تعاملوا مع الشاهد بالظاهر النحوي، وأهملوا الجانب البلاغي وأهميته بالنسبة للسامع، فلو أردنا لفت الانتباه إلى زيد لقلنا: زيد قام، ولو كان الاهتمام نحو الفعل لقلنا: قام زيد.

⁽¹⁾ _ أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 1321/3؛ شُرَاب، شرح الشواهد الشعرية، 317-316/1

⁽²⁾ _ ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص 158

⁽³⁾ _ الأشموني، شرح الأشموني، 170/1

⁽⁴⁾ _ عبد الحميد، عدة السالك ، 74-73/2؛ ينظر: الأشموني، م.س، 170/1

مسألة (7): جواز تقديم الفاعل المحصور بإلا على المفعول.

أجمع النحاة على أنه متى استخدمت إنّما في الحصر وجب تأخير المحصور فيه وتقديم المحصور فإذا أردنا الحصر في المفعول قلت: إنّما ضرب عمرو هنذاً، وإذا أردنا الحصر في الفاعل قلت: إنّما ضرب هنذاً عمرو، أمّا الحصر بإلا ففيه ثلاثة مذاهب وهي:

1- مذهب الكسائي (ت189هـ): أنه يجوز التقديم والتأخير، سواء أكان المحصور فاعلاً أم مفعولاً.

2- ومذهب قوم منهم الجزولي (ت607هـ)⁽¹⁾: أنه يجب تأخير ما حصر (بإلا) وتقديم ما لم يحصر، أكان فاعلاً أم مفعولاً.

3- ومذهب البصريون والفراء وابن الأنباري (ت328هـ): أنه إن حصر الفاعل وجب تقديم المفعول به، وإن حصر المفعول جاز التقديم والتأخير.⁽²⁾

فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامَهَا⁽³⁾

البيت من الطويل، وقائله: ذو الرمة غيلان بن عقبة، والمعنى: لا يعلم إلا الله مقدار ما هيجه فينا من كوامن الشوق هذه العشية التي قضيناها بجوار آثار دار المحبوبة وعلامات هذه الديار، والشاهد فيه: قوله: (فلم يدري إلا الله ما) حيث قدم الفاعل المحصور بإلا على المفعول به.⁽⁴⁾

قال البصريون: "لا بدّ أن يتقدم غير المحصور ويتأخر المحصور؛ ليحصل الفرق بينهما... بخلاف إذا ما كان الحصر في الفاعل فإننا لو قدّمناه وأخرنا المفعول كان قد وقع في

⁽¹⁾ _ ينظر: الجزولي، المقدمة الجزولية، ص 51

⁽²⁾ _ ينظر: أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، 287/2

⁽³⁾ _ ينظر الشاهد: ابن عصفور، المقرب، ص 80؛ ابن هشام، تخلص الشواهد، ص 487؛ السيوطي، همع الهوامع، 261/2؛

العيني، المقاصد النحوية، 954/2؛ الأشموني، شرح الأشموني، 177/1؛ الأزهرى، التصريح على التوضيح، 417/1

⁽⁴⁾ _ ينظر: شراب، شرح الشواهد الشعرية، 43/3

رتبته من التقديم والمفعول وقع في رتبته من التأخير،... فلا يحصل ما يقتضيه الموضع من تقديم غير المحصور لفظاً أو نية⁽¹⁾ وهذا يدل على منع البصريين تقديم الفاعل المحصور بإلا على المفعول به أو ما كان بمنزلته.⁽²⁾

واختار السيوطي (ت711هـ) أن يجري (إلا) مجرى (إنما) فقال: "يجب تأخير المحصور فاعلاً كان أو مفعولاً ظاهراً أو ضميراً محصوراً (بإنما) إجماعاً خوف الإلباس، وكذا (بإلا) على الأصح إجراءً لها مجرى (إنما)".⁽³⁾

احتج الكسائي (ت189هـ) بالشاهد السابق وغيره على أن الفاعل المحصور (بإلا) لا يجب تأخيره عن مفعوله؛ بل يجوز تقديمه فإن قوله: (إلا الله) جاءت فاعل، و (وما هيبت) مفعول به⁽⁴⁾ وابن عصفور (ت669هـ) قال: إن الكسائي أجاز في الشعر.⁽⁵⁾

ذهب الأندلسي (ت745هـ) إلى ما ذهب إليه الكسائي فقال: "والذي نختاره هو مذهب الكسائي ووقفاً مع السماع والتأويل فيه بعد".⁽⁶⁾

وذهب المحقق إلى ما ذهب إليه الكسائي فقال: " فلما كان اللبس في (إنما) موجوداً البتة، وكان اللبس مع (إلا) غير موجود حين تقدم (إلا) قلنا بالجواز في هذا الموضع الذي لا لبس فيه".⁽⁷⁾

ويرى الباحث ما يراه والمحقق تبعاً لأبي حيان الأندلسي قال: حجة بالسماع، ولأن اللبس مع (إلا) غير موجود.

(1) _ أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، 289/6

(2) _ ينظر: ابن عصفور، المقرب، ص80

(3) _ السيوطي، همع الهوامع، 260/2

(4) _ ينظر: العيني، المقاصد النحوية، 955/2

(5) _ ينظر: ابن عصفور، م.س، ص80

(6) _ أبو حيان الأندلسي، م.س، 290/2

(7) _ عبد الحميد، عدة السالك، 104/2

المبحث الرابع: نائب الفاعل.

نائب الفاعل: هو الاسم الذي يقوم مقام الفاعل، وحكم هذا الباب " أن يحذف فيه الفاعل - معنوياً-، إما جهلاً به، وإما إبهاماً، وإما اختقاراً وإما تعظيماً، وإما إيثاراً لغرض السامع، وإما - لفظياً- إيجازاً، وإما للتفعيل⁽¹⁾، وإما للتوافق⁽²⁾، وإما للتقارب⁽³⁾، وإما للعلم به⁽⁴⁾

مسألة(8): إقامة غير المفعول به مع وجوده.

لَمْ يُعْنِ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَفَى ذَا الْغَيِّ إِلَّا ذُو هُدَى⁽⁵⁾

البيت من الرجز المشطور، وقائله: رؤبة بن العجاج، والمعنى: لم يشغل بمعالي الأمور، ولم يولع بخصال المجد، إلا أصحاب السيادة، ولم يشف ذوي النفوس المريضة إلا ذوو الهداية والرشد والرأي السديد، والشاهد فيه: قوله: (لم يعن بالعلياء إلا سيِّداً) حيث ناب الجار والمجرور عن الفاعل، مع وجود المفعول به في البيت الشعري.⁽⁶⁾

احتج الكوفيون والأخفش (ت351هـ) وعليه ابن مالك⁽⁷⁾ بالشاهد السابق، وقوله تعالى: {لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ}⁽⁸⁾، على جواز إنابة غير المفعول به مع وجوده مطلقاً، وذهب

(1) _ التقطيع الشهري لإقامة الوزن.

(2) _ وهو: أن يتفق حرف الروي حتى لا يكون البعض مرفوعاً والبعض لا يكون كذلك.

(3) _ تقارب الأسجاع.

(4) _ الجزولي، المقدمة الجزولية، ص 141

(5) _ ينظر الشاهد: ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص170؛ السيوطي، همع الهوامع، 266/2؛ العيني، المقاصد النحوية، 972/2؛

أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، 244/6؛ الأزهرى، التصريح على التوضيح، 430/1

(6) _ ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 94/2-95

(7) _ ابن مالك، شرح التسهيل، 128/2، ينظر: السيوطي، همع الهوامع، 265/2

(8) _ قراءة أبي جعفر: الجاثية، 14/45

الأخفش إلى أنه إذا تقدم المفعول به على الجار والمجرور والظرف وجبت نيابته، وإذا تأخر جازت نيابته ونيابة غيره لتأخره.⁽¹⁾

وذهب سيبويه (ت180هـ) والبصريون إلى أنه لا يجوز نيابة غير المفعول به مع وجوده، وأجاب البصريون عن البيتين بأنهما ضرورة⁽²⁾، قال ابن عصفور (ت669هـ): "وإذا اجتمعت غير المفعولات للفعل لم يقدّم منها إلا المفعول به المسرّح ويترك ما عداه، فإن قيل: قد فُرى: {لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ} بنصب (قوم) وظاهر هذا أنه أقام المجرور وهو (بما كانوا) وترك المسرّح وهو (قوم) فالجواب: أن قوماً ليس بمعمول لـ(يُجْزَى) بل لفعل مضمّر يدلّ عليه (يجزى) كأنه قال: جزى الله قوماً".⁽³⁾

ذهب المحقق إلى ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون وما عليه ابن مالك فقال: "والبيتان⁽⁴⁾ والقراءة في الآية الكريمة حجة للكوفيين والأخفش جميعاً، لأنّ النائب عن الفاعل في البيتين والآية متقدم في كل واحد منهما على المفعول به، والبصريون يرون ذلك من الضرورات الشعرية"⁽⁵⁾ وظاهر كلام المحقق وقوفه مع رأي الأخفش تحديداً وليس من باب الإطلاق كما عند الكوفيين، وأتبع رأيه برأي السيوطي في الهمع فقال: "وقد اختار السيوطي في الهمع أنه إذا كان الأهم عند المتكلم هو الظرف أو الجار والمجرور أنيبا عن الفاعل وجد المفعول أو لم يوجد"

(1) _ ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل ، 95/2؛ العيني، المقاصد النحوية، 972/2؛ الأشموني، شرح الأشموني، 184/1

(2) _ ينظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم، 170؛ الأزهري، التصريح على التوضيح، 430/1

(3) _ ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 564/1

(4) _ البيت الثاني هو من الرجز المشطور، ولم يعرف قائله وهو:

وإنمّا يرضي المنيبُ رَبَّهُ ما دام مغنياً بِـذِكْرِ قَلْبِهِ.

قال عنه الشيخ المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد: وهذا الذي صنعه الشاعر شاذ في تحقيقه لكتاب قطر الندى: ينظر: ابن هشام، شرح قطر الندى، 264

(5) _ عبد الحميد، عدة السالك ، 128/2

(1) ويظهر أن المحقق في هذه المسألة غلب الدلالة وبنى رأيه على أهمية دلالة العبارة النحوية والمقصود من ورائها.

ويرى الباحث ما ذهب إليه بعض النحاة: أن الأحق بالنيابة ما كان أهم في الكلام، سواء أكان مفعولاً أم غيره. (2)

المبحث الخامس: الاشتغال.

الاشتغال عند النحاة: هو كل اسم بعده فعل أو ما يشابهه، كاسم الفاعل، واسم المفعول، فاشتغل الفعل بضميره أو بمتعلقه، ولو سُلِّط عليه هو أو مناسبه لنصبه، نحو: زيدًا ضربته، وخالدًا أكرمت أخاه، ولا بدّ في الاشتغال من ضميرٍ يعود على الاسم وإلا يكون الضمير أجنبيًا عن الاسم المشغول عنه. (3)

شروط المشغول: عنه وهو الاسم المتقدم في الكلام:

- 1- ألا يكون متعددًا لفظًا ومعنى.
- 2- أن يكون متقدمًا، فإن تأخر لم يصح نحو: زيدًا درهمًا أعطيته.
- 3- قبوله الإضمار، فلا يصح الاشتغال عن الحال، والتمييز، ولا مجرور بحرف يختص بالظاهر (كحتى).
- 4- كونه صالحًا للابتداء به.

أما الشروط الواجب توافرها في المشغول فهي:

- 1- أن يكون متصلًا بالمشغول عنه.

(1) _عبد الحميد، م.ن ، 128/2

(2) _ ينظر: السامرائي، معاني النحو، 70/2

(3) _ ينظر: السامرائي، م.ن، 109/2

2- كونه صالحًا للعمل فيما قبله بأن يكون فعلًا متصرفًا، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول، فإن كان حرفًا أو اسم فعل أو صفة مشبهة أو فعلًا جامدًا كفعل التعجب، لا يكون صالحًا لضعفه.⁽¹⁾

مسألة (9): انتصاب الاسم المشغول عنه.

ذهب سيبويه (ت180هـ) إلى أن سبب نصب المشغول عنه هو إضمار فعل من جنس الفعل المشغول فقال: "وإن شئت قلت: زيدًا ضربته، وإنما نصبته على إضمار فعل هذا يفسره، كأنك قلت: ضربت زيدًا ضربته، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره"⁽²⁾، وذهب المبرد إلى ما ذهب إليه سيبويه فقال: "واعلم أن المفعول إذا وقع في هذا الموضع وقد شغل الفعل عنه انتصب بالفعل المضمّر لأنّ الذي بعده تفسير له".⁽³⁾

ذهب البصريون إلى ما ذهب إليه سيبويه فقالوا: إنّما قلنا إنّّه منصوب بفعل مقدر وذلك لأنّ في الذي ظهر دلالة عليه، فجاز إضماره استغناءً بالفعل الظاهر عنه، كما لو كان متأخر وقبله ما يدل عليه، والكوفيون قالوا: إنّما قلنا إنّّه منصوب بالفعل الواقع على الهاء وذلك لأنّ المكنّي هو الأول في المعنى فينبغي أن يكون منصوبًا به".⁽⁴⁾

زعم الكسائي (ت189هـ) "أنّ نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر وألغي الضمير، وزعم تلميذه الفراء أنهما منصوبان بالفعل المذكور لأنّهما في المعنى لشيء واحد"⁽⁵⁾

⁽¹⁾ _ ينظر: عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، 99/2

⁽²⁾ _ الكتاب، سيبويه، 81/1

⁽³⁾ _ المبرد، المقتضب، 74/2

⁽⁴⁾ _ أبو البركات الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، 82/1 ينظر: الأزهرى، التصريح على التوضيح، 441/1؛ أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، 297/6

⁽⁵⁾ _ الأزهرى، التصريح على التوضيح، 442/1؛ السامرائي، معاني النحو، 110/2

ضعّف المحقق أقوال الكوفيين والكسائي وتلميذه الفراء وأكد توجه المصنف لإهمال ذكر رأي الكسائي والمبرد فقال: "وكلا الرأيين ضعيف لا جرم لم يعبأ المؤلف بهما ولم يحك عنهما شيئاً".⁽¹⁾

ويرى الباحث أن رأي فاضل السامرائي -في كتاب معاني النحو- أقرب للصواب حيث أن التقدير الذي ذهب إليه البصريون مفسد للمعنى، مفسد للجملة فإن الجملة تتمزق وتصبح منحلة، ويرى أيضاً أن رأي الجمهور يتماشى مع الصنعة الإعرابية، وما ذهب إليه الكسائي والفراء مفسد للإعراب ولا يستقيم في كثير من التعبيرات، ثم حقيقة الأمر أنه ليس ثمة اشتغال ولا مشغول عنه، وإنما هو أسلوب خاص يؤدي غرضاً معيناً⁽²⁾، ولأنّ بحثنا يختص بالناحية الإعرابية نجد أن رأي الجمهور والمحقق هو الصواب.

المبحث السادس: التنازع.

التنازع: وهو كما عرفه النحاة أن يطلب عاملان-فعلان أو اسم وفعل، أو اسمين- أو أكثر معمولاً واحداً متأخراً أو أكثر كقوله تعالى: {أَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا}⁽³⁾، ويكون المعمول مطلوباً لكل منهما من حيث المعنى والطلب، إما على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية، أو مع التخالف فيهما والعاملان، إمّا اسمان أو فعلان أو مختلفان⁽⁴⁾، وذهب الكوفيون إلى تسميته باب الأعمال.⁽⁵⁾

⁽¹⁾ _ عبد الحميد، عدة السالك ، 136/2

⁽²⁾ _ ينظر: السامرائي، معاني النحو، 111-110/2

⁽³⁾ _ الكهف، 96/18

⁽⁴⁾ _ ينظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص 184؛ الأزهرى، التصريح على التوضيح، 475/1؛ الغلابيني، جامع الدروس العربية، 447/2

⁽⁵⁾ _ ينظر التسمية في: ابن عصفور، المقرب، ص 330

مسألة(10): إعمال العامل الأقرب إلى المعمول.

ذهب الكوفيون إلى أنّ إعمال الفعلين جائز ولكن إعمال العامل الأول أولى من إعمال الثاني واستدلوا فقالوا: "والدليل على أنّ إعمال الفعل الأول أولى: النقل والقياس، أمّا النقل فقد جاء ذلك عنهم كثيرًا، ومنه قول الشاعر امرئ القيس: [الطويل]

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلًا مِنَ الْمَالِ

وأما القياس: فهو أنّ الفعل الأول سابقُ الفعل الثاني، وهو صالح للعمل كالفعل الثاني، إلا أنّه لما كان مبدوءًا به كان إعماله أولى".⁽¹⁾

قال الزبيدي(ت802هـ) صاحب كتاب النصره: "وما احتج به الكوفيون من قول امرئ القيس ليس من قبيل ما نحن به-باب التنزع- لأنّ مطلوبه الملك دون قليلٍ من المال"⁽²⁾، وذهب البصريون إلى أنّ إعمال العامل الثاني أولى لقربه ولكثرة النقل والقياس عليه.⁽³⁾

وذهب المحقق إلى ما ذهب إليه علماء البصرة فقال: "لقد تأملنا فيما حملوه على التنزع من آيات القرآن الكريم فوجدناها جارية على إعمال العامل الأقرب إلى المعمول، وتأمل قوله تعالى: { هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَةَ }"⁽⁴⁾، أيقنت أنّ العامل في (كتابيه) هو اقرؤوا إذ لو كان (هاؤم) لكان يتعين ذكر الضمير مع اقرؤوا... ولا شك أنّ إتباع أسلوب القرآن الكريم الذي هو أفصح كلام وأرقى أسلوب أولى وأخرى".⁽⁵⁾

ويرى الباحث ما يراه المحقق من أنّ ورود الأدلة في القرآن الكريم على إعمال العامل الثاني لهو دليلٌ على صواب الرأي القائل بإعمال العامل الثاني أولى لقربه، ولو تطرّقنا للناحية الدلالية

(1) _ أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 86-83/1

(2) _ الزبيدي، انتلاف النصره، ص 115

(3) _ ينظر: سيبويه، الكتاب، 79/1؛ أبو حيان الأندلسي، التنبيل والتكميل، 74/7؛ الأزهرى، التصريح على التوضيح، 483/1

(4) _ الحاقة، 19/69

(5) _ عبد الحميد، عدة السالك، 167-166/2

لوجدنا ما يراه السامرائي صوابًا حيث يقول: " ما أعملته في الاسم الظاهر أهم عندك مما أعملته في ضميره، لأنّ الاسم الظاهر أقوى من الضمير، وما ذكرته وصرحت به أهم مما حذفته".⁽¹⁾

(1) _ السامرائي، معاني النحو، 127/2

الفصل الثالث:

منهج محيي الدين عبد الحميد في تحقيق كتاب أوضح المسالك
إلى ألفية ابن مالك.

وسيكون هذا الفصل في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الطريقة التي وثق المحقق فيها اسم الكتاب.

المبحث الثاني: تحقيق متن الكتاب وسيكون في.

أولاً: تحقيق آيات القرآن الكريم.

ثانياً: تخريج الأحاديث النبوية الشريفة

ثالثاً: تخريج الأمثال وتخريجها.

رابعاً: تخريج الأشعار وتخريجها.

خامساً: ترجمة الأعلام.

سادساً: شرح الألفاظ الغريبة.

سابعاً: الزيادة والحذف.

ثامناً: الضبط.

تاسعاً: التعليق على المسائل النحوية في الكتاب.

عاشراً: طريقة عرض المسائل النحوية.

الحادي عشر: الموازنة بين مدرستي البصرة الكوفة.

الثاني عشر: موقفه من العلماء

الثالث عشر: استخدام مصطلحات الأصوليين.

التمهيد:

سيتناول الباحث في هذا الفصل منهج محيي الدين عبد الحميد في تحقيق وإخراج كتاب أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وسيقف الباحث على كيفية التحقيق، وأهم الطرق التي سلكها محيي الدين عبد الحميد في تحقيق الكتاب، وهل وافق محيي الدين عبد الحميد المؤلف أم عارضه؟، وهل وازن بين أقوال العلماء؟ وإلى أي مدرسة ينتمي المحقق؟ وهل كانت للمحقق إضافات أو اعتراضات على المؤلف؟ وأمور أخرى، وعليه فإن تحقيق أي نص يحتاج إلى عدة أمور : تحقيق عنوان الكتاب، تحقيق اسم المؤلف، تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه، تحقيق متن الكتاب حتى يظهر قدر الإمكان مقارنًا إلى نص مؤلفه.⁽¹⁾

المبحث الأول: الطريقة التي وثق المحقق فيها اسم الكتاب.

بدأ المحقق الكتاب بمقدمة بلغت من النفاسة مبلغها، فقد ذكر اسم المؤلف واسم الكتاب، وذكر الهدف من التحقيق فقال: "وقد عنيت في هذا الشرح الذي أقدمه اليوم لقارئ اللغة العربية بشرح شواهد الكتاب وضمّ آلافها إليها، وإعرابها إعرابًا واضحًا، وتخريجها، وذكر ما للعلماء في ذلك من مذاهب وآراء".⁽²⁾

ولم يظهر المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد في مقدمة كتاب (أوضح المسالك) الطريقة التي وثق فيها عنوانه، أو اسم المؤلف، فقال: "هذا زُبد ما أودعناه شرحنا الكبير على كتاب (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)"⁽³⁾ دون أي ذكر للمصادر التي اعتمد عليها في توثيق اسم الكتاب، ولم يذكر المحقق أيضًا في مقدمته عدد النسخ التي اعتمد عليها.

(1) _ ينظر: هارون، تحقيق النصوص، ص 42

(2) _ عبد الحميد، عدة السالك، 8/1

(3) _ عبد الحميد، عدة السالك، 6/1

ويقول الباحث جمال نمر في رسالة ماجستير عنوانها (التحقيق النحوي ما بين عبد السلام هارون ومحمد محيي الدين عبد الحميد): "ومن خلال دراستي لما حققته وجدت أنه لا يعنى كثيرا بالنسخ الخطية واستقصائها، ولعله يعتمد إلى ذلك في بعض كتبه دون أخرى... وقد لاحظت في أعمال (عبد الحميد) اهتمامه بفروق النسخ داخل المتن دون أن يشير إلى ذلك في المقدمة، فلم يصف النسخ ولم يذكر شيئاً عنها".⁽¹⁾

ويعزو الباحث عدم اهتمام المحقق لعدد النسخ ومقارنتها والتحقق منها إلى اهتمام المحقق لإخراج متن يستفيد منه أبناء العربية، ولذا قال في مقدمة الكتاب "كما لم أقصد في كل ما أخرجته من قبل من كتب السلف، إلا أن يطّلع أبناء العربية على علوم أوائلهم، في معرض بهي ترضى عنه نفوسهم".⁽²⁾

المبحث الثاني: تخريج متن الكتاب.

يظهر للباحث من خلال ما اطلع عليه من تحقيق محمد محيي الدين لكتاب (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) أنه وضع كلَّ جهده على تحقيق المتن ، واهتم به اهتماماً فائقاً، وكان ذلك من خلال إخراج نص يستفيد منه أبناء العربية من خلال :

(¹) _ جمال نمر، التحقيق النحوي ما بين عبد السلام هارون ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ص282

(²) _ عبد الحميد، م.س ، 6/1

أولاً: آيات القرآن الكريم.

اعتمد الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في تخريج الآيات على ذكر اسم السورة، ورقم الآية، وعمل أيضاً على ضبطها، وشرح المفردات، وإعرابها⁽¹⁾ وذكر الشاهد من الآية ودعم الشاهد بآيات أخرى تؤيد رأيه أو الرأي الذي يدعمه قال المحقق: "وأما قول الكوفيين: (إنَّ الفعل يعمل في المصدر فيجب أن يكون الفعل أصلاً) فكلام لا يقضي العجب منه، فإن كون الكلمة عاملة في كلمة أخرى لا يدل على أن الكلمة العاملة أصل للكلمة المعمول فيها، فقد عمل اسم الفاعل في المصدر نحو قوله تعالى: {وَالذَّارِيَاتِ ذُرُورًا}⁽²⁾، وقوله سبحانه: {وَالصَّافَّاتِ صَفًّا}⁽³⁾ ولم يقل أحد أن اسم الفاعل الأصل."⁽⁴⁾

وقد تعرض المحقق للقراءات الأخرى، قال المحقق: "قرأ قوم بتشديد اللام في (ألا)...، وكتابتها في المصحف (ألا يسجدوا) تؤيد ذلك"⁽⁵⁾ ولم يشر المحقق إلى وجود أخطاء في أي آية وردت في كتاب أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ويرى الباحث أن طريقة المحقق في تحقيق الآيات الكريمة وتخرجها سليمة، وسهلة، وقريبة إلى أذهان الدارسين.

¹ عبد الحميد، عدة السالك، 68/1؛ ينظر الصفحات: 123/1، 127/1، 152/1، 155/1، 172/1، 176/1، 215/1، 217/1، 323/1، 265/1

² الذاريات، 1/51

³ الصافات، 1/37

⁴ عبد الحميد، م.س، 178/2، ينظر الصفحات: 52/1، 86/1، 100/1، 103/1، 105/1، 124/1، 129/1، 131/1

⁽⁵⁾ _ عبد الحميد، م.ن، 21/1

ثانياً: الأحاديث النبوية الشريفة.

لم يعنَ المحقق في الأحاديث النبوية كما عُنِيَ بآيات القرآن الكريم، بل كانت عنايته أقل، حيث ضبط الحديث في المتن، ولم يشر إلى وجود أخطاء في الحاشية، ثم شرح المفردات الغريبة، وعمل أيضاً على توثيق الحديث، قال المحقق تعليقاً على قوله صلى الله عليه وسلم: { ...وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ } " هذه قطعة من حديث نبوي روي في صحيح مسلم من حديث ابن مسعود⁽¹⁾ ، وكان المحقق يردُّ الأحاديث التي يوردها هو إلى المصدر الذي يرد منه⁽²⁾، ويعزو الباحث ذلك إلى وجود مصادر من تأليف المحقق حول تخريج الأحاديث وضبطها، وقلة استدلال المؤلف ابن هشام بالأحاديث النبوية.

ثالثاً: الأمثال وتخريجها.

اعتنى المحقق اعتناءً فائقاً بتخريج الأمثال، حيث عمل على ضبطها في المتن، مع عدم الإشارة إلى الخطأ في الهامش، وشرح المفردات الغريبة، وأعربها، وذكر للقارئ القصة التي يرجحها عنه، وردَّ المحقق الأمثال إلى مصادرها، ونكر وجه الاستشهاد بها، يقول المحقق: " (مكرة أخاك لا بطل)، هذا مثل من أمثال العرب ذكره الميداني مرتين: إحداهما في حرف الميم(4117في318/2) والأخرى في حرف الناء أثناء شرح قولهم في المثل (كُلُّ أَرْأَمَهَا وَلِدَاءٌ)، وهو يضرب للرجل يحمله غيره على ما ليس من شأنه، وأصله أن رجلاً من (أشجع) وهم في إبلهم، فقتلوا إخوته جميعاً، وبقي هو وحده... وكان محمماً⁽³⁾، وعن ترجيحه الرواية الصحيحة

(1) _ عبد الحميد، عدة السالك، 167/1؛ ينظر الصفحات: 42/1، 76/2

(2) _ عبد الحميد، م.ن، 142/1

(3) _ عبد الحميد، م.ن، 46/1

يقول: "وحكى شارح الكتاب_مجمع الأمثال_ القصة على عكس ذلك، على أن أبا حنش هو الذي دفع بيهسًا في الغار، ولعله هو الصواب".⁽¹⁾

ويقول المحقق أيضًا: " (تسمع بالمعني خيّر من أن تراه) هذا مثل من أمثال العرب، يضرب لمن يكون خبره والحديث عنه أفضل من مرآه منظره، وأول من قاله هو المنذر بن ماء السماء، ينظر حديثه في الجزء الأول من مجمع الأمثال للميداني (رقم 655 في 129/1 بتحقيقنا)".⁽²⁾

وقال المحقق أيضًا: " (لا أكلّمهُ القارظين) القارظان: مثني قارظ، وهو ورق شجر يدبغ به الجلد، ثم أطلق (القارظان) على رجلين من عنزة خرج كل واحد منهما يجني القرظ فلم يعد، فضرب العرب بهما المثل للأمر المأيوس منه".⁽³⁾

ووقد اهتم المحقق بالأمثال وتخريجها وضبطها كما فعل في الشواهد الشعرية، وذلك يعود إلى أهمية المثل، ودور المحقق في تحقيق مجمع الأمثال للميداني سهل عليه التخريج والضبط والنقل.⁽⁴⁾

⁽¹⁾ _عبد الحميد، عدة السالك ، 46/1

⁽²⁾ _عبد الحميد، م، ن ، 166/1؛ ينظر الصفحات: 274/2

⁽³⁾ _عبد الحميد، م، ن، 194/2

⁽⁴⁾ _عبد الحميد، م، ن ، 46/1

رابعًا: الأشعار وتخريجها.

اهتم المحقق اهتمامًا بالغًا في تحقيق الأشعار الواردة في (كتاب أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، فالناظر إلى كتاب (أوضح المسالك) يجد أن المحقق ضبط الشاهد، وذكر قائله، وعزاه إلى مصدره، يقول المحقق: "في الشاهد:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

نسب بعض الناس هذا الشاهد إلى أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي الراجز، ونسبه آخرون إلى ربيعة بن العجاج، وزعم العيني أن أبا زيد رواه بسند عن أبي الغول منسوبًا إلى بعض أهل اليمن من غير تعيين، وفي نوادر أبي زيد أبيات على قافية هذا الشاهد⁽¹⁾، وذكر المحقق أيضًا سوابق ولواحق الشاهد إن وجدت، وذكر البحر العروضي للشاهد، ونجد أيضًا أن المحقق ذكر مناسبة الشاهد⁽²⁾، وأعطى المحقق رأيه في الشاهد النحوي وهل يستشهد به أم لا، وهل جيء بالبيت للتمثيل أم للاحتجاج، يقول: "في الشاهد:

يُذِيبُ الرُّغْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَالْوَلَا الغِنْدُ يُغْسِكُهُ لَسَالَا

والبيت لأبي العلاء المعري، نادرة زمانه، وأوحد الدهر حفظًا وذكاء وصفاء نفس، وهو من شعراء العصر الثاني من العصور العباسية، فلا يحتج بشعره على قواعد النحو والصرف، والمؤلف إنَّما جاء به للتمثيل لا للاحتجاج، أو ليبين أن الجمهور لحنوه، وأنه عندهم غير صحيح⁽³⁾.

وأبدى المحقق أثناء ضبطه للأشعار رأيه في صحة الشواهد ونسبتها فقال في الشاهد:

(1) _ عبد الحميد، عدة السالك ، 44/1

(2) _ عبد الحميد، م.ن ، 40/2

(3) _ عبد الحميد، م.ن ، 197/1؛ ينظر : 87/2

بنونا بنو أبنائنا، وبنائنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

و"نسب جماعة هذا البيت للفرزدق، وقال قوم: لا يعلم قائله مع شهرته في كتب النحاة وأهل

المعاني والفرضيين، ويظهر لي أنه موضوع، فإنه أشبه بالمتون التي تضبط بها القواعد".⁽¹⁾

وقال أيضًا في الشاهد:

بكِت على سرب القطا إذ مررن بي فقلت ومثلي بالبكاء جدير

أسرب القطا هل من مُعير جناحه لعلني إلى من قد هويت أثير

والبيتان للعباس بن الأحنف، أحد الشعراء المولدين وقيل: قائلهما مجنون ليلي، وقد وجدت بيت

الشاهد ثابتًا في كل ديوان من الديوانين، ديوان المجنون وديوان العباس وذلك من خط الرواة".⁽²⁾

قال المحقق في الشاهد:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

والبيت لرشيد بن شهاب اليشكري، وزعم التوّزي -نقلًا عن بعضهم- أنه مصنوع لا يحتج به، وليس

كذلك"⁽³⁾

ثم يبدأ المحقق بشرح المفردات الغربية تحت عنوان (اللغة)، ويقرب المحقق للقارئ

معنى الشاهد النحوي تحت عنوان (المعنى) ويظهر هذا للقارئ في كل الشواهد النحوية، ثم تحت

عنوان (الإعراب) يبدأ المحقق بإعراب الشاهد كاملاً صدرًا وعجزًا، واهتم المحقق في إظهار

⁽¹⁾ _ عبد الحميد، عده السالك ، 184/1

⁽²⁾ _ عبد الحميد، م، ن، 134/1

⁽³⁾ _ عبد الحميد، م، ن، 162/1؛ ينظر الصفحات: 36/2، 52/2، 68/2، 74/2، 85/2، 97/2، 111/2

المراد من الاستشهاد تحت عنوان (الشاهد فيه)، ولم يكتفي المحقق في عرض الشاهد والاستشهاد فيه إنما ذكر أقوال العلماء وآراءهم، ورجح الرأي الذي يراه صواباً.

خامساً: الأعلام وتخرجها.

لم يعن المحقق في عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك بتخريج الأعلام التي وردت في متن الكتاب، وذكرها كما هي ولم يُعنون في هامش الكتاب إلا اسماً واحداً لعالم ورد في المتن وهو: أبو بكر محمد بن السري، المعروف بابن السراج (ت 316هـ)⁽¹⁾، ويظهر للباحث أن المحقق أغفل كل الأعلام التي وردت في الكتاب حتى لا يتقل الكتاب بالحواشي، وكان هدفه إخراج النص النحوي ليكون قريباً لأبناء العربية.

سادساً: شرح الألفاظ الغريبة.

اعتنى المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد في كتاب (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) كثيراً في شرح الألفاظ الغريبة، وقام بشرح المفردات الغريبة الواردة في الشواهد النحوية سواء أكان الشاهد شعراً أم نثراً، وكان يذكر الكلمة ثم يضبطها ويوضح معناها، ويذكر الوزن المماثل لها نحو قوله: " (الأبناء) جمع نبأ مثل سبب وأسباب، وجمل وأجمال، والنبأ: الخبر وزناً ومعنى"⁽²⁾، ويذكر نوعها من المشتقات.

(1) _ ينظر: عبد الحميد، عدة السالك، 101/2

(2) _ عبد الحميد، م، ن، 70/1؛ ينظر الصفحات: 22/1، 26/1، 57/1، 5/2، 52/2، 126/2

سابعًا: الزيادة والحذف.

لم يعنَ المحقق في مسألة الزيادة والحذف في مخطوطات (كتاب أوضح المسالك) فلم يجد الباحث فيما اطلع عليه من الكتاب ذكر زيادةٍ أو حذف، ولذا لم يضع المحقق في المتن أقواسًا أو إشارات تدل على وجود زيادة أو حذف أو نقص، ويرجع الباحث عدم اهتمام محيي الدين بالزيادة والحذف، هو تركيزه على شرح الشواهد النحوية لقارئ اللغة العربية.

ثامنًا: الضبط.

اهتم المحقق كثيرًا، في تحقيقه لكتاب (أوضح المسالك) بضبط النصوص، فقد ضبط النصوص الشعرية والنثرية، وذكر الروايات ومثال ذلك قال في الشاهد:

تَنَوَّرَتْهَا مِنْ أَدْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا بِيئُثْرِبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظْرٌ عَالِي

من (أدريات) فإن هذه الكلمة في هذا البيت تروى على ثلاثة أوجه⁽¹⁾، وقال أيضًا:

بَنِي غَدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ

أما رواية الرفع فهي التي حكاها المؤلف ههنا،... وأما الرواية الثانية_ وهي رواية النصب_ فهي رواية آثرها يعقوب بن السكيت⁽²⁾.

(¹) _ عبد الحميد، عدة السالك، 65/1

(²) _ عبد الحميد، م.ن، 243/1؛ ينظر الصفحات: 145/1، 156/1، 215/1، 39/2، 184/2، 76/2

تاسعًا: صنع الفهارس.

اهتم المحقق كثيرا بالنص، وعمل على إخراجها إخراجا علميا دقيقًا، وأهمل الفهارس الفنية والتحليلية، والملاحظ في كتاب (أوضح المسالك) أنه يحتوي على فهارس للشواهد الشعرية، وفهارس للموضوعات فقط⁽¹⁾.

عاشرًا: طريقة عرض المسائل النحوية.

عرض المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد المسائل النحوية بطريقة سهلة وميسرة، من خلال اهتمامه بما أورده المؤلف من نصوص شعرية ونثرية، فبدأ المحقق بذكر الشاهد النحوي، وضبطه وذكر مناسبة الشاهد، وذكر الأبيات السابقة واللاحقة للشاهد، وذكر عبارته المشهورة (لم أعر للبيت على سوابق ولا لواحق) فيقول في الشاهد:

وَمَا تُبَالِي إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتْنَا أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّا كِ دَيَّارُ

هذا بيت من البسيط، ولم أعر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق رغم البحث الطويل⁽²⁾، إذا لم يجد للشاهد أبياتًا أخرى، ثم يبدأ المحقق بذكر المعنى وبعدها يبدأ بإعراب الشاهد النحوي، ويذكر في بعض الشواهد أوجه مختلفة للإعراب، ومثال على ذلك قول المحقق في إعراب الشاهد:

أَشَاءُ مَا شِئْتُ حَتَّى لَا أَزَالَ لِمَا لَا أَنْتِ شَائِيَةٌ مِنْ شَأْنِنَا شَانِي

(حتى) يجوز أن تكون ابتدائية كما يجوز أن تكون غائية⁽³⁾.

¹ ينظر: عبد الحميد، عدة السالك، 353/4

⁽²⁾ _ عبد الحميد، م، ن، 76/1

⁽³⁾ _ عبد الحميد، م، ن، 6/2؛ ينظر: الصفحات: 250-215/1، 6/2، 17/2، 40/2، 44/2، 84/2، 112/2، 130/2

وبعد إعراب الشواهد النحوية، يذكر المراد من الشاهد النحوي ثم يذكر المحقق آراء العلماء فيبدي رأيه تارة وتارة أخرى يذكرها دون ترجيح رأي على الآخر، يقول المحقق في مسألة انفصال الضميرين إذا كانا معمولين لفعل ناسخ: " وقد اختلف النحاة في أرجح الوجهين، فأما الجمهور ومنهم سيبويه فقد ذهبوا إلى أن الانفصال أرجح من الاتصال حينئذ، ووجهه عندهم أن ثاني الضميرين أصله خبر المبتدأ، ومن حق الخبر الانفصال، وذهب ابن مالك وابن الطراوة والزّمانى إلى أن الانفصال أرجح".⁽¹⁾

والناظر إلى (كتاب أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، يجد أن المحقق أطال في شرح بعض المسائل النحوية، ولم يترك شاردة ولا واردة إلا وأتى بها، ويعترف المحقق بأنه أطال التعليق في بعض المسائل فيقول في تعليقه على اختلاف العلماء في أصل المشتقات: " وبعد فقد أطلت عليك هذه المسألة ليكون هذا البحث تدريبيًا لك على المناقشة واستخراج الأدلة وردّ ما ترى ردّه منها على أن يكون أخذك وردك راجعًا على دراسة دقيقة وتتبع للأدلة وإقرار للصحيح منها"⁽²⁾، ويرى الباحث أن المحقق كان يطيل في بعض المسائل النحوية ليصل للقارئ كل شيء، ويرى أيضًا أن اطالته، كان لها أثر في تقوية الحجة عند الدارسين وتدريبًا_ كما قال المحقق_ لهم على المناقشة واستخراج الأدلة.

(¹)_ عبد الحميد، عدة السالك ، 92/1؛ ينظر الصفحات: 5/2، 26/2، 74/2، 234/2، 277/2

(²)_ عبد الحميد، م.ن، 179/2

الحادي عشر: الموازنة بين المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية.

وقد اهتم المحقق اهتمامًا بالغًا بالموازنة بين المدرستين، الكوفة والبصرة⁽¹⁾، قال المحقق في تعليقه على عبارة المؤلف: الأمر، وبنائه على ما يجزم به مضارعه: "هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم بلام أمر محذوفة"⁽²⁾، وقال أيضًا في الشاهد:

خَبِيرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةٌ لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

قوله (خبير بنو لهب) حيث استغنى بفاعل (خبير) عن خبر المبتدأ، مع أنه لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام، هذا توجيه الكوفيين والآخر للبيت، ومن ثم لم يشترطوا تقدم نفي أو نحوه على الوصف، ويرى البصريون- ما عدا الأخفش- أن قوله (خبير) خبر مقدم وقوله (بنو) مبتدأ مؤخر.⁽³⁾

وكذلك علق المحقق على إعمال (إن) عمل (ليس)، وذكر آراء الكوفيين والبصريين فقال: "اختلف النحاة في جواز إعمال (إن) عمل (ليس)، فذهب الكسائي وأكثر الكوفيين، وأبو علي الفارسي، وأبو الفتح ابن جني، إلى جواز إعمالها، وذهب الفراء وأكثر أهل البصرة إلى عدم جواز إعمالها، فنقل السهيلي الجواز عن سيبويه والمنع عن أبي العباس المبرد، ونقل النحاس عكس ما نقله السهيلي، فنسب الجواز للمبرد والمنع إلى سيبويه، ونقل ابن مالك الجواز عنهما"⁽⁴⁾.

(1) _ عبد الحميد، م.ن ، 176/2

(2) _ عبد الحميد، م.ن ، 37/1

(3) _ عبد الحميد، عدة السالك ، 172-171/1

(4) _ ابن هشام، م.ن ، 257-256/1؛ ينظر الصفحات: 102/1، 155/1، 196/1، 242/1، 5/2، 11/2، 147/2، 216/2، 234/2، 277/2

وقال المحقق تعليقا على الشاهد:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتِ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطَبَّتِ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

قوله (طبت النفس) حيث أدخل الألف واللام على التمييز الذي يجب له التنكير_ ضرورة، وذلك إنما هو في اعتبار البصريين، وقد ذكر النحاة أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التمييز، بل يجوز عندهم أن يكون معرفة وأن يكون نكرة، وعلى ذلك لا تكون (ال) في الشاهد زائدة، بل تكون معرفة، ولكن كلام المؤلف وغيره يقنفي ما يقوله البصريون⁽¹⁾.

وذكر المحقق أيضا توافق المدرستين فقال في تعليقه على (المبني والمعرب): "هذا الذي تقيده عبارة المؤلف من أن الاسم منحصر في هذين النوعين المعرب والمبني، وهو الصحيح الذي عليه جمهرة النحاة من الكوفيين والبصريين"⁽²⁾.

ويرى الباحث أن المحقق لم يؤيد مع رأي الكوفيين إلا نادرا_ ولم يقبل على نفسه التماسي مع الرأي البصري حينما لا يراه صائبا، فيقول في شرحه لاختلاف العلماء في مسألة (سوى): "وبعد، فإن كثرة هذه الشواهد، وتأثر (سوى) فيها وفي كثير من أمثلتها بالعوامل المختلفة لا يبقى معه محل لادعاء عدم تصرفها ولزومها للظرفية، ومن أجل هذا كان ما ذهب إليه الكوفيون وارتضاه ابن مالك في هذه المسألة هو القول الخلق بأن نأخذ به، وإن خالف ما ذهب إليه الخليل بن أحمد وشيخ نحاة أهل البصرة سيبويه"⁽³⁾:

كَذَلِكَ أُدْبِتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي رَأَيْتُ مَلَكَ الشَّيْمَةِ الْأَدْبُ

(1) عبد الحميد، عدة السالك 162/1-163

(2) _ عبد الحميد، عدة السالك ، 30/1

(3) _ عبد الحميد، م، ن، 236/2؛ ينظر: 44/2

والمصنف الذي يعرف مواطن الحق يدرك ما في هذه التأويلات من التكلف ولا يسعه إلا أن يحكم في هذه المسألة- بعد ثبوت رواية هذا الشاهد ونحوه على ما رواه الكوفيون- بمذهب الكوفيين، وذلك لأن الأصل أن يحكم بدلالة ظاهر الشاهد، ما لم تدعُ داعية قام عليها الدليل لتأويله، وإلا يكن الأمر كذلك تصبح دلالة الشواهد غير موثوق بها ولا مطمأن إليها، لأن التأويل في كل كلام ممكن".⁽¹⁾

وأيضاً وقف المحقق مع الرأي الكوفي يقول تعليقاً على قوله تعالى: "{لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ}"⁽²⁾ والشاهد النحوي:

لَمْ يُعْنِ بِالْعِلَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَفَى ذَا الْغَيِّ إِلَّا ذُو الْهَدَى
والبيت والقراءة في الآية الكريمة حجة للكوفيين والأخفش جميعاً، لأن النائب عن الفاعل في البيت متقدم عن المفعول به، والبصريون يرون ذلك من الضرورة الشعرية".⁽³⁾

كثيراً من آراء الكوفيين كان يقول تعليقاً عليها: هذا تكلف لا يخفى على أحد، وقال أيضاً: كلام عجيب غاية في العجب،⁽⁴⁾

ويرى الباحث أن المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد سار وفق أسس علمية بحثية ولم يتعصب لرأي، أو جهة، أو مدرسة نحوية رغم بصريّة مذهبه، وكان يبدي رأيه في المسائل النحوية، وفق ما يملكه من معلومات، ولذا كانت للمحقق شخصية مستقلة موضوعية، اعتماداً على الأدلة والبراهين.

(1) _عبد الحميد، م، ن، 57/2

(2) _الجاثية، 14/45

(3) _عبد الحميد، عدة السالك، 128/2

(4) _عبد الحميد، م، ن، 178/2 ينظر الصفحات: 189/1، 311/1، 257-256/1، 242/2، 75/2، 5/2، 216/1472/2

الثاني عشر: موقفه من العلماء.

رد المحقق على سيبويه في الشاهد:

سَقَاها ذُووُ الأَحْلَامِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تُقَطَّعَا

" فقد أجاز المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد اقتران خبر كرب بأن تأييداً للمؤلف خلافاً لسيبويه فقال: " قوله (أن تقطعا) حيث أتى بخبر (كرب) فعلاً مضارعاً مقترناً بأن وهو قليل، حتى سيبويه لم يحك فيه غير التجرد من (أن) وفي هذا البيت ردّ عليه⁽¹⁾ يقصد ردّاً على سيبويه.

انتقد المحقق ابن هشام لأنه لم ينصر الرأي الصحيح فقال: " والمصنف الذي يعرف مواطن الحق يدرك ما في هذه التأويلات من التكلف، ولا يسعه إلا أن يحكم في هذه المسألة- بعد ثبوت رواية هذا الشاهد ونحوه على ما رواه الكوفيون- بمذهب الكوفيين، وذلك لأن الأصل أن يحكم بدلالة ظاهر الشاهد، ما لم تدع داعية قام عليها الدليل لتأويله، وإلا يكن الأمر كذلك تصبح دلالة الشواهد غير موثوق بها ولا مطمأن إليها، لأن التأويل في كل كلام ممكن".⁽²⁾

ورد المحقق على الفراء فقال في تحقيقه للشاهد:

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنَّ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

وفي هذا البيت ردّ على من زعم أن خبر الناسخ المنفي لا يجوز أن يتقدم على ذلك الفعل، وممن ذهب إلى ذلك الفراء، وأصرح ما يردّ عليه:

⁽¹⁾ _ عبد الحميد، عدة السالك ، 280/1 ينظر الصفحات: 102/1 ، 24/2

⁽²⁾ _ عبد الحميد، م، ن ، 57/2

مَهْ عَادِلِي فَهَائِمَا لَنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

فإن الشاعر في هذا البيت قد قدم خبر الفعل الناسخ المنفي بلن على الفعل فهو (لن أبرح) وأما خبره فهو قوله (هائماً) وقد تقدّم عليه⁽¹⁾.

وذكر المحقق آراء لعلماء، فنصر بعضهم وخطأ بعضهم الآخر، قال المحقق في تعليقه

على الشاهد:

تَعَزَّرَ فَلَأَشْيَاءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا عَمَلٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا

"وقد ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنّ (لا) ليس لها عمل أصلاً، لا في الاسم ولا في الخبر، وأن ما بعدها مبتدأ وخبر، وذهب الزجاج إلى أنّ (لا) تعمل الرفع في الاسم، ولا تعمل شيئاً في الخبر ... وكلا المذهبين فاسد، وبيت الشاهد ردّ عليهما جميعاً، فالخبر مذكور فيه فكان ذكره ردّاً لما ذهب إليه الزجاج، وهو منصوب فكان نصبه ردّاً لما زعمه الأخفش والزجاج أيضاً⁽²⁾.

فالمحقق كما يظهر يمتلك شخصية علمية قوية، بيدي رأيه العلمي دون تعصب أو

خوف من أي نقد قد يتعرض له.

الثالث عشر: استقلال شخصية المحقق.

إن الناظر في (كتاب أوضح المالك إلى ألفية ابن مالك)، يجد أن المحقق ذو شخصية مطلعة، ومستقلة، وغير تابعة، ويعبر عن رأيه، يقول المحقق: "ونحن نرى أن في هذا الكلام قصوراً... فافهم ذلك ولا تكن أسير التقليد"⁽³⁾، ويرى الباحث أن المحقق استقل بأرائه ومنهجه،

(1) _ عبد الحميد، م، ن، 220-219/1؛ ينظر: 214/2

(2) _ عبد الحميد، عدة السالك، 252/1

(3) عبد الحميد، عدة السالك، 174/1

فيقول: "ومذهب الكوفيين في هذه المسألة أرجح".⁽¹⁾ ويرى الباحث أيضًا أن المحقق سار مع الرأي الذي يراه صحيحًا، ولم يتماش مع الرأي البصري دائمًا، ولا يخف على القارئ تواضع المحقق حيث يقول: "وهذا ما ظهر لي، وأرجو أن يكون صوابًا"⁽²⁾

الرابع عشر: موقفه من المصنف.

وقف المحقق مع المؤلف ودافع عنه ووضح الاعتراضات فقال: "ما ذكره المؤلف من أن (سبحان) ملازم للإضافة إلى مفرد هو المشهور عند أهل اللغة والنحو، وذهب جماعة إلى أن (سبحان) يستعمل غير مضاف، ... وهو شاذ عند الأولين"⁽³⁾، ورد المحقق على من قال أن تعريف المؤلف (للعلم) غير مانع وغير جامع فقال: "اعترض على هذا التعريف بأنه غير مانع وغير جامع، ... والجواب على هذين الاعتراضين واحد، وهو أننا حين قلنا أن العلم يعين مسماه بدون حاجة إلى قرينة، إنما أردنا أنه كذلك بحسب وضعه، والنكرة وضعت لتصدق على كل ما عساه أن يوجد".⁽⁴⁾

وانتقد المحقق المؤلف فقال: "ذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه يجوز أن يرفع الوصف فاعلاً أو نائب فاعل مكتفى به، وإن لم يعتمد هذا الوصف على نفي أو استفهام، ... فكان يجب على المؤلف أن يشير إلى موافقة الناظم للأخفش والكوفيين"⁽⁵⁾، وقال المحقق أيضًا: "كلام المؤلف هنا تبعًا لابن مالك في الوصف الذي يقع خبرًا، وقد تسأل عن الفعل الماضي أو المضارع إذا وقع أحدهما خبرًا، ... ونحن نرى أن في هذا الكلام قصورًا، وذلك لأن للفعل-

(1) عبد الحميد، م، ن، 237/2

(2) عبد الحميد، م، ن، 211/1

(3) عبد الحميد، م، ن، 33/1؛ ينظر: 90/2، 116/2، 122/2، 197/2

(4) عبد الحميد، م، ن، 113/1؛ ينظر: 25/2، 119-118/2، 142، /2

(5) عبد الحميد، م، ن، 171/1؛ ينظر: 86/1

ماضيًا أو مضارعًا - صورًا لا يحدث فيها إلباس نحو: زيدٌ يكرمه عمرو، وله صور يقع فيها إلباس كما لو قلت: زيدٌ عمرو أكرمه،... فالصواب أن نقول: إن الوصف والفعل يستويان في توقع الإلباس عند عدم وجود قرينة".⁽¹⁾

وقد استدرك المحقق على المؤلف في مسألة (ما حملوه على جمع المذكر السالم فقال تعليقًا على عبارة) والرابع: ما سمي به من هذا الجمع وما ألحق به): ذكر المؤلف في هذا الموضوع مما ألحق بجمع المذكر ما سمي به منه، ولم يذكر فيما ألحق بالمتنى ما سمي به منه، وكان خليفًا بأن يذكره، وحاصل القول فيه أنه إذا سُمي شخص أو مكان باسم مشتمل على علامة التنثية مثل حسنين وزيد بن فإن هذا الاسم ليس مثنى حقيقةً".⁽²⁾

ويرى المحقق أن المؤلف أخطأ في فهم ابن مالك وابن يعيش، فيقول: "وجه هذا الاعتراض أن المؤلف فهم في قول ابن مالك وابن يعيش في تعريف الضمير المستتر (المستتر جوازًا هو ما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل) أن أحدهما يخلفه في تأدية معناه، وليس هذا بمرادهما، بل مرادهما أن أحدهما يخلف المستتر جوازًا في رفع العامل إياه، وإن لم يكن المعنى واحدًا، وبهذا ينحل اعتراضه".⁽³⁾

الخامس عشر: استخدام المحقق عبارات الأصوليين.

استخدم المحقق في تحقيقه المسائل النحوية عبارات الأصوليين، فكان في كل مرة يعلل فيها مسألة نحويةً يختلق حوارًا وهميًا ونضرب على ذلك بعض الأمثلة، يقول المحقق: " فإذا

⁽¹⁾ عبد الحميد، عدة السالك ، 174/1

⁽²⁾ _ عبد الحميد، م.ن، 49/1؛ ينظر: 116/1، 321/1، 142/2، 188/2، 189/2

⁽³⁾ _ عبد الحميد، م.ن، 81/1

عرفت ذلك تبين لك أن كلام المؤلف ملفق من مذهبين⁽¹⁾، وقال أيضًا: "فإن قلت: إذ وإذا ملازمتان للإضافة،... فافهم ذلك".⁽²⁾

المبحث الثالث: الانتقادات التي تعرض لها محيي الدين ومنهجه.

تعرض الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد لهجمة شرسة من الحاقدين والمتسلفين، فقالوا عنه جماعاً، وقالوا عنه ناقلاً للعلم من الورق الأصفر-القديم- إلى الورق الأبيض- الحديث- ولم يصف للعلم غير النقل، وقالوا: لم يتهم بتتبع النسخ ولا التّحقق من المؤلف أو العنوان، يقول محمد رجب بيومي: "لن تعدم حاسداً برم أنفه ويتأجج صدره يقول: إنَّ الشيخ في كثير من الكتب لا يتابع التعليق، ولكنّه يكتفي بالنص الصحيح، وهذا حق ولكنّه ليس مظنةً قدح، لأن تقديم نصّ سليم خلا من التصحيف والتحرّيف عملٌ مشكور، لا يضيره أن المحقق لم يعدد النسخ المخطوطة في الهامش ليجعل نصف الصفحة ضائعاً فيما لا طائل فيه".⁽³⁾

ويرى الباحث أن المقارنة بين النسخ تفيد القارئ، لكنّ تقديم المحقق للنص سليماً مليئاً بالتعليقات والآراء أهم للقارئ من المقارنة بين النسخ.

ويقول خفاجي: "دع عنك ما يقوله رجل شعبان متكئ على أريكته، يقول لك: إن الشيخ محيي الدين لرجلٌ جماع، فقد قالوا من قبل: إن السيوطي جماع، وهذا منطلق العجزة والخاملين، ولينتنا نجمع مثل ما جمعوا، ثم لا تعبأ بقولهم: إنَّ الشيخ محمد محيي ما فعل إلا نقل التراث ولئن صح هذا، فإن وراء ذلك النقل عالماً جليلاً، خبيراً باللغة وأسرارها، عالماً بالنحو وخفاياه".⁽⁴⁾

(1) _ عبد الحميد، عدة السالك، 32/1

(2) _ عبد الحميد، م، 33/1

(3) _ بيومي، النهضة الإسلامية، 138/2

(4) _ خفاجي، مدخل إلى نشر التراث، ص80

رحم الله شيخنا وأستاذنا الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، وجزاه الله عنا وعن

المسلمين وعن طلبة العلم كل الخير.

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الخلق والمرسلين، سيدنا محمد المعلم الأول، المبعوث رحمة للعالمين، وبعد، فقد دَرَسْتُ هذه الرسالة آراء محيي الدين عبد الحميد النحوية في كتاب أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك الجزء الأول والثاني، من الناحية النحوية. وبعد أن تمت هذه الدراسة عملاً علمياً ناجزاً، بفضل ومنة من الله، خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وهي:

1. إن محمد محيي الدين عبد الحميد رجل موسوعي، كثير الاطلاع، أورد في كتاب (عدة السالك ألى تحقيق أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) الكثير من الآراء النحوية، التي تُقدم للقارئ بسهولة ويسر.
2. لم يخف المحقق انتماءه للمدرسة البصرية، واعترف بذلك بشكل واضح وصريح فقال: "كما نقول نحن معشر البصريين" (1)، وتظهر بصرية المحقق في تأييده للمدرسة البصرية.
3. المحقق رغم اعترافه بأنه ينتمي للمدرسة البصرية، إلا أنه لم يبرر الآراء البصرية ويتماشى معها، لذا فهو يمتلك شخصية بحثية علمية موضوعية، متشربة من كتاب الله وسنة نبيه.
4. استخدم المحقق أسلوب الحوار في شرحه لكتاب (أوضح المسالك)، وهذا الأسلوب يجعل القارئ منجذباً للكتاب، ومستمتعاً في طريقة عرض المحقق للآراء، وذلك باستخدامه عبارات الأصوليين.
5. نصر المحقق بعض العلماء، وخطأ بعضهم، ورد على بعضهم الآخر، وكل ذلك وفق أسس علمية واضحة.
6. عمل المحقق على ضبط الشواهد الشعرية وإعرابها، والتحقق من صحة نسبتها إلى قائلها، وأبدى رأيه في نسبة الشاهد النحوي.

¹ عبد الحميد، عدة السالك، 178/2

7. المحقق دعم آراءه بالشواهد الشعرية والأحاديث النبوية، وبين للقارئ رأيه بكل وضوح وسلاسة.

8. ذكر المحقق آراء العلماء، ووازن بين مدرستي الكوفة والبصرة، ونصر رأي المدرسة التي يراها على صواب.

9. قارن المحقق بين آراء العلماء، وضعف الرأي الذي يراه ضعيفاً، وإن كان هذا الرأي من عالم ذي وزن علمي عظيم مثل سيبويه والأخفش وغيرهما.

التوصيات:

يوصي الباحث بدراسة آراء محيي الدين عبد الحميد النحوية في كتب أخرى قام بتحقيقها، وجعل هذه الدراسة تشمل الناحيتين النحوية والدلالية، وأيضًا دراسة الآراء الأدبية للمحقق.

فهرس الآيات

رقم الصفحة	السورة	الآية
21	البقرة	{ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا }
45	البقرة	{ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ }
45	البقرة	{ يَوْمَ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ }
	النساء	{ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا }
40	النساء	{ لِيَتَّبِعِيَ كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا }
24	الأنعام	{ لَسْتُ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ }
83	الانعام	{ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَ كُمْ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءَ }
45	التوبة	{ وَخُضُّنَا كَأَنَّا نَحْمَلُهُمْ }
50	الأنبياء	{ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا }
40	المؤمنون	{ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ }
50	النور	{ فِي رُجَاةِ الرَّجَاةِ }
35	القصص	{ لَعَلِّي أُطْعَمُ إِلَى إِلَهِي مُوسَى }
21	العنكبوت	{ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ }

45	العنكبوت	{أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى
45	الأحزاب	{لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ}
21	فاطر	إِنِّيهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ
77	يس	{لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ}
45	ص	{إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ}
21	الزمر	{لَهُمْ عُزْفٌ مِّنْ قَوْفِهَا عُزْفٌ مَّنْبِيئَةٌ}
35	غافر	{لعلي أبلغ الأسباب}
91	الجاثية	{لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ}
56	التحريم	{وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ}
10	الحاقة	{ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهٗ }
40	النبأ	{ وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا }

فهرس الأحاديث

رقم الصفحة	الحديث النبوي
30	{اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سَنِيًّا كَسَنِينِ يَوْسُفَ}
50	فقال الرسول صلى الله عليه وسلم : تشتري ماذا؟
102	{ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ }

فهرس الشواهد الشعرية

رقم الصفحة	البحر	الشاعر	القافية	أول البيت
109+76	البيسط	بلا نسبة	شاني	أَشَاءُ مَا شِئْتِ
32	الوافر	قيس بن زهير العبيسي	زياد	أَلَمْ يَأْتِيكَ
105	الرجز	لابي النجم العجلي	غايثها	إِنَّ أَبَاهَا
106	الطويل	العباس بن الأحنف	جدير	بَكَيْتَ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا
106+61	الطويل	بلا نسبة	الأباعيد	بَنُونًا بَنُو أَبْنَائِنَا
79	الطويل	بلا نسبة	تتائغ	تَعَزُّ فَلَإِ الْفَيْنِ
115	الطويل	بلا نسبة	واقيا	تَعَزُّ فَلَإِ شَيْءٍ
111+55	الطويل	بلا نسبة	الطير مرّت	خَبِيرٌ بَنُو لَهَبٍ
28	الطويل	الصمة بن عبد الله القشيري	مُرْدَا	دَعَانِي مَنْ نَجِدُ
112+106+52	الطويل	رشيد بن شهاب اليشكري	عن عمرو	رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ
83	الخفيف	أبو أمية الحنفي	دببياً	زَعَمْتَنِي شَيْخًا
114	الخفيف	أبو زيد الأسلمي	تقطعا	سَقَاهَا دَوُؤُ الْأَحْلَامِ
30	الرجز	حميد بن ثور	وتغيب	عَلَى أَحْوَذِيِّينَ

71	الطويل	صخر بن عود الحضرمي	فأعوذها	فَقُلْتُ: عساها نار
82	الوافر	أمية بن أبي الصلت	مقيم	فلا لَعُو ولا تَأْثِيمَ فيها
89	الطويل	ذو الرمة غيلان بن عقبة	وشامها	فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللهُ
96	الطويل	امرئ القيس	المال	فَلَوْ أَنَّ ما أَسْعَى
57	البيسط	بلا نسبة	قحطان	قَوْمِي ذُرَى المَجْدِ
112+85	البيسط	بعض الفزاريين ولم يعين قائله	الأدب	كَذَلِكَ أُدْبِتُ حَتَّى
41	الوافر	زيد الخيل الطائي	مالي	كَمَنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ
65	البيسط	بلا نسبة		لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ
81	السريع	أنس بن العباس السلمي	الزاقع	لَا نَسَبَ اليَوْمِ
113+91	الرجز المشطور	رؤية بن العجاج	هدى	لَمْ يُعْنَ بِالْعُلَيَاءِ
87	الرجز	الزبياء	حديدا	مَا لِلْجَمَالِ مَشِيْهَا
115	الرجز	بلا نسبة	الضحى	مَهْ عَاذِلِي فَهَائِمَا لَنْ أَبْرَحَا
48	الرجز	رؤية بن العجاج	ملحاحا	نَحْنُ الذُّونَ
37	الطويل	(قيس بن الملوح)	خاليا	وَأَخْرَجُ مِنْ
47	الطويل	الأشهب بن رميلة	أم خالد	وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ
40	الطويل	مجنون ليلي (قيس)	مستديمها	وَإِنِّي عَلَى نَيْلِي

		بن الملوخ)		
114	الطويل	المعلوط القريني	يَزِيدُ	وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنَّ رَأَيْتَهُ
67	البسيط	ذي الرمة	الحناسُ	وَرَمَلٍ كَأُورَاكِ
38	البسيط	زياد بن منقذ العدوي	إِلَيَّ هُمْ	وَمَا أَصَاحِبُ
64	الطويل	بلا نسبة		وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي
109	البسيط	بلا نسبة	ديَار	وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا
105	الوافر	لأبي العلاء المعري	لسالا	يُذِيبُ الرَّعْبُ

فهرس الأمثال

رقم الصفحة	المثل
102	(تُكَلِّ أَرْأَمَهَا وِلدَاً)
102	(مكره أءاك لا بطل)
103	(تسمع بالمعنيدي خير من أن تراه)
103	(لا أكلمة القارطين)

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أ. المصادر.

1. ابن الأثير، ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى، القاهرة، د.ط، 1939.

2. الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000.

3. الأندلسي، أبو حيان (ت745هـ):

أ. التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، د.ط، د.ت.

ب. ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998.

4. الأنصاري، أبو زيد، النوادر في اللغة، تحقيق محمد عبد القادر، دار الشروق، بيروت، ط1، 1981.

5. الأنباري، أبو بركات عبد الرحمن بن محمد (ت577هـ)،

أ. أسرار العربية، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997.

ب. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط4، 1961.

6. ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ):

أ. الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ط، د.ت.

- ب. سر صناعة الإعراب، تحقيق محمد حسن محمد اسماعيل وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000.
7. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، د.ط، د.ت.
8. ابن خلكان، أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء أهل الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1977.
9. ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996.
10. ابن رشيق، أبو علي الحسن، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، دمشق، ط5، 1984.
11. ابن الشجري، هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992.
12. ابن الطراوة، سليمان بن محمد، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، تحقيق حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1996.
13. ابن طولون، شمس الدين، شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد جاسم الكبيسي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2002.
- ابن عساكر، علي بن الحسن، ذم من لا يعمل بعلمه، تحقيق أحمد البزرة، دار المأمون للتراث، دمشق، د.ط، 1974.
14. ابن عصفور، علي بن محمد (ت669هـ):
- أ. المقرب، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.
- ب. شرح جمل الزجاجي، تحقيق فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998.

- ج. ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، القاهرة، ط1، 1980.
15. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، د.ط، 2005.
16. ابن العماد، عبد الحي بن أحمد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1991.
17. ابن كثير، ابو الفداء اسماعيل، البداية والنهاية، تحقيق محيي الدين ديب وآخرين، دار ابن كثير، دمشق، ط2، 2010.
18. ابن مالك، جمال الدين (ت672هـ):
- أ. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق طه محسن، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط1، 1992.
- ب. شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد وآخرين، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة، ط1، 1990.
19. ابن معطٍ، يحيى بن عبد المعطي، الدرر الألفية في النحو والصرف والكتابة، تحقيق سليمان إبراهيم البلكي، دار الفضيلة، القاهرة، ط1، 2010.
20. ابن الناظم، بدر الدين محمد، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000.
21. ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت761هـ):
- أ. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د.ت، 2004.
- ب. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د.ط، 2004.

- ت. شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأقصى، القاهرة، د.ط، د.ت.
- ث. تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1986.
- ج. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق مازن، مبارك وآخرين، ط1، 1964.
22. ابن منظور، جمال الدين محمد، لسان العرب، دار صادر، بيروت، د.ط، د.ت.
23. ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنبرية، د.ط، د.ت.
24. التبريزي، يحيى بن علي، شرح ديوان الحماسة الحماسة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة، د.ط، د.ت.
25. الجزولي، عيسى بن عبد العزيز، المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق شعبان عبد الوهاب محمد وآخرين، د.ط، د.ت.
26. الجاحظ، عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1998.
27. سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1988.
28. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت911هـ):
- أ. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي، دمشق، ط1، د.ت.
- ب. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، 1992.

ت. شرح شواهد المغني، تحقيق محمد محمود، لجنة التراث العربي، د.ط، د.ت.

29. الشاطبي، ابراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق محمد إبراهيم البنّا، معهد البحوث العلمية، مكة المكرمة، ط1، 2007.

30. الشجري، عبد اللطيف بن أبي بكر، انتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق، طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1987.

31. الأشموني، أبو الحسن، شرح الإشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1955.

32. الصّبان، محمد بن علي، حاشية الصّبان على شرح الأشموني، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة،

33. الصفدي، صلاح الدين خليل، الوافي بالوفيات، تحقيق محمد بن الحسين وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2000.

العُكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت 616هـ):

أ. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1986.

ب. اللّباب في مسائل البناء الإعراب، تحقيق غازي مختار طليعات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1995.

34. العيني، بدر الدين محمود، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق على محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط1، 2010.

الفارسي، أبو علي (ت 377هـ):

أ. المسائل الحليّات، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1987.

ب. الإيضاح العُصدي، تحقيق حسين شاذلي فرهود، الرياض، د.ط، 1996.

35. القيسي، ابو محمد مكي، مُشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1984.
36. الفراء، يحيى بن محمد، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1983.
37. الفراهيدي، الخليل بن أحمد معجم العين، تحقيق مهدي المخزومي وآخرين، د.ط، د.ت.
38. المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المياني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ط، 1974.
39. المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ط1، 1994.
40. مسلم، أبو الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، ط1، 2006.
41. المكودي، عبد الرحمن بن علي، شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تحقيق فاطمة الراجحي، جامعة الكويت، الكويت، د.ط، 1991.
42. الهمذاني، بديع الزمان، مقامات الهمذاني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة الأزهرية، د.ط، 1923.

ب. المراجع:

1. البياقي، عادل جاسم، شعر قيس بن زهير، مطبعة الآداب، بغداد، د.ط، 1972.
2. البيطار، محمود شفيق، ديوان حميد بن ثور الهلالي، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي، ط1، 2010.
3. البيومي، محمد رجب، النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين، الدار الشامية، بيروت، ط1، 1995.
4. الجبيلي، سميع جميل، ديوان أمية بن أبي الصلت، دار صادر، بيروت، ط1، 1998.
5. خفاجي، محمد عبد المنعم، الأزهر في ألف عام، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط2، 1988.
6. الخوري، خليل، ديوان عنتر بن شداد، الكتبة الجامعة، د.ط، 1893.
7. الزركلي، خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط5، 1980.
8. السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، دار الفكر، عمان، ط5، 2011.
9. سلمان، عزمي محمد، حق الصدارة في النحو العربي بين النظرية والتطبيق، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011.
10. شرّاب، محمد محمد حسن، شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2007.
11. الطناحي، مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1984.
12. عباس، حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، د.ت.
13. عبد الغني، يسري، ديوان قيس بن الملوح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999.

14. علام، محمد مهدي، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، د.ط، 1996.
15. غالب، ناصر، اللهجات العربية لهجة قبيلة أسد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1989.
16. الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، دار الحديث، القاهرة، د.ط، 2005.
17. فاغور، علي، ديوان الفرزدق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987.
18. الفقي، محمد كامل، الأزهر وأثره في النهضة الحديثة، المطبعة المنيرية بالأزهر، القاهرة، ط1، 1956.
19. اللبدي، محمد نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985.
20. المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986.
21. مسعد، عبد المنعم، العمدة في النحو، ط2، 2011.
22. هارون، عبد السلام، تحقيق النصوص ونشرها، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1998.

ث. الرسائل.

- نمر، جمال، التحقيق النحوي ما بين عبد السلام هارون ومحمد محيي الدين عبد الحميد، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2000.